داود الصايغ

مع آفاق الربيع والثورة

ما بين لبنان وسوريا

من النظام إلى الدولة



داود الصايغ

مع آفاق الربيع والثورة

ما بين لبنان وسوريا

من النظام إلى الدولة



دار النهار

«Ce n'est pas la chère Syrie voisine qui doit nous servir d'exemple. C'est nous qui sommes un exemple pour elle; et c'est son destin qui s'orientera par la force des choses vers le nôtre plutôt que le contraire».

Michel Chiha
Politique intérieure – page 250

«ليست جارتنا العزيزة سوريا هي التي تمثل نموذجاً بالنسبة إلينا. فنحن الذين يمثلون نموذجاً لها. وقدرها هو الذي سيقودها حتماً صوب نموذجنا وليس العكس».

(ميشال شيحا – من كتاب في السياسة الداخلية 1952 صفحة 250).

الطبعة الاولى، تشرين الأول 2012
ص. ب 5188 - الحمراء، بيروت، لبنان
فاكس 747623-1-961
darannahar@darannahar.com
ISBN 978-9953-74-346-2

المحتويات

تمهيد

خلال السنوات الأخيرة للوصاية السورية ارتفعت على مدخل الرملة البيضاء في بيروت يافطة تقول: «ما بين لبنان وسوريا ما صنعه الله»، وهو كلام للرئيس حافظ الأسد.

كان كلام الرئيس السوري الراحل هذا منطلقاً من مشروعه اللبناني والذي هو مزيج من طموح ورواسب سياسية واعتبارات عقائدية، في ظروف الحروب في لبنان التي مهدت لبداية تحقيق مشروع النظام السوري فيه. وقد أراد بذلك أن يقول بأن ما بين لبنان وسوريا ما صنعته الأقدار ويختلف عما هو الحال بين بلدان أخرى. ولم يكن ذلك القول بجديد على مختلف تجارب الهيمنة التي حفل بها التاريخ القديم والمعاصر، وقد عرفتها أوروبا مع الأنظمة الشمولية، التي غلفت طموحاتها ومطامعها التوسعية بمعتقدات تاريخية، مثل النازية والستالينية وغيرها.

لذلك، ورغبة في التطلع الى علاقات جديدة بين لبنان وسوريا، أردت أن استوحي ذلك الكلام لأرده الى الحالة الطبيعية التي يجب أن تقوم بين بلدين جارين. بعيداً عن المغامرات والأوهام، وحتى عن تعابير غير مألوفة الإستعمال في القانون الدولي والعلاقات الدولية مثل «الأخوة»، التي وضعوها عنواناً للمعاهدة بين لبنان وسوريا!

فالعلاقة بين لبنان وسوريا، قبل أن ترقى كلامياً الى مرتبة الأخوة، عليها أن

تبدأ بسلوك الطريق العادية بين بلدين مستقلين، يسعيان الى تنقية تاريخ العلاقة من الشوائب الكثيرة، والتي حفلت ليس فقط بالأزمات والتوترات، بل بالفواجع. فالعلاقة خلال العقود الأخيرة يمكن وصفها بكل شيء ما عدا الأخوة.

وعلى أساس هذه النظرة الواعية يجب أن يتطلع البلدان الى المستقبل. وقبل ذلك أن يتعرف الشعبان بعضهما الى البعض الآخر. فهنالك غربة بينهما نتيجة ضعف الروابط بين من وجد كيانه في الحرية، عيشاً وفكراً ورحابة تطلع الى العالم، وبين من عاش طويلاً في الخوف داخل جدران السجن الكبير. وهي حالة ولدّت الحذر المتبادل، ومشاعر لعلها انتقلت لدى اللبنانيين من نظرتهم إزاء نظام الحكم الى الشعب السوري. وقد تكون قادت السوريين من جهتهم الى التبرم باللبناني وبما يمثله كنمط حياة غريب عنهم. فالمواطن السوري، منذ أوائل الستينات من القرن الماضي وحتى إندلاع الثورة السورية في آذار 2011 لم يعرف أي وجه من أوجه الحرية التي عرفها اللبناني وخبرها وحافظ عليها حتى في أحلك الظروف.

فهذا الدمج بين نظام الحكم والشعب هو الذي يجب أن يتبدد بالنسبة الى اللبناني تجاه سوريا والسوريين، متى حصل التغيير في سوريا. إذَّاك يسهل على السوري أن ينظر الى جاره اللبناني بمنظار آخر، يدل على الطريق المشتركة في الحرية التي هي واسعة المطارح، وتستقبل الجميع في أي وقتٍ جاؤوا إليها.

من هنا تكون البداية، وأولها تنقية الذاكرة.

داود الصايغ

مقدمة

نهاية الصبر الطويل على الظلم الطويل

بعد أيام من حرب حزيران 1967 التي تمكنت معها إسرائيل من احتلال أراض لثلاث دول عربية هي سيناء في مصر والجولان في سوريا والضفة الغربية في الأردنّ، عقد في الكويت، يوم 17 حزيران مؤتمر لوزراء الخارجية العرب لتدارس نتائج تلك الكارثة الكبرى التي خفف الإعلام العربي من هولها فأطلق عليها اسم «النكسة» للتمييز بينها وبين نكبة 1948، محاولاً بذلك حصر الفواجع بالكلمات، والإبتعاد عن الحقائق المرّة.

وشهد ذلك الإجتماع مداخلة لوزير خارجية سوريا آنذاك ابراهيم ماخوس، أحد أركان حزب البعث الحاكم الذي وصل الى الحكم عبر انقلاب 1963، فقال إن إسرائيل لم تحقق أغراضها من تلك الحرب لأنها لم تتمكن من اسقاط نظام الحكم القائم في سوريا[1]!

(1) روى أحمد الشقيري، الرئيس السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجزء الثاني من مذكراته «الهزيمة الكبرى» الصادرة عام 1973 وتحت باب «حديث الأسرار، بيني وبين عبد الناصر»، وفي معرض حديث له مع عبد الناصر بمناسبة العيد الخامس عشر لثورة يونيو، الذي كان العيد الأول بعد نكسة حرب حزيران 1967، ومراجعة أحداث الحرب، أن جمال عبد الناصر قال له: «[...] كتب إبراهيم ماخوس مذكرة لترسل الى السفارات السورية في الخارج بأني ورطّت حزب البعث، =

ووسط استياء الحضور ودهشتهم لأقوال من هذا النوع، انبرى وزير خارجية الجزائر آنذاك، رئيسها الحالي عبد العزيز بوتفليقة، الذي كانت بلاده قدمت قبل سنوات مليون شهيد في سبيل التحرير، ليعطي درساً قاسياً لذلك الوزير البعثي الذي رأى أن استمرار نظام الحكم يتقدم على إحتلال الأرض، حتى وإن وصلت إسرائيل الى القنيطرة، على مسافة 70 كلم من عاصمة الأمويين.

بعد اربعة واربعين عاماً على ذلك التاريخ، ارتفعت في مدينة درعا في آذار 2011 الأصوات السورية الأولى لتطالب بإسقاط نظام الحكم، في سياق الربيع العربي الذي شهد قبل ذلك سقوط نظامي تونس ومصر قبل نظامي ليبيا واليمن، ولكن في عمليات قمع دموية لتلك المطالب لا سابق لها إلا ما جرى في مدينة حماه عام 1982، وما تبعها من مجازر في ربيع 2012، ومن حروب مدمّرة متنقلة في المدن، من حمص الى دمشق الى حلب، ومع أعمال إرهابية كبرى، كما حدث في تفجير مقر مجلس الأمن القومي في 18 تموز 2012، الذي راح ضحيته وزير الدفاع داود راجحة وآصف شوكت وحسن تركماني وهشام بختيار.

واستمرت أعمال القمع والقتل والتدمير على مرأى العالم كله، الذي تمكن هذه المرة من أن يشاهد ماذا يجري، بخلاف عمليات 1982 التي آثر المقررون الكبار ألا يتوقفوا عندها، لأن الإعلام المرئي لم يكن ضاغطاً مثل اليوم باتساع دائرته وتقنياته، ولأن مبدأ التدخل الدولي لم يكن قد نضج بعد. وكان نظام حافظ الأسد لا يزال يمثل حاجة للغرب والشرق معاً، في توازنات المنطقة والحرب الباردة ومتطلبات حروب لبنان.

= وقرروا أن يسحبوا الجيش السوري من الجبهة وأن تنسحب الحكومة من دمشق الى حمص، وكانت حجتهم في ذلك أنه يجب الحفاظ على نظام الحكم، وأن العدو الإسرائيلي إذا احتل الأرض يمكن إستردادها، لكن إذا سقط النظام لا يمكن استرداده...».

وإزاء المأزق الأخلاقي والسياسي الذي انتصب أمام الجميع في مجريات الثورة السورية بعدم القدرة على وقف القتل واسقاط النظام، إذا بالرئيس السوري بشّار الأسد يقول لمسؤول صيني، في ذروة المواجهات في 19 شباط 2012، ان الأحداث في سوريا تهدف الى تقسيم البلاد. وكان ذلك الكلام أقصى أنواع الإدانة الذاتية لنظام حكم يقول لمن يحاول اسقاطه : إما هو وإما تهديد الكيان السوري بالزوال، وذلك قبل أن يتم الإحتفال في 7 نيسان 2012، بمرور خمسة وستين عاماً على إنشاء حزب البعث، وبالرغم من إلغاء المادة الدستورية في الإستفتاء على الدستور، التي كانت تنص على ان حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع.

وبكثير من اللامبالاة، شهد العالم النظام السوري ينظم الإنتخابات النيابية في 7 أيار 2012، ثم يؤلف حكومة جديدة في 6 حزيران 2012 برئاسة بعثي هو رياض حجاب[1]، ليعطي البرهان للعالم كله أن لا شيء تغير، ولا شيء يمكنه أن يتغير في مرتكزات نظام الحكم وممارساته. وأن الحاكم المستبد لا يمكنه أن يتحول الى حاكم ديموقراطي، ولا يمكنه أن يرى ماذا يجري داخل بلده أو خارجه إلا بعيون أجهزة الإستخبارات والقمع.

فلم يكن بمستطاع النظام السوري أن يتجاوب مع الدعوات العديدة التي وجهت إليه للحوار، والتي ظلت تتكرر حتى منتصف صيف 2011، ومن قِبَل المسؤولين الأميركيين بالذات. لأنه اختار الحل الأمني أولاً. فذلك من عمق وجوده. إنه يقمع أولاً ويحاور بعد ذلك على شروطه، هكذا اعتاد. هكذا تعامل مع المجتمع الدولي. فهو يصل بالأمور الى الحافة، الى الهاوية، وينتظر من العالم أن

(1) الذي انشق ولجأ الى الأردن بتاريخ 6 آب 2012، في سياق الإنشقاقات التي طاولت ضباطاً كبار ودبلوماسيين ومسؤولين آخرين، في إطار الصراع مع النظام، وصراع النظام في سبيل البقاء.

يغير سلوكه. وهي طريقة نجحت دائماً مع حافظ الأسد، في اتقانه فنّ المقايضة والصفقات: يعطي من حساب الآخرين، ويأخذ من حسابهم. وهذا من بين ما ورثه بشّار. فهو من موقع القوة أو غير المتردد في استعمالها مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أخذ دائماً ما يريد، في لبنان أو العراق أو فلسطين. ووجد الغرب نفسه منقاداً باستمرار، ولاعتبارات مصالحه أولاً، الى إقامة علاقات تفاهم مع نظام الحكم السوري.

• نظام يهدد النظام الدولي

هكذا تعددت الأسباب والقضية واحدة وهي نظام الحكم. ذلك النظام الذي بقي بعثياً وإن اتخذ ملامح عائلية ومذهبية إبتداءً من عام 1970 مع ما يعرف بالحركة التصحيحية، علماً بأن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد كان وزيراً للدفاع في الحكومة السورية التي تحملت مسؤولية هزيمة حزيران 1967، وقبل ان تستعاد بعض الأرض في حرب تشرين 1973.

فالمسألة السورية، في تلك الثورة التي اندلعت في آذار 2011 انطلاقاً من مدينة درعا وامتدت الى مدن ومناطق أخرى كثيرة، كانت بالنسبة الى العالم كله تقريباً قضية تحرر من نظام شمولي طال أمده كثيراً. وكانت بالنسبة الى نظام الحكم السوري قضية مؤامرة خارجية اشترك فيها العرب والعالم أجمع. ذلك العالم الذي تمثل في مؤتمرات أصدقاء سوريا ومن بينها مؤتمرات تونس بتاريخ 24 شباط 2012، واسطنبول في مطلع نيسان 2012، وباريس في تموز 2012، فحضر ممثلو العالم هذه المؤتمرات، ليعبروا عن موقف واحد وصارخ ضد ممارسات ذلك النظام الذي عمد الى القمع الدموي، وسط فشل مختلف محاولات وقف أعمال القتل.

ففي مطلع صيف 2012 بلغ الحدث السوري المرتبة الأولى في الإهتمام الدولي

وكذلك بعدما تحولت مدينة حمص الى رمز للموت والصمود، وبخاصة حين أصبحت المجازر تتوالى مثل مجزرة حولا في 25 أيار 2012 التي أراد بعض المعلقين الغربيين أن يجدوا فيها تحولاً قبل أن تتبعها مجزرة القبير في 6 حزيران 2012، لتصبح مشاهد عشرات الأطفال المقتولين صوراً متكررة في صدارة الصحافة العالمية.

وكانت المسألة السورية قد تحولت قبل ذلك الى ورقة تجاذب بين روسيا والغرب، بعدما تعذر استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي شبيهً بالقرار 1973 المتعلق بليبيا، والذي اتخذته موسكو عذراً لعدم تكرار صدور مثيل له يتعلق بسوريا، بسبب مأخذها على تجاوز تنفيذ القرار ذاك الى أغراض أخرى. وبالإضافة الى حسابات روسية تراوح بين الحفاظ على مصالحها، وممارسة نفوذ دولة عظمى، والتحسب لما بعد بشّار الأسد ونظامه.

وبسبب الدعم المتوافر من روسيا على الصعيد الدولي وداخل مجلس الأمن وتزويده بالسلاح النوعي، والدعم الإيراني المتوافر بالمساعدة العسكرية، تمكن نظام الحكم السوري من أن يتحدى المجتمع الدولي ككل، وأن يوصل الجميع الى مأزق جدي. فالمجازر تتوالى، والمصالح الدولية مهددة بسبب الخطر الذي يتسبب به النظام السوري من خلال إفشال المبادرات العربية والدولية، ومن بينها مهمة كوفي أنان الذي انتدبه مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية معاً، بتاريخ 24 شباط 2012، ليبدأ مهمته في 10 نيسان 2012، مقترحاً حلاً من ست نقاط، فتجاوزت الأحداث مهمته ومهمة المراقبين الدوليين الذين استغرقت الموافقة عليهم مدة غير قصيرة، سبقها إفشال مهمة المراقبين العرب. وذلك قبل ان تبدأ مهمة الموفد الجديد الأخضر الإبراهيمي وسط الظروف اياها.

كل ذلك دار على نقطة واحدة هي في أساس الحلول الدولية والعربية كلها وهي إزاحة بشار الأسد ونظامه، بموقف أجمع عليه العرب والعالم، ما عدا روسيا

وإيران، والصوت الصيني في مجلس الأمن الدولي. في سبيل هذا البقاء، أي بقاء هذا النظام المستند الى عائلة الأسد بصورة رئيسية وقوى الجيش الخاصة صاحبة الأمرة الحقيقية المؤيدة له، بدا نظام الحكم السوري في صراعه من أجل البقاء، كأنه يقاوم وظهره الى الحائط : إما قاتل وإما مقتول.

وهكذا خرج الربيع السوري عن مسار الربيع العربي، في البلدان التي ثارت. وبالرغم من أن لكل بلد خصائصه، إلا أن ما جرى في سوريا لا يشبه أي بلد عربي آخر إلا من حيث التصميم الشعبي على الخلاص من الطغيان، وتحول الأزمة السورية الى أزمة دولية كبرى تميزت بالمسار الدموي الأعمى في القمع الشرس والدمار والخراب المادي، في غموض مستقبل سوريا وتشرذم السوريين، في ظهور نظام الحكم السوري كعلامة فارقة في مطلع القرن الحادي والعشرين، من حيث إمعانه في الإنغلاق واستعماله لوسائل لم يسبقه إليها سوى الأنظمة الستالينية، وما حصل من سحق للثورات الشعبية بالقوة العسكرية.

لكن الإنتفاض على الظلم قد حصل. وما من معركة تغيير في التاريخ عاد فيها الوضع الى الماضي الذي تم الإنتفاض عليه. وما من حركة اكتمل مسارها الناجح بسهولة. فتبدل فصول التاريخ لا يتحقق إلا بالمصاعب والتضحيات والآلام وحتى بالأخطاء والهفوات أو تضييع بعض الفرص. ولكن الخطوة الأساسية لا تمحى، وبخاصة إذا كانت من فعل الشعوب، حين يستجيب القدر.

وإذا كان التاريخ يتعثر أحياناً، فإن التغيير المنشود يؤجل بعض الشيء، والأحداث المعاصرة شاهد على ذلك. وحسابات البشر الطويلة قصيرة في عمر الزمان.

فقبل الربيع العربي عرف منتصف القرن الماضي ربيع بودابست في خريف 1956، وربيع براغ في آب 1968، وذلك قبل ربيع فرصوفيا مع حركة ليش فاليسا ومساندة البابا الراحل يوحنا بولس الثاني، البولوني الأصل الذي عندما وقف في

ساحة القديس بطرس في تشرين الأول 1978 إثر تنصيبه قال لمواطنيه البولونيين ولجميع الشعوب الخاضعة للحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية كلمته الشهيرة «لا تخافوا». وذلك قبل ان يقرر الشبان العرب بسنوات طويلة، في تلك الحركة التاريخية الرائعة ابتداءً من نهاية عام 2010 أن يكسروا جدران الخوف في حركة لا يمكنها ان تعود الى الوراء.

وهكذا، قمعت الدبابات السوفياتية في تشرين الثاني 1956 انتفاضة المجريين، وقمعت الدبابات ذاتها انتفاضة التشيكيين في شهر آب 1968، واعتقل ملهمها رئيس الحكومة الكسندر دوبتشيك قبل أن يُبعد بطريقة مُذلة، ويعين سفيراً في تركيا، ثم تسلمه في عام 1970... دائرة الغابات في براتيسلافا حتى عام 1986، قبيل سنوات قليلة من تفكك تلك الأنظمة وسقوط جدار برلين.

- **جبل الضحايا ارتفع مثل قاسيون**

فلقد ثار العرب عام 2011 في بلدان الطغيان كلها. وخرجوا الى الشوارع كمن يخرج الى ملاقاة الشمس من خلف القضبان. دقوّا أبواب الحرية بالأيدي المضرجة بالدماء. خرجت المدن السورية بعد 15 آذار 2011، في حركة لم يواز سطوعها إلا جبل الضحايا يرتفع مثل قاسيون مذكراً بأيام الثورة الأولى. فلقد تغير الزمان ولكن الكرامة هي ذاتها.انتفضت الشعوب العربية للكرامة لأن الإستبداد هو حكم الإذلال، فما عاد العنفوان العربي ليقبل بالهوان. خرج العرب من سجونهم الكبيرة في حركة باتت محطة فاصلة ليس في تاريخ المنطقة العربية فحسب، بل في تاريخ الإنسانية. لأن العالم كله نظر الى «الربيع العربي» على أنها إنتفاضة جاءت من الأمكنة التي خضعت طويلاً للصمت والخوف والإستسلام. واكتشفت الشعوب أن أنظمة الحكم تلك ظاهرها بطولي وباطنها خوف. لأن كل نظام ديكتاتوري

هو نظام خائف وفاسد. فالديكتاتور الذي يحوط نفسه بأوهام المؤمرات وسياج المخابرات هو أبعد ما يكون عن البطولة. أكان ذلك في التاريخ أم في مطلع القرن الحادي والعشرين.

فكل القضية تكمن هنا. في مطلع القرن الحادي والعشرين.

لم تفهم تلك الأنظمة ان زمن التغيير قد جاء منذ زمن طويل. لم يكن حكّام تلك الدول قادرين على رؤية ما يجري في العالم، عالم الإنفتاح والعولمة وتنامي وسائل الإتصالات التي اسقطت الحواجز وفتحت آفاق المعرفة والحرية. وبعضهم اصيب بالجنون الفعلي كما حصل مع معمر القذافي الذي وصل هذيانه الى حد تنصيب نفسه ملكاً على ملوك أفريقيا في احتفال مضحك، سبقه إليه ذلك الديكتاتور الطاغية جان بيدل بوكاسا في دولة افريقيا الوسطى الذي نصب نفسه امبراطوراً عام 1976 على غرار نابوليون، فبدا كالمهرج بعدما كان يقتل تلامذة المدارس بيديه.

وبعض الحكام الآخرين اصيبوا بجنون الحكم الذي بدا لهم أبدياً، لا يتخلون عنه إلا لأبنائهم، وفق السابقة التي أرساها حافظ الأسد عام 2000 قبل وفاته، بإعداد ابنه بشار للوراثة، وذلك في نظام حكم جمهوري منصوص عنه في المادة الثانية من الدستور السوري. فكان لذلك التوريث أثر مباشر في تكوين عوامل الثورة السورية، كونه أغلق النظام على هوية معينة معتمداً على أجهزة الأمن والإستخبارات من جهة وعلى الأقليات في الداخل والخارج من جهة ثانية، والى تحالف أقليمي مع إيران بعيد عن مصلحة سوريا القومية.

• الطغيان الذي يعمي البصيرة

ولم يكن نظام الحكم السوري وحده هو الذي انغلق، بل كل أنظمة الإستبداد،

فأحاطت نفسها بعقلية المؤامرات والأخطار الواقعية او الوهمية. وصارت تتغذى من ذاتها، من آليات القمع ووسائل الإحتفاظ بالسلطة الى ما لا نهاية له. فلم يدرك الرئيس المصري حسني مبارك ان بلده الذي يعد ثمانين مليون نسمة لا يمكنه ان يقبل بألاّ يكون سوى نجله جمال ليخلفه، وهو الخارج من المؤسسة العسكرية مثل سلفيه أنور السادات وجمال عبد الناصر. فبلغ جنوحه السلطوي اللامعقول حد العمل على تأسيس سلالة حاكمة.

انه لم يرَ ان المجتمع المصري قد تحرك وتغير، منذ ذلك اليوم الذي وصل فيه الى السلطة كنائب للرئيس أنور السادات إثر إغتيال هذا الأخير عام 1981، واستتباب الأمر له تدريجياً وعلى طول ثلاثة عقود، الى الحد الذي رفض معه تعيين نائب للرئيس له – وهو ما لم يفعله إلا قبل أيام قليلة من استقالته – وذلك بغية افساح المجال امام نجله، فبقي غير عابئ بما يجري، يقود نظاماً مترهلاً وسط مجتمع شديد التحرك، غني التراث في مجالاته الثقافية والفنية والقانونية والإدارية والدبلوماسية، تواصلت شرائح عديدة من ابنائه مع العالم عبر وسائل الإتصال مكتشفين الحريات وكرامة الشعوب. وبقي هو واركان نظامه عميان البصيرة حتى بعد ثورة تونس، وقول وزير خارجيته ان ما حدث في تونس لن يحدث في مصر. تماماً كما قال بشار الأسد في 31 كانون الثاني 2011، لجريدة **وول ستريت جورنال** بأنهم إذا كانوا يفكرون بالتغيير في تونس ومصر فإن أوان ذلك فات، متعامياً هو الآخر عن رؤية ما سيجري عنده بعد أقل من شهرين، في 15 آذار إنطلاقاً من درعا.

وكانت تلك الدول قادمة من بعيد. مصر لم تعرف سوى ثلاثة رؤساء ما بين 1952 تاريخ الثورة و2011 وهم الرؤساء جمال عبد الناصر وانور السادات وحسني مبارك، تماماً مثلما حدث في تونس التي لم تعرف سوى رئيسين ما بين

1956 تاريخ استقلالها مع الرئيس حبيب بورقيبة، ثم زين العابدين بن علي. فانغلق النظامان التونسي والمصري على البطانة والفساد وغرور السلطة ووقاحتها، وامتلأت صحف العالم وتلفزيوناتها بأخبار مذهلة عن عائلتي بن علي وحسني مبارك، لتكتشف الهوة الفاضحة بين السلطة والشعب، وأوهام المؤامرات والتهويل بالإسلاميين كبديل من الأنظمة القمعية والفاسدة.

وبينما سقط كل من زين العابدين بن علي وحسني مبارك عندما رفضت قيادتا الجيش في كل من البلدين حماية الرئيس ونظامه، كان لا بدّ من القيام بعمليات عسكرية أكثر خطورة من قِبَل الخارج في سبيل حماية المدنيين الليبيين من كتائب معمر القذافي، الذي اظهر ان لا شيء كان ليردعه عن تدمير مدينة بنغازي المتمردة، لو لم تقم قوات الحلف الأطلسي بردعه، وانطلاقاً من مبدأ «واجب الحماية» الذي تحول الى واقع في القانون الدولي استناداً الى حق التدخل الذي، وإن لم يصبح بعد مبدأً قانونياً صريحاًمسلماً به، إلا ان عالم اليوم لم يعد يسمح بالصمت إزاء اعمال قمع داخلية، في ما يتجاوز مبادئ السيادة وعدم التدخل. وكانت المجازر التي نتجت من تفكك يوغوسلافيا السابقة قد فتحت أعين المجتمع الدولي على جرائم القتل والإبادة التي اصبحت وسائل الإعلام كفيلة بفضحها في وجه الجميع.

هكذا تم اسقاط نظام معمر القذافي بالقوة العسكرية، في عمليات حربية جوية، كانت فرنسا المحرّض الأول فيها، بعد المآخذ عليها بسبب صمتها المحرج في أحداث تونس نهاية عام 2010 – وهي البلد القريب منها من مختلف النواحي – بما أسس لسابقة في القانون الدولي إثر صدور القرار 1973 بتاريخ 7 آذار 2011 الذي تم التوسع في تفسيره بالرغم من غضب روسيا والصين وعدد من الدول الأخرى، وبالرغم من الفوضى التي حلت في ليبيا نتيجة الكلفة الباهظة للتغيير بالقوة العسكرية الخارجية.

• ارهاب وصفقات: الغرب والقذافي

وقد تبين بعد ذلك، ان ليبيا ستحتاج الى زمن طويل ليس فقط لتطوي صفحة الحرب المدمرة، بل لتطوي صفحات اربعة عقود من حكم معمر القذافي الذي قاده هذيانه الى تدمير مقومات الدولة ونظام الحكم فيها، وإرساء قواعد حكم لم يعرفها اي بلد آخر في العالم من خلال قيادته له دون ان يكون رئيساً بالمعنى الدستوري المتعارف عليه، ومع ممارسات وتدخلات في عدد غير قليل من دول العالم، واعمال ارهابية مثل تفجير طائرة «البان اميركان» فوق مدينة لوكربي في اسكتلندا في كانون الأول 1988 التي راح ضحيتها 259 راكباً، وطائرة «UTA» الفرنسية في آيلول عام 1989 في أفريقيا التي ذهب ضحيتها 170 راكباً، وهي أعمال تعامل معها الغرب من منطق التفاوض والتعويضات، في صفقات لم تعد تقرها عقلية الوقت الحاضر، إثر ثبوت مسؤولية النظام الليبي، وكذلك بوسائل الضربات الجوية كما قررها الرئيس الأميركي رونالد ريغان في 15 نيسان 1986 ضد طرابلس الغرب وبنغازي.

فقد تعاطى الغرب يومذاك بعقلية المصالح والسكوت المريب، والعقود الدسمة التي كان القذافي يسكت بها الأوروبيين، فاستمر يحكم ليبيا طيلة اثنتين واربعين سنة متواصلة، بشكل بدد ثروتها، وأبعد طاقاتها البشرية الى الخارج، ودمرّ آمال شعبها بالتطور والتقدم، من خلال قبضة نظام قمعي له مثيل بكل أسف في دول عربية آخرى، عندما تبين ان الطغاة هؤلاء لم يستثمروا موارد بلادهم الطائلة في سبيل التنمية والتطور، بل ارضاءً لنزواتهم وعائلاتهم ومحاسبيهم، ففي مدينة بنغازي ظهر من خلال الإعلام الذي رافق ثورتها، ان بناها التحتية لا تزال كما تركها نظام الملك إدريس السنوسي، أي عند عام 1969، تاريخ انقلاب القذافي.

واكتشف العرب، بين ما اكتشفوا، في انتفاضاتهم المتلاحقة، ان لا تقدم بدون

ديموقراطية. فالديكتاتورية هي صنو التخلف. إذ ليس في تاريخ أنظمة الحكم ما يشير الى إمكانية تحقيق التطور مع النظام الديكتاتوري، بصرف النظر عن أهمية موارد الدولة. لأن الدولة ومواردها تكون إذذاك في خدمة نظام الحكم. وهذا ما ادركه الشباب المنتفضون على الطغيان، وما عمل في سبيله مناضلو الخارج المبعدون.

فقد كان من اللافت، اثناء الثورات هذه، ان يكتشف العالم عدد المنفيين، في كل من تونس وليبيا وسوريا بصورة خاصة، الذين اخذوا يتوالون في الظهور على شاشات الفضائيات كاشفين حجم القمع الذي تعرضوا له، ودفعهم الى مغادرة اوطانهم. وذلك قبل ان يعودوا ليشاركوا في الثورات التي نجحت في اسقاط النظام ويحتلوا أعلى مراكز السلطة. فتبين للعالم انه ليس هنالك من مكان لحرية التعبير، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في تلك الدول. وأن التجرؤ على رفع الصوت هو بمثابة الخيانة، فليس هنالك من معارضة ومعارضين، لأن مكانهم في السجون او المنافي. وليس هنالك من رؤساء سابقين، لأن مكانهم في القبور. وليس هنالك من صحافة إلا ما تكتبه الصحف المؤمَّمة، ولا من برامج سياسية إلا التي تفرضها وزارات الإعلام على الشاشات الرسمية. فدخل مواطنو تلك الدول في عالم الصمت، وربما اعتاده الكثيرون، بالخوف او بالتهديد، تاركين مسائل الحكم لمن وصلوا اليه.

أما اختفاء الإمام موسى الصدر مع رفيقيه في ليبيا في أيلول 1988، فهو من فصول ممارسات ذلك النظام، مع مواقف انظمة أخرى تواطأت بالصمت، إزاء محاولة كشف مصير ذلك الرجل المميز في تاريخ لبنان الحديث، الذي لو استمر في أداء دوره، لتغيرت أمور كثيرة في لبنان.

هكذا كان الحال حتى مطلع عام 2011، حين أخذت الأرض تميد من تحت

اقدام هؤلاء الحكّام الطغاة. فلم يصدقوا. جميعهم قالوا بالمؤامرة عليهم، وجميعهم هددوا بأن آثار سقوطهم ستكون مدمّرة على دول المحيط وعلى العالم. ووصل الأمر بمعمر القذافي الى حد تهديد أمن أوروبا واستقرارها، في حال سقوطه. فلم يدركوا أن ما يجري هو حركة حتمية متنقلة لن يقف أحد في وجهها، لأنها حركة تاريخ جاءت من أعماق الوجدان الإنساني، من الصبر الطويل على الظلم المتمادي.

كان العالم العربي اصبح مرادفاً لأنظمة القمع والإنغلاق، فعدا بعض الأنظمة الملكية في المشرق أو المغرب أو تلك التي لها خصائصها مثل السعودية، أو بعض المحاولات الديموقراطية عبر الانتخابات أو الصحافة في الأردن أو الكويت مثلاً فإن الشمولية هي التي غلبت، وتحديداً في دول مثل العراق وسوريا والجزائر ومصر وليبيا، إتخذت الطابع الحزبي لتغطي الحكم الفردي أو العائلي. فانتهى الأمر في كل من عراق صدام حسين وسوريا حافظ الأسد الى نظامين ديكتاتوريين يحكمان ظاهرياً باسم حزب البعث العقائدي، لتغطية واقع آلية الحكم العائلي والبوليسي وسيطرة اجهزة المخابرات المتعددة والمتنوعة، مثلما هو الحال في سوريا.

وفي التسعينات من القرن الماضي، وبخاصة بعد اعتداءَات أيلول 2001، اعتمدت تلك الأنظمة سياسة التخويف، من ان البديل منها هو التيارات الإسلامية المتشددة[1] أو وصول «القاعدة». وكانت انتخابات الجزائر في كانون الأول عام 1991 قد ألغيت بعدما تبين ان الإسلاميين هم الرابحون، لتدخل الجزائر من ثمّ في حرب أهلية طويلة، ولتحدث فيها ممارسات مستنكرة على الصعيد العالمي، مثل اغتيال الرهبان السبعة في تيبيرين في آذار 1996. وذلك فضلاً عن اعتداءَات

(1) كان الملك المغربي الراحل الحسن الثاني يميز بين: Fondamentalisme, intégrisme et absolutisme ولكل منها بالفرنسية معنى مختلف ولكن يعبّر عنها بالعربية كلها بكلمة أصولية، علماً بأن الأصولية تعني العودة الى الأصول.

ارهابية طاولت ابرياء في قطارات الأنفاق في باريس عام 1995 ولندن عام 2005 أو في محطات القطارات في مدريد في 11 أيلول 2004، وفي مدن ألمانية أو أوروبية أخرى. فأصيب الغرب بالهلع. وهادَنَ أنظمة القمع والديكتاتورية استناداً الى مبدأ الواقعية السياسية، أو الى اعتبارات أخرى متنوعة اعتمدها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إثر انتخابه في أيار 2007 وقادته الى التعاون الوثيق مع نظام بشّار الأسد، وعبر مستشاريه كلود غيان وجان دافيد لوفيت، وذلك قبل وبعد أن دُعي بشّار الأسد ليتصدر منصة الشرف في الإستعراض العسكري لإحتفالات 14 تموز 2008.

• مثل سقوط جدار برلين

حصل ذلك بالرغم من الاقتناعات التي كان الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك قد توصل اليها بالنسبة الى طريقة التعامل مع بشّار الأسد ونظامه، وقد افصح عن ذلك بشكل تفصيلي في الجزء الثاني من مذكراته «الزمن الرئاسي» (Le temps présidentiel) الصادر عام 2011[1]، الذي تحدث فيه بإسهاب عن نظرته الى بشّار الأسد وعن فجيعته باستشهاد صديقه الرئيس رفيق الحريري، وعن القرار 1559، كما سيرد في فصل لاحق من هذا الكتاب. وكأن الرئيس نيكولا ساركوزي اكتشف تلك الحقيقة متأخراً ولو على حساب القيم التي تلتزم بها فرنسا منذ ثورتها عام 1789. لأنه لا بدّ من تسجيل أن الإنفتاح الفرنسي المستجد على سوريا يومذاك، والذي جاء كنقيض متسرع لسياسة جاك شيراك، سهّل إعادة إطلاق يد فرنسا في لبنان، وإن كانت نتيجة الإتصالات الفرنسية – السورية

(1) في الصفحات 506 وما يليها.

مهدّت لإقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا، تبين معها في ما بعد أنها لم تساهم إطلاقاً في تنظيم العلاقة بين البلدين وإقامة علاقات سوية بينهما.

هكذا، حيّا العالم كله انتفاضات الربيع العربي بين أواخر 2010 وبدايات 2011، والتي لا تزال مستمرة وبخاصة بعد الحل الذي قضى بإبعاد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح إثر الدور السعودي والخليجي، لأن ذلك التحرك العربي اعتبر فاصلاً في التاريخ بمثابة سقوط جدار برلين عام 1989، وليس اقل منه. فوصفت تحقيقات مجلس العموم البريطاني في قضية صحيفة نيوز أوف ذي وارد التي كانت تعتمد اساليب استخباراتية للتجسس على الحياة الخاصة لعدد كبير من البريطانيين بالتواطؤ مع الشرطة، بأنها الربيع البريطاني، بالرغم من ان بريطانيا هي أعرق دول العالم في ممارسة الديموقراطية. وعندما ثار الأميركيون على ممارسات وول ستريت المالية، اعتبر ذلك انه الربيع العربي للتمرد على جشع الرأسمال الأميركي. وكذلك اطلق التعبير على احداث موسكو إثر إنتخابات خريف 2011، وعلى سواها من احداث مماثلة في العالم.

هذا سُجِّل في التاريخ. في التاريخ العالمي المعاصر، مهما كانت النتائج بعد ذلك. فالديكتاتوريات الى زوال ولكن ما هي المراحل التالية.

المراحل التالية لتلك الانتفاضات تركت الكثيرين في حالات حيرة وتساؤل وقلق، شرقاً وغرباً، وبخاصة لدى شرائح من يعرفون بالأقليات من جهة، أو ممن خُيل اليهم ان تلك الدول التي رزحت طوال عقود تحت نير القمع والظلم، سوف تتحول بين ليلة وضحاها الى انظمة ديموقراطية من النوع الغربي، وفي ذلك التباسات واخطاء عديدة.

ولعل كثافة تغطيات الأحداث هذه، والتي ملأت اخبار الفضائيات العالمية ولا تزال، وتوالي آراء المعلقين والكتاب العالميين لمواكبة ما يجري في الدول

العربية، تتحمل جزءاً من مسؤولية اعطاء الإنطباع بالخيبات من «الربيع العربي».

ولكن الحقيقة هي أبسط من كل ذلك، لأن الحكم على نتائج الإنتخابات لا يفي الثورات حقها. فالثورات لا تزال في مراحلها الأولى.

فهل انتقلت تلك الدول، وبخاصة تونس ومصر وليبيا – فضلاً عن المغرب الذي أوصلت الأنتخابات النيابية فيه الإسلاميين الى السلطة – من أنظمة شمولية فاسدة الى أنظمة إسلامية متشددة، بعد سنة واحدة فقط من تاريخ اندلاع الثورات؟

• وثيقة الأزهر وبيان «إخوان سوريا»

فمن تونس مع حزب النهضة، الى مصر مع حزب الحرية والعدالة، الى المغرب مع حزب العدالة والتنمية، الى ليبيا التي ما زال غموض ما بعد الحرب يلفها، ويطرح على مستقبل الحكم فيها أسئلة صعبة، تكثر الأسئلة المشوبة بالقلق. وكل وسائل الإعلام الإقليمية والدولية تراقب هذه التحولات، ومنها من حكم على الثورات العربية بالفشل وقال بأنها في الحقيقة مهدت لربيع الإسلاميين، وفتحت المخاوف امام المكونات الأخرى للمجتمعات العربية، بخاصة المسيحيين الذين عاشوا المآسي في حروب العراق، وتهجروا بأعداد وافرة الى بلدان أخرى. فهل ان الثورات العربية انتهت عند هذه النتائج، أم انها لم تنته بعد؟ هل ان وصول الإسلاميين هو مرحلة أم خاتمة؟ وكيف سيمارس الإسلاميون مسؤوليات السلطة ومعالجة شؤون المجتمعات التي يعيشون فيها؟[1]

(1) قضية مسيحيي الشرق كانت استوجبت عقد مجمع خاص في الفاتيكان في تشرين الأول 2010، وُضع على اثره ارشاد رسولي وقعه البابا بينيديكتوس السادس عشر في لبنان تاريخ 14 ايلول 2012، تحت عنوان حول **الكنيسة في الشرق الأوسط شركة وشهادة** وذلك اثناء الزيارة التاريخية التي قام بها الى لبنان ما بين 14 و16 ايلول، والتي القى خلالها عدداً من الخطب المتعلقة بأوضاع المسيحيين في دول الشرق الأوسط.

فالحكم على الثورات العربية سابق لأوانه. وتاريخ الثورات يدّل على ان التحولات التاريخية تحتاج الى وقت طويل حتى تستقر، وبخاصة في بلدان لم تعرف في تاريخها المعاصر سوى تجارب الحكم الشمولي التي لا تتصف بخنق الحريات على أنواعها فحسب، بل أنها لا تترك مجالاً للبدائل، ولا للمعارضة أو لاحتمال تداول السلطة. ودون المضي بالقول، وفق رأي البعض، بأن الربيع العربي لم يبدأ بعد، يمكن التوقف بموضوعية عند بعض الظواهر.

فهنالك روح جديدة ظهرت، تم التعبير عنها على الأقل في موقفين أساسيين للأزهر، وللأخوان المسلمين في سوريا. فوثيقة الأزهر للحريات الصادرة بتاريخ 8 كانون الثاني 2012، عالجت بشكل واضح وقوي وثوري مواضيع حرية العقيدة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية البحث العلمي، وحرية الإبداع الأدبي والفني. وقد تلاها ذلك النص المتقدم الذي أعلنته جماعة الإخوان المسلمين في سوريا.

قبل ذلك، أي قبل الثورات، هل كان الأزهر ليصدر مواقف مثل «لكل فرد في المجتمع أن يعتنق من الأفكار ما يشاء دون أن يمس حق المجتمع في الحفاظ على العقائد السموية، فللأديان السموية الثلاثة قداستها، وللأفراد حرية إقامة شعائرها دون عدوان على مشاعر بعضهم أو مساس بحرمتها قولاً وفعلاً ودون إخلال بالنظام العام [...] ويترتب على حق حرية الإعتقاد التسليم بمشروعية التعدد ورعاية حق الإختلاف، ووجوب مراعاة كل مواطن مشاعر الآخرين والمساواة بينهم على أساس متين من المواطنة والشراكة وتكافؤ الفرص في جميع الحقوق والواجبات [...] ورفض التوجهات التي تدين عقائد الآخرين ومحاولات التفتيش في ضمائر المؤمنين بهذه العقائد...».

وفي نص لا يقل أهمية صدر عن جماعة الإخوان المسلمين في سوريا بتاريخ 26 آذار 2012 عبر بيان تحت عنوان «عهد وميثاق» ويتضمن عشرة بنود، أعلن

«إخوان» سوريا الإلتزام بها في مفهوم الدولة وهي: مدنية ديموقراطية تعددية تداولية، تقوم على المساواة، تلتزم بحقوق الأنسان وحريات التفكير والتعبير والإعتقاد والعبادة والمشاركة السياسية، وتعتمد الحوار والمشاركة لا الإستئثار والإقصاء والمغالبة، يكون فيها الشعب سيد نفسه، تحترم المؤسسات وفصل السلطات، تنبذ الإرهاب وتحاربه، دولة تعاون وألفة ومحبة...».

فالثورات العربية حصلت هنا. حصلت في هذه المواقف المتقدمة التي لم تكن الشعوب العربية تعرفها في الممارسة، حتى وإن كانت بعض الدساتير ذكرتها مثل الدستور العراقي في عهد صدام حسين والدستور السوري السابق اللذين ذكرا مواضيع الحريات، فبقيت حبراً على ورق، لا بل أن حكام تلك الأنظمة ازدروها في ممارستهم للديكتاتورية الدموية ولأولوية بقاء النظام واستمراره.

ففي هذين النصين ما يبشر وما يدعو الى التفاؤل. فالقواعد الأساسية للديموقراطية قد وُضعت. يبقى إكمال البنيان، وهذا إنجاز المستقبل.

فهنالك فرق بين أن تعود الديموقراطية الى بلدان سبق أن عرفتها قبل ان تنقطع بالإنقلابات أو بالتغييرات القسرية (مثلما حصل في دول اوروبا الشرقية مع الأنظمة الشيوعية أو نظام الجنرال فرانكو في اسبانيا ونظام الكولونيلات في اليونان بعد 1967) وبين أن تحل الديموقراطية في بلدان لم يسبق ان عرفتها مثل ليبيا أو اليمن أو حتى مصر التي تعود تجربتها الديموقراطية الى زمن الملكية التي انتهت بالإنقلاب عام 1952. وكذلك الحال في سوريا التي لم تعرف النظام الديموقراطي البرلماني إلا في أوقات متقطعة قصيرة انتهت عام 1963 بوصول البعث ثم مع ما يعرف «بالحركة التصحيحية» عام 1970 مع وصول حافظ الأسد. فهنالك إذن أجيال عديدة في كل من مصر وسوريا لا تعرف الممارسة الديموقراطية.

فالإنتخابات النيابية ليست الممارسة الوحيدة للحكم على الديموقراطية. وإذا

كانت أكثرية إسلامية وصلت الى البرلمان المصري في أول انتخابات نيابية بعد الثورة، فإن الحكم على نجاح العملية في مصر هو في الإنتخابات القادمة، إذا جاءت الى البرلمان أكثرية جديدة مختلفة. فالديموقراطية ثقافة ومراس «وبناء بطولي بطيء»، وفق ما كتب صاحب جريدة «الأوريان» جورج نقاش عام 1951[1]. ولكن الباب فتح أمامها، وهو لن يغلق بعد اليوم. فالثورات في بداياتها. والثورة السورية كانت أكثر الثورات العربية دموية.

• الربيع العربي ولبنان : الإقتداء بالتميز بدل إلغائه

فالمسألة السورية، وإن تشابهت مسبباتها مع مسببات الثورات الأخرى، من حيث احتكار السلطة وطبيعة نظام الحكم الذي انحصر في المخابرات والعنف والقمع كوسيلة حكم، والتلاعب على التوازنات الداخلية في موضوع الأقليات بخاصة، وإذكاء مشاعر الخوف والحذر، وذلك من عام 1970 وحتى اليوم، وعلى التعامل الخارجي بعقلية الصفقات، فإن الوضع الجغرافي لسوريا من جهة، ومواصفات تكوينها البشري من جهة ثانية، تجعل التغيير فيها، اي سقوط نظامها، غير معروف النتائج.

ما يهمنا في لبنان في ضوء التغييرات العربية من كل ذلك ثلاثة أمور اساسية :

الأول هو ما أظهره نظام الحكم اللبناني، بكونه انعكاساً للتكوين المجتمعي، من قدرة على الصمود في وجه مختلف عواصف الحروب التي هبت عليه ودامت ستة عشرة عاماً، لم ينقطع خلالها حبل الشرعية، والى درجة ان الحلول مرت عبر تلك الشرعية في مؤتمر الطائف، وعبر مجلس النواب اللبناني. فليس في لبنان مكان

(1) «La démocratie est une lente construction héroïque».

لأي طرح خارج المؤسسات، حتى وإن تعطلت المؤسسات كما حدث عام 2006 في احتلال وسط العاصمة واقفال مجلس النواب، لمدة ثمانية عشر شهراً، وحتى إذا ظهر السلاح، المعدّ أصلاً لمواجهة العدو، وسيلة للضغط أو للإكراه، أو حتى إذا حضر بصورة غير مباشرة على طاولة الحوار او داخل مجلس الوزراء.

فحتى الآن لم يجرؤ أحد على تجاوز تلك الحدود، مهما بلغ استقواؤه السياسي أو العسكري أو العددي أو الخارجي، لأنه إذذاك يخاطر بحياة الكيان اللبناني نفسه، ويقضي على وجوده هو قبل وجود الكيان. فلقد بلغ العبث قبل ذلك بلبنان وبنظام حكمه ودستوره حدوداً متقدمة. ولكن حافظ الأسد نفسه تهيّبها وترك مخططاته للوقت، ولوارثه بشّار ...

وما ينطبق على سوريا ينطبق على أي قوة أخرى داخلية أو خارجية. وهذا يقودنا الى الإستنتاج الثاني، وهو ان اهتداء الدول العربية الى خيارات الديموقراطية والحريات العامة وفصل السلطات وتداول السلطة، يريح لبنان بصورة جذرية، حتى وإن أخذت هذه المبادئ وقتاً حتى تستقر وتستمر. لأن لبنان عانى، في تعاطيه مع الدول العربية، وعلى طول تاريخه الإستقلالي، أزمات لو ردّت الى أصلها، لما كانت غير سوء فهم انظمة الحكم العربية للخصائص اللبنانية. فالخصائص هذه كانت مصدر ازعاج لأنظمة الحكم العربية التي لم تكن تدرك او تستوعب ماذا يمثل لبنان كقيمة انسانية او حضارية بفضل غنى التنوع والانفتاح وعدم تناقض ذلك مع العروبة من جهة، ولأنها من جهة ثانية لم تكن لتوافق او لتنسجم مع طبيعة نظام الحكم اللبناني والحريات اللبنانية. وقد بات مسلماً به ومعروفاً ان عاملاً أساسياً من عوامل الحروب في لبنان إثر اندلاعها عام 1975، هو التميز اللبناني في الحريات، الحريات الصحافية التي تسببت بخاصة في الستينات وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي بأزمات عديدة مع الأنظمة العربية الشمولية.

فعندما نرى اليوم أن المواقف العربية والدساتير الجديدة أدخلت في مفاهيمها الأساسية مبادئ حريات المعتقد والرأي وتداول السلطة والمحاسبة، لا يسع اللبنانيين سوى أن يرحبوا بذلك، أولاً لأن في بعض التعابير المستعملة في تلك المواقف والدساتير ما يشبه كثيراً ما كتبوه هم في دستورهم... عام 1926. وثانياً كون هذا الترحيب يشوبه مرارة كبيرة، لأن الحريات اللبنانية، وبخاصة حريات التعبير والصحافة، التي أسيء فهمها كثيراً، هي اليوم في قلب الربيع العربي. إذ لا ربيع بدون حريات.

فلبنان هو ثورة الحرية الدائمة. كيانه ثورة، ونظامه سبق العصر العربي بعقودٍ طويلة.

فلبنان لم يكن مختلفاً في طبيعة تكوينه البشري المتنوع وحرياته فحسب، بل في نظامه السياسي أيضاً. إذ أنه حصل اكثر من مرة ان القرارات العربية كانت تتخذ اثناء إجتماعات القمة فوراً، بما للملوك والرؤساء من قدرة على اتخاذ القرار وبخاصة من قِبَل الحكام الذين تم اسقاطهم أو تهديد أنظمتهم، ما عدا الرئيس اللبناني الذي كان يقول بأن عليه الرجوع الى مجلس النواب في مواضيع مثل ادخال جيوش عربية او ذات علاقة بالدفاع المشترك. فبعض العرب كان يتبرم بالاستثناء اللبناني هذا، الذي بدأ في الحقيقة منذ تأسيس الجامعة العربية وتمكن لبنان معه من فرض الإجماع في سبيل تنفيذ القرارات وليس الأكثرية فقط.

وعندما اخذت دوافع تفهم الخصائص اللبنانية والنظام اللبناني تتلاشى، ويضعف بالتالي ذلك الإلتزام التقليدي بوجوب حماية لبنان وتجربته وخصائصه لما فيه مصلحة العرب انفسهم – وكان الرئيس جمال عبد الناصر من آخر الحرصاء على ذلك – تحوّل لبنان الى ساحة لصراعات العرب ولغيرهم. لأنه مهما كانت أهمية العوامل الداخلية للأزمة اللبنانية، فإنها لا تبرر تحويله الى ساحات للحروب

طوال ستة عشر عاماً. وقبل ذلك جعله مقراً للوجود الفلسطيني المسلح. فلبنان كان مذنباً لأنه مختلف، ولم يكن هنالك من كبار ينظرون الى هذا التميز بعين الغنى للعرب، بل بعين إلغاء هذا التميز ومحوه وجعل لبنان مثل الآخرين. إذذاك بدأت المرحلة السورية الطويلة في لبنان، في حالة تخل واضحة وفاضحة من قِبَل المجتمع الدولي والعرب معاً، صارفين وجوههم عما اعتقدوا انه تعقيد للوضع اللبناني، لا يمكن أحداً ان يفهمه إلا السوريون، فكان ذلك الدخول، بتفويض اميركي واضح (كما سيرد)، والذي استمر عسكرياً حتى 26 نيسان 2005. وهذا يقودنا الى الأمر الثالث في الثورات العربية، وهو المتعلق بسوريا.

الثالث هو الحالة الإستثنائية التي دخل فيها لبنان بعد عام 1975، مع بداية الحروب التي فرضت عليه، قبل ان يدخل في الليل الطويل مع واقع لم يتم الإعتراف باسمه لسنوات طويلة، وهو ليس فقط الوصاية السورية، بل تدرج هذه الوصاية الى حد الحكم المباشر للبنان.

• آثار لن تمحى بسهولة

كانت العقود الثلاثة، ما بين 1975 و 2005 فاصلاً مظلماً في تاريخ لبنان الحديث، عطّل مسيرته الإستقلالية التي أطلّ لبنان من خلالها على محيطه وعلى العالم، بتجربة نموذجية لمختلف الطروحات التي اخذت تظهر بعد عام 2011 على الصعيد العربي، في ميادين الحريات العامة والحريات الديموقراطية وقيمة الإختلاط واحترام المكونات المجتمعية وأولوية المواطنة. فتحول هذا النموذج الحضاري المتقدم الى ساحة، أو الى ساحات قتال للأقربين والأبعدين، ابتداءً من مسؤولية التعاطي مع الشأن الفلسطيني عندما انتقلت الى لبنان كل مكونات الثورة الفلسطينية بعد احداث الأردن في أيلول 1970، وتوقيع لبنان لاتفاق

القاهرة، قبل ذلك في خريف 1969، وكل ما نتج منه من اعتداءَات اسرائيلية، في فصول الحروب اللبنانية، أيام الإنقسام الدولي، والإرتباطات العربية مع هذا المحور أو ذاك.

إنها فصول الحروب التي لن نعود إليها من هذا السياق، وقد عالجها كثيرون في محاولات أخرى عديدة [1] .

ما يهمنا هنا هو كيفية تدرج الدور الذي نيط بسوريا أول الأمر من خلال اشتراكها في قوات الردع العربية التي انشئت عام 1976، الى حد الإستئثار بها من ثـمّ، وبعد ذلك تطور هذا الدور في شقه السياسي الى حد التحكم في القرار اللبناني بصورة كاملة، والحياة السياسية اللبنانية من نواحيها كافة، حتى موعد الإنسحاب الإكراهي للجيش السوري في 26 نيسان 2005 إثر انتفاضة ثورة الأرز غداة إغتيال الرئيس رفيق الحريري.

فالوجود السوري خلـّف آثاراً لن تمحى في وقت منظور. حسبه أنه سهـّل ادخال لبنان في محور إقليمي يتناقض في الأصل مع ثابتة اساسية قام عليها لبنان وهي عدم انتسابه الى محاور إقليمية أو دولية، لأن مثل تلك المحاولات كلفته الكثير قبل ذلك. ولأن سوريا، في كل سياستها اللبنانية، تصرفت على أساس مصالحها الذاتية، مستخدمة لبنان كورقة اقليمية ودولية، بعدما تمكنت بشكل أو بآخر، من ضبط واستيعاب ومراقبة كل المكونات السياسية للبنان، فتعاطى ممثلوها في لبنان بالتفاصيل كافة .

وبما ان سوريا كانت ممثلة بنظام حكم شمولي، فقد مارست دورها في لبنان

---

(1) منها المؤلفات الثلاث السابقة للمؤلف النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته عام 2000، ولبنان والعالم بين الدور والضرورة عام 2002، ولبنان ثورة الحرية الدائمة عام 2011.

من خلال مفهومها للسلطة في سوريا، أي من خلال أجهزة المخابرات من جهة، وبالتلاعب على التوازنات الداخلية اللبنانية من جهة ثانية، بشكل تبقي الخلافات مفتوحة دائماً، حتى تبقى هي مرجعية حل هذه الخلافات.

فالتوفيق بين اللبنانيين لم يكن شديد الصعوبة لو كانت هنالك قيادة عربية تحرص على ذلك، وليس على تحقيق الطموحات او الأطماع، في مرحلة شاءَت الأقدار ان تتبع ما عرف بالصعود السوري، إثر حرب تشرين 1973. لأن نظام الحكم السوري الذي قام عام 1970، لم يعش سوى خمس سنوات فقط بدون الأزمة اللبنانية. وبعد عام 1975 باتت تلك الأزمة من العناصر الرافدة لتغذية استمرار ذلك النظام.

وكان من النتائج أيضاً تخريب نظام الحكم اللبناني ليس فقط من خلال التلاعب بالدستور، بل من خلال فرض مرجعية للقرارات الحكومية خارج المؤسسات، وخلق أجواء خوف وحذر في المجتمع اللبناني، لم تتمكن كل ممارسات ضباط المخابرات السورية معها بالرغم من ذلك، من اطفاء ذلك التوق الدفين في أعماق اللبنانيين للحرية بأنواعها كافة، وهذا التوق هو الذي انتصر في النتيجة، وهو الذي انتقل الى البلدان العربية الأخرى.

• الإصطدام الحتمي بين رفيق الحريري ونظام الحكم السوري

هذا الكتاب مخصص لمعالجة العلاقات اللبنانية-السورية. وكان مقدراً له ان يصدر قبل اليوم. وله قصة :

في كانون الثاني عام 2005، كان المرحوم الأستاذ غسان تويني على موعد مع الرئيس الشهيد رفيق الحريري في دارته في قريطم. وعندما وصل وصافح الرئيس كنت حاضراً وبادرني بقوله : «ان كتابك السابق لبنان والعالم بين الدور والضرورة

فيه فصل عن العلاقات اللبنانية-الأميركية هو من افضل ما كتب حول هذا الموضوع، وأنا أعود إليه باستمرار. وأقترح عليك اليوم ان تكمله، بعد صدور القرار 1559». فوافق الرئيس رفيق الحريري مشجعاً. وأخذت بالنصيحة وبدأت العمل على عنوان اسمه لبنان وسوريا وأميركا، وإذ بفاجعة 14 شباط 2005 تقع لتوقف هذه المحاولة، ولتبدأ بعد ذلك مرحلة لم أجد معها من المناسب استكمال العمل، على خلفية أحداث وتحركات ومآسٍ متنوعة، فرضت تأجيله.

ولكن الوقت الآن قد جاء.

جاء والربيع العربي في أوج تحولاته، والتغيير السوري في مراحله الدموية القاسية. ولا بدّ هنا، ما دام لهذا الكتاب قصة لها علاقة بالرئيس رفيق الحريري - وفصول الكتاب كلها مرتبطة بشكل أو بآخر بمرحلته - من أن نلاحظ بمرارة، أنه لم يعش ليشاهد بزوغ الربيع العربي، ومشروع مصالحة العرب مع المستقبل، ولكنه كان بالتأكيد من أوائل الذين عملوا له حياً وشهيداً.

لم يعش ليرى أن الشعوب العربية تمردت على الطغاة، ولكنه كان يدرك أن ذلك الزمن آتٍ، لأن حركته كلها كانت حركة تمرد. فهو تمرد على ذلّ الحروب، وتمرد على الحيرة. وكان يعتقد أن لبنان أنبل من أن يكون وطناً حائراً.

ولكنه لم ينتظر سقوط الأنظمة ليرفع صوته بالحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان والحوار والإنفتاح والآفاق اللامحدودة، بل تلك كانت قضيته. وتلك كانت مشكلته الأساسية مع نظام الحكم السوري.

فلو كان هنالك من يقرأ الاقدار في ذلك الوقت، أي في خريف 1992، يوم وصول رفيق الحريري الى سدّة المسؤولية، لكان تنبأ بأن الصدام واقع حتماً بين هذا الرجل والنظام السوري.

كان نظام الحكم ذاك قد اطمأن منذ سنوات الى مهادنة القوى السياسية

اللبنانية. فالوضع استقر على ذلك الواقع. سوريا تراقب الوضع اللبناني، في أضعف الأوصاف، وسط ظروف داخلية وخارجية تجمعت لتضع بين يدي حافظ الأسد مصدر القرار اللبناني. وهو استعمل في هذا السبيل الوسائل التي حكم بواسطتها سوريا، وأولها وسيلة المخابرات.

فقد كان الصدام واقعاً حتماً. رجل من غير المألوف، من غير التقليد يريد أن يبني ويؤسس. وبمجرد ذلك، فهو سيغير. والنظام السوري كان اطمأن الى الوضع القائم. الى انكفاء لبنان عن العالم وممارسة حكمه بنوع من الصمت، بدون ضجيج، حتى يتم استيعاب لبنان كله، وفق الخطة المرسومة. ولكن رفيق الحريري أثار ضجيجاً كبيراً، داخل لبنان وخارجه، وفي العالم كله. وكان ذلك يناقض الخطة المرسومة. فالصدام واقع حتماً.

إنه هادن وصمت وهدأ، بالرغم من أنه حرّك حوله الرياح في إعادة الإعمار. هادن من دون أن يتوقف في حركة تقديم الأحجار صوب الهدف الأساسي، وهو الخلاص من ذلك النظام، وإيصال لبنان الى حيث يجب أن يكون. كما كان يؤمن، وكما كان يعمل له.

ففي مجمل شخصية الرئيس رفيق الحريري وحركته، كان لا بدّ له من أن يصطدم مع إنغلاقات نظام الحكم السوري. الذي كان يتعامل مع رئيس الحكومة اللبنانية كأنه في حالة اتهام دائم، وكأن عليه أن يدافع عن نفسه باستمرار. وكان ذلك لا يزال ممكناً مع حافظ الأسد الذي أدرك ما يمثله رفيق الحريري على الصعيدين الإقليمي والدولي، فلم يكن بإمكانه إلا أن يحترمه، وبخاصة لأن الرئيس الحريري كان حريصاً على أن يريح دمشق بإستمرار في حركته السياسية داخلياً وخارجياً.

ومع ذلك، وبالرغم من جميع المآسي التي ضربت لبنان طوال سنوات الوصاية السورية وبعد انسحاب الجيش السوري، فإن التطلع الى الأمام هو واجب،

وبخاصة بعد التغيير السوري الحتمي، في عملية بناء جديدة مع سوريا الغد، كما يفترض ان تكون. أي بين بلدين جارين تربط في ما بينهما علاقات مصالح قوية، بعيداً عن شعارات الأخوة. فوصف سوريا بالشقيقة لا ينطبق على الواقع الذي قام في العقود الماضية، ليس فقط لأن هذا التعبير لا يصلح في العلاقات بين الدول، بل بين الأفراد، بل لأن السنوات الطويلة السابقة حفلت بكل شيء ما عدا رابط الأخوة، وبخاصة عندما اتخذ المسؤولون السوريون مواقف غير أخوية مع قسم كبير من اللبنانيين، ليس فقط من خلال تصريحات بشـّار الأسد بأن قوى 14 آذار هي منتج إسرائيلي، ورئيس وزرائه محمد ناجي العطري بأن 14 آذار هي هيكل كرتوني، بل قبل ذلك، وعلى طول سنوات الوصاية، لسبب بسيط هو انه ليس هنالك من أخوة في مثل هذه الحالة.

وعلى كل حال فإن هذا التعبير، وان كان يستعمل مراراً في العلاقات العربية، فإنه يفتقد الى مضمونه السياسي في ظل خلافات ماضية وحاضرة وصلت الى حدود المواجهات العسكرية. تبقى العلاقة بين الشعوب وهي موضوع آخر.

• الى العلاقة بين دولتين

فالعلاقة اللبنانية السورية التي ارتكزت منذ 1970 حتى اليوم على اعتبارات نظام الحكم السوري، يجب أن تتحول الى علاقة بين دولتين جارتين، تربطهما المصالح المختلفة. لأن الثورة السورية التي ستحقق أغراضها في الداخل مع زوال نظام الحكم الشمولي، سوف يكون انعكاسها الإيجابي الأول على لبنان. وبهذا المعنى فإن الثورة هذه ليست أهم حدث في تاريخ سوريا الحديث بل في تاريخ لبنان الحديث أيضاً. فعندما يصبح نظاما الحكم متشابهين، لا تكون أطماع ولا خلفيات ولا أوهام تاريخية، عندما تقوم في سوريا سلطات مراقبة، في البرلمان

وفي الصحافة ووسائل الإعلام والرأي العام، أي عندما تقترب سوريا من لبنان بكل ما يمثله، فإن العلاقة لا تستقر فحسب، بل أنها تتجه الى مزيد من التعاون والثقة والوضوح، تماماً كما حصل لدول أوروبا التي وصلت الى مرحلة الإتحاد الأوروبي إنطلاقاً في البدء من تشابه انظمة الحكم فيها. وقد انتظرت اسبانيا طويلاً حتى تخرج من الحكم الطويل للجنرال فرانسيسكو فرانكو ليصبح انضمامها الى «السوق الأوروبية» ممكناً. ولعل النموذج الذي يمثله التعاون بين فرنسا والمانيا هو صورة عن الدول المجاورة التي بينها مصالح مشتركة حيوية، تبني عليها المستقبل المشترك. بعيداً عن مخلفات الماضي، وما كان أكثرها بين فرنسا والمانيا، وهما الدولتان العدوتان السابقتان، اللتان طويتا الصفحات السابقة وانفتحتا على المستقبل.

هل بين لبنان وسوريا ما كان بين فرنسا والمانيا؟ ربما. لأن نظام الحكم السوري لم يحدث الخراب داخل سوريا وداخل لبنان فقط، بل في مفهوم العلاقات نفسها. ولم يفت الأوان إطلاقاً. فالغد مفتوح لمن يحسن التعامل معه. والمهم هو طي الصفحات السابقة. وهذا هو قدر الشعوب وفعلها.

الفصل الأول

سنوات الجمر والتأسيس

• التحول العالمي

قبل التحولات اللبنانية التي مهدت للتغيير الكبير، كان العالم قد بدأ يتغير. وكانت العولمة أبرز هذه الظواهر، التي رأى فيها البعض في البدء نزعة اميركية للسيطرة على العالم ومقدراته، قبل أن يتضح أنها ليست قراراً متخذاً من الحكومة الأميركية، بقدر ما هي نتيجة لتطور الأنفتاح وزوال الحواجز، وترابط العالم بشبكات المعلوماتية والمحطات الفضائية واقتصاد السوق التي بات من الصعوبة معها بمكان ممارسة الإنعزال والتقوقع. فالعولمة هي حركية رؤوس الأموال والممتلكات والمعلومات والتكنولوجيا والأفكار على مستوى العالم كله، اثر زوال الحرب الباردة وتوحد السوق العالمي للرساميل، وبروز قوى اقتصادية صاعدة، مع التقدم الهائل للتكنولوجيا وبخاصة في مجالات المعرفة. واذا كانت اميركا هي الأقوى والأقدر، فإن ذلك هو شأن واقع تكامل عناصر القوة وليس نتيجة قرار. وذلك بصرف النظر عن السياسة الأميركية في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط بالذات التي تواجه بانتقادات ومعارضات وعداوات عديدة تصل الى تصنيف الولايات المتحدة في مرتبة العدو، مثلها مثل اسرائيل، مع المطالبة بالموت لها.

ففي العقد الأخير من القرن الماضي وحتى اليوم، كل نظام حكم يصرّ على عدم الإلتقاء مع هذه المستجدات العالمية انما يضع نفسه في وضع المواجهة ليس مع اميركا بل مع العالم كله. وهذا هو سرّ الربيع العربي الذي انطلق في نهاية عام 2010 في تونس، مع تلك المأساة التي اصبحت علامة تاريخية بارزة، عندما أقدم الشاب محمد بو عزيزي على حرق نفسه احتجاجاً على كل ما كان سائداً في تونس يومذاك.

وعندما كانت دول الإنتفاضات العربية في بداية تلمسها للديموقراطية، كانت أوروبا قد قطعت اشواطاً في التقاء دولها حول المفاهيم الأساسية لعالم اليوم، عالم القرن الحادي والعشرين الذي تبين ان ركائزه لن تكون إلا على الحرية والديموقراطية واقتصاد السوق والحريات العامة والفصل بين السلطات وتداول السلطة. وعندما انضمت دول أوروبا الشرقية السابقة إلى الإتحاد الأوروبي، تبين ان الأنظمة التي لا تزال مغلقة أصبحت تعدّ على أصابع اليد الواحدة، وكانت دول عربية في هذه الخانة. وقد وصلت اوروبا مع تزايد الأعضاء المنضوين في اتحادها الى الخمسة والعشرين عضواً، الى مرحلة متقدمة جداً، ليس فقط من التعاون في المجالات كافة، بل في الانسجام التام في الرؤى وفي التعامل مع المستقبل والتطورات الجديدة.

أليس لافتاً في الواقع ان تنضم الى اوروبا تلك دولٌ كانت، الى اقل من عقدين، منضوية إلى المنظومة الماركسية – اللينية التي يديرها الاتحاد السوفياتي بقبضة من حديد؟ أليس من ظواهر التغيير الساطع ان تصبح رومانيا نيكولاي تشاوشسكو ومجر جانوس كادار وبولونيا فوسييش جاروزلسكي، فضلاً عن بعض دول البلطيق، اعضاء في الأتحاد الأوروبي، الى جوار الديموقراطيات العريقة مثل فرنسا وانكلترا والمانيا وايطاليا واسبانيا، في مسيرة واحدة بعد الإنعتاق من القمع والجوع ودمج السلطات والبوليس السري، الذي لا تزال وثائقه السوداء تفتح في مخلفات

المانيا الشرقية ورومانيا؟

في مرحلة التغيرات تلك، التي شهدت التوصل الى اتفاق الطائف في خريف 1989 وأزمة الخليج الأولى عام 1990، عندما اجتاحت قوات نظام صدّام حسين الكويت، وتبعتها حرب في مطلع السنة التالية، وقفت فيها سوريا الى جانب الحلفاء مع اميركا، ونالت مقابل ذلك تجديداً لدورها الاستئثاري في لبنان. وهي الصفقة التي ادركها جميع اللبنانيين، في سياسة الصفقات التي كان نظام الحكم السوري يمارسها. ولكن حرب الخليج تلك لم تؤسس لحالة نهائية، بما في ذلك السياسة السورية في لبنان، بدليل كل ما جرى بعد ذلك. لأنه كان لا بدّ لواقع المنطقة من ان يلتقي مع الواقع الجديد في العالم، الذي لم يعد من مكان فيه لأنظمة شمولية.

وهكذا، وبعد احداث 11 ايلول 2001 في الولايات المتحدة وقعت حربا افغانستان والعراق. وسقط نظاما طالبان وصدام حسين. وكان سقوط نظام صدام الأقرب بمفاعيله ونتائجه على جميع دول المنطقة، بكل ما كان صدام يمثل وبكل ما يمثل سقوطه. وذلك بصرف النظر عن حرب العراق ومآسيها ونتائجها، وهذا موضوع آخر.

• ... التحول اللبناني

العقد الأخير من القرن العشرين انفتح على ألفية جديدة بالنسبة الى لبنان والمنطقة. وألف سنة في عين الله هي كيوم أمس الذي عبر.

كان اللبنانيون يعدّون الأيام وسنوات الوصاية، ويدورون في حلقة الحيرة عبر تمرد صامت داخل نفوس كثيرين منهم، وهم يشهدون تنامي ممارسات الوصاية وضباط أجهزة المخابرات الذين تحكموا في مختلف مفاصل الحياة العامة في لبنان.

حدث ذلك في بلد ولدى شعب نَفَرَ دائماً وفي مختلف مراحل تاريخه من أي متسلط، على أي شكلٍ كان. فكيف إذا كان التسلط جاء من دولة جارة (يفترض أنها شقيقة بالمعنى المتداوَل) اعتمدت نظام حكم ديكتاتورياً شمولياً نقلته بالتدريج الى لبنان؟ ففي النتيجة هذا ما حصل.

وقد نفر اللبنانيين من هذا النوع من الحكم الذي زادت فيه نسبة السلطة الخفية والمخابراتية، فشعروا بصورة عفوية أن أمراً خاطئاً يحصل عندهم، لا بدّ من الوقوف ضده.

وهكذا انقلب جزء غير قليل من اللبنانيين على أحد أكبر رؤساء الجمهورية، اللواء فؤاد شهاب، لا لشيء إلا لأن التدخل المخابراتي كان علامة واضحة في عهده، وفي امتداده مع الرئيس شارل حلو.

حدث ذلك مع أحد أكبر رؤساء الجمهورية الرئيس فؤاد شهاب الذي بنى دولة الإستقلال ومؤسساتها، وأعطى بقدوته وتجرده صورة عن القائد الأول كما يجب أن يكون، والذي حافظ بدقة على مبدأ السيادة. فلم يقبل بالإجتماع الى الرئيس جمال عبد الناصر، في 25 شباط 1959 أيام الوحدة السورية - المصرية، زمن الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، إلا وسط خيمة صفيح نصب نصفها بدقة على الأراضي اللبنانية والنصف الآخر على الأراضي السورية[1].

(1) ذكر اللواء السفير أحمد الحاج الذي كان معاوناً للرئيس شهاب آنذاك في كتابه من الجندية الى الدبلوماسية الصادر عن «دار النهار» في أيار 2012 عن ذلك اللقاء قول الرئيس له: «لو ذهبت الى القاهرة أو الى دمشق لاعتبر قسم لا يستهان به من اللبنانيين الزيارة تفريطاً باستقلال لبنان وكرامته وإذعاناً لعبد الناصر الذي اتهموه بأن كان وراء افتعال أحداث ثورة 1958 على عهد الرئيس شمعون، ولو جاء عبد الناصر الى بيروت لاستقبله القسم الآخر من اللبنانيين استقبال الفاتحين الأمر الذي سيعتبره الفريق الآخر تحدياً قد يؤدي الى صدامات تعيد البلد الى أجواء الإقتتال» التي كانت سائدة قبل إعتلائه سدّة الرئاسة.

انقلب بعض اللبنانيين لأن الرئيس فؤاد شهاب وصل الى رئاسة الجمهورية من المؤسسة العسكرية «من مركز قيادة الجيش حيث الصمت هو الواجب الى هذا المنبر حيث الكلام هو السيد» كما قال في خطاب قسمه في آيلول 1958، فمال الى التعاون مع العسكريين، وبخاصة في ظروف الخروج من أحداث 1958 وما خلفته، وبخاصة بعد محاولة انقلاب القوميين السوريين في 1961، فاتخذ ما كان يُعرف «بالمكتب الثاني» نسبة الى التسمية الموروثة من الجيش الفرنسي، حجماً سياسياً كبيراً في البلاد، تمّ التعبير عنه بشكل واسع في وسائل الإعلام ومختلف أوساط الرأي العام، في رفض وانتقاد لتدخل المخابرات في السياسة والإدارة والشأن العام. وأثّر ذلك على مجمل مجريات التطورات السياسية في لبنان إن في عزوف الرئيس شهاب عن الترشح مرة ثانية عام 1964، وإن في فوز الحلف الثلاثي (كميل شمعون، بيار الجميّل، ريمون إده) في انتخابات 1968 التي سقط فيها عدد من اللوائح المؤيدة للنهج الشهابي من بينها كسروان، منطقة فؤاد شهاب، وإن في سقوط الياس سركيس في انتخابات صيف 1970 الرئاسية، وفوز سليمان فرنجية بفارق الصوت الواحد، وما تبع ذلك من تطورات، لعلها كانت ستكون مختلفة لو استمر النهج الشهابي السياسي بكل ما يمثل في إدارة البلاد.

كان من المفيد التوقف قليلاً عند هذه الخلفية التاريخية القريبة للتذكير بأن اللبنانيين، نتيجة لموروثاتهم القديمة والعميقة لطبيعة تكوينهم البشري في التنوع والإنفتاح، تعرفوا على الحرية قبل أن تنتظم في أنظمة الحكم الحديثة، وقبل أن تسجل في دستور 1926، وذلك منذ القرن الثامن عشر. فباتوا واعين لبعض أشكال الحرية على الصعيدين الإجتماعي والسياسي. والتي لاحظ المستشرقون والكتاب الأجانب وجودها. ولأجل ذلك، وبسبب ميزة وضرورات التنبه باستمرار الى مقتضيات الوفاق والشورى وتفهم الآخر من خلال الإختلاط الطائفي المنعكس

حتماً على الدولة ومؤسساتها جميعها، لم يحدث في لبنان أي انقلاب عسكري، في حين عرفت معظم البلدان العربية، وبخاصة سوريا المجاورة انقلابات متتالية بعد استقلالها وبعد حرب 1948.

ولذا فإن حكم المخابرات أكان من داخل أم مفروضاً من الخارج، يرفضه اللبنانيون بصورة طبيعية.

حقائق التكوين اللبناني وخصائصه هذه كان يدركها شخص مجرّب مثل الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد والذي كان في لبنان ما يجذبه ويصدّه في آن معاً، بالنظر الى اعتبارات كثيرة إن بالنسبة الى الخيارات التي اتخذها في بلده سوريا، بعد وصوله الى السلطة في خريف 1970، وإن بالنسبة الى لبنان الذي تطورت خطته له بالتدرج والحذر وتحقيق سياسة خطوة خطوة، بعد بداية حروب 1975، والتفويض الأميركي له بالتدخل في كانون الأول 1976، كما سنرى[1]. لأن حافظ الأسد خلال ثلاثين سنة من حكمه ما بين 1970 و2000، وبالرغم من تبدل الرؤساء الأميركيين (من ريتشارد نيكسون الى بيل كلينتون) والفرنسيين من (جورج بومبيدو الى جاك شيراك) والمصريين من (جمال عبد الناصر الى حسني

(1) جاء في الجزء الثاني من مذكرات هنري كيسنجر **سنوات التجدد** "Years of renewal" الصادر عام 1999 عن Simon and Schuster page 1026 – 1027 – ما يلي:

«I instructed Ambassador Richard Murphy in Damascus to convey our hope to Brigadier General Hikmat al-Shihabi, the Syrian army Chief of staff, that the Syrians "will do whatever they can to secure a cease-fire and to lay the groundwork for a compromise political settlement"».

«أوعزت الى سفيرنا في دمشق ريتشارد مورفي بنقل تمنياتنا الى الجنرال السوري حكمت الشهابي رئيس الأركان، بأن السوريين بإمكانهم أن يفعلوا ما يشاؤون من أجل التدخل في سبيل وقف إطلاق النار، والتحضير لتسوية سياسية...».

مبارك) فضلاً عن البابوات (من بولس السادس الى يوحنا بولس الثاني) وتفكك الإتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة الماركسية – اللينية وقيام الإتحاد الأوروبي ونشؤ العولمة، تمكن من أن يحافظ على سياسته اللبنانية إياها. الى أن توفي في 10 حزيران من العام 2000.

توفي الرئيس السوري حافظ الأسد وانتخب جورج بوش الابن رئيساً للولايات المتحدة وانسحبت اسرائيل من الجنوب اللبناني، وجرت الانتخابات النيابية وعاد الرئيس رفيق الحريري الى رئاسة مجلس الوزراء بعد انتصار ساحق في تلك الإنتخابات، وصدر نداء مجلس الأساقفة الموارنة في 20 آيلول 2000 الذي يُعتبر أحد المواقف الأولى المؤسِسَة لمرحلة التغيير التي استمرت تتوضح وتتصاعد الى حد بلوغ احداث 2005.

ذلك النداء الشهير استمد قوته وأهميته التاريخية من الجرأة على المجاهرة بضرورة انسحاب الجيش السوري، في عزّ القوة السورية في لبنان وفي مطلع عهد بشـّار، فسمى الأشياء بأسمائها بوضوح ودون موارية حين قال:

«لقد تحمّل اللبنانيون، طوال ربع قرن، الكثير من إذلال وامتهان، لم يتعوّدوه، وناموا على الضيم أياما وليالي، وصبروا على ما حلّ بهم من خراب ودمار، وارتضوا، على مضض، حرمانهم حقهم في تسيير أمورهم، واعتبارَهم قاصرين، في حاجة دائمة إلى وصاية. وهم يرون أنه حان وقت المكاشفة في جوّ من الصدق، والصراحة، والأخوّة الحقيقية، والاحترام المتبادل، وطرح بعض أسئلة لا بدّ من طرحها إبقاءً على روح الأخوّة التي يجب أن تسود العلاقات التاريخية بين لبنان وسوريا.

«لقد خرجت إسرائيل من جنوب لبنان، وتركت وراءها مشاكل للبنانيين لا يزالون يعانون منها، وقد خفّف بعضَ الشيء من وطأتها ما أظهره من حكمة من

حرّروا الجنوب بما بذلوه من دماء ذكية في سبيل التحرير، بدافع من حميّة وطنية صحيحة. وقد مهّدوا السبيل للدولة لتبسط سلطتها على جميع أراضيها عملا بالقرار 425 الذي تحرّر الجنوب من دون تطبيقه عمليا. أما حان الوقت لتبسط هذه الدولة سلطتها فعليا ليشعر الناس بأنهم أصبحوا في حمايتها وليتشجّعوا ويعودوا إلى بيوتهم وعيالهم وأرزاقهم؟».

وتابع النداء :

«وبعد أن خرجت إسرائيل، أفلم يحن الوقت للجيش السوري ليعيد النظر في انتشاره تمهيدا لانسحابه نهائيا، عملا باتفاق الطائف ؟ وهل من الضرورة أن يبقى مرابطا في جوار القصر الجمهوري، رمز الكرامة الوطنية، ووزارة الدفاع، وفي ما سوى ذلك من أماكن حسّاسة يشعر اللبنانيون لوجوده فيها بحرج كبير، لكي لا نقول بانتقاص من سيادتهم وكرامتهم الوطنية؟

«لقد كانت هناك تصريحات تقول بأنه إذا انسحب الجيش السوري من لبنان، قامت فتنة فيه، أو إن وجوده أصبح جزءاً لا يتجزّأ من السلم اللبناني، أو إنه ينسحب، إذا طلبت منه الحكومة اللبنانية الانسحاب. ومعلوم أنها حجج واهية لا تثبت أمام المنطق السليم: لن تكون فتنة في لبنان، إن لم يعمد أحد إلى إضرام نارها، واللبنانيون ما اقتتلوا يوما إلا لأنه كان هناك من يبذر بذور الفتنة في ما بينهم.

«وحرصا منا على توثيق أحسن علاقات الأخوّة بين لبنان وسوريا، وفي مطلع عهد فيها نريده لها زاهرا، نرى أنه قد آن الأوان لإعادة النظر في طريقة التعاطي بين البلدين بحيث يقوى أحدهما بالآخر، فيتكاملان تكاملا صحيحا، مفيدا لكليهما، وأن يعاد انتشار الجيش السوري في لبنان تمهيدا لانسحابة نهائيا عملا بالقرار 520، وباتفاق الطائف، وإبقاءً على ما بينهما من روابط تاريخية وجغرافية، وبين شعبيهما من وشائج قربى ونسب وصداقة ومصالح مشتركة. وفي اعتقادنا أن هذا هو

السبيل الوحيد للحيلولة دون تفكك لبنان وزواله. وهو إذا كان متعافيا كان عونا لسوريا، وأما إذا ظلّ عليلا كان عالة عليها . ونحن نريد له ما نريده لسوريا من عزة وكرامة وازدهار وسلام».

انها احداث جمعها القدر لكي تكون مقدمات للتغيير الذي كان اللبنانيون ينتظرونه طوال ربع قرن من عمر الحرب، وامتداد الدور السوري الذي تحول من ثمّ الى وصاية مباشرة ومتزايدة. وهي حالة ما عاد في المستطاع إخفاؤها نتيجة تصاعد التمرد اللبناني من جهة، وتنامي وسائل الإتصال من جهة ثانية.

• بداية التململ العلني

وفي جلسات الثقة بالحكومة الجديدة في 30 تشرين الأول 2000 ارتفع صوتان مميزان : صوت وليد جنبلاط يطالب سوريا بالانسحاب من لبنان او بإعادة تموضع جيشها موجهاً كلامه الى الحكومة قائلاً : «انكم ذكرتم في بيانكم الوزاري ان الوجود السوري في لبنان هو شرعي وضروري وموقت. فقولوا لنا لماذا هو ضروري وكيف هو شرعي ومتى ينتهي الموقت». وكان ذلك اول صوت غير مسيحي يرتفع، ومن داخل المؤسسات، لمطالبة سوريا بالإنسحاب.

وفي الجلسة ذاتها ارتفع صوت رئيس الحكومة رفيق الحريري بغضب لا سابق له حين توجه الى رئيس المجلس نبيه بري قائلاً له : «انهم يتنصتون علي وعليك. وأنا رئيس مجلس الوزراء لا اقبل بذلك».

وكانت الإنتخابات النيابية شهدت حملات اعلامية مركزة ضد الرئيس رفيق الحريري، قام بها تلفزيون الدولة الرسمي، انطوت على اوصاف ونعوت للرئيس الحريري لا عهد لمثلها من قبل من حيث اسفافها ولجوئها الى تعابير خرجت عن كل اصول متعارف عليها. فكيف اذا كانت تنطق بإسم تلك السلطة الخفية

التي تحولت الى سلطة معلنة مع وصول العماد اميل لحود الى رئاسة الجمهورية في خريف 1998، وبداية ترسيخ النظام الأمني – المخابراتي، الذي اخذ الرئيس رفيق الحريري يتمرد عليه علناً، والذي لم يشهد نهايته إلا بعد استشهاده في 14 شباط 2005.

صوتا رفيق الحريري ووليد جنبلاط اعطيا في ذلك الحين ومن داخل المؤسسات الإشارات الواضحة للتمرد على الوضع القائم. وكان ذلك بداية ظهور الإنتفاضة التي لم تتكون بشكل حاسم إلا بعد 14 شباط ذاك، وتفكك ذلك النظام الأمني الذي كاد يقود لبنان الى نقيض كل مقوماته كبلد حر ومنفتح يعتمد الحريات الديموقراطية وتداول السلطة والحريات العامة، وفق ما تركز عليه نظامه السياسي منذ نشؤ كيانه.

وإذا كانت انتخابات 2000 النيابية قد أعادت وصل ما انقطع في حقبة رفيق الحريري اللبنانية، إثر خروجه من السلطة في خريف 1998 بعد انتخاب إميل لحود، فإن عودته صادفت وراثة بشّار الأسد لوالده في دمشق، في الظروف المعروفة.

فلم يكن من السهل على رفيق الحريري، في الحركة التي كانت تقوده – والتي تبين مع الوقت أنها حركة إستقلالية بكل معنى الكلمة – أن يحقق أهدافه بالنسبة الى لبنان، بوجود نظام الوصاية، ومع مسؤولين سوريين تمرس على طريقة تفكيرهم والتفريق بين ما يقولون ويضمرون، وفي سياسة إظهار لبنان كأنه في حرب أهلية دائمة وإن شعبه قاصر يحتاج الى وصي كما قال مرة مسؤول كبير راحل. رفيق الحريري عرفهم جيداً. وعرف أن زمن خروجهم من لبنان لم يأت. فاختار العمل لاسترجاع السيادة والقرار الذاتي على طريقته، إن من خلال مشروع إعادة الإعمار، وإن من خلال العمل على إعادة الوحدة بين مختلف مكوّنات المجتمع السياسية،

وإن في إستعادة حضور لبنان على الساحة الدولية، واستعادة المؤسسات الدولية إليه مثل الأسكوا أو ما كان يخطط له بالنسبة الى الأوبك، وإن في لقاءاته الدولية الكثيفة، وإن في اجتماعاته العديدة مع البابا يوحنا بولس الثاني، وإن في صداقاته العربية المتينة مشرقاً ومغرباً، وإن في تفاهمه الرحب مع المؤسسات الدولية السياسية والإقتصادية والمالية وتشجيع الإستثمارات العربية والأجنبية والعمل على تحقيق الإزدهار. في إطار التزامه العميق بالنظام الحر.

ولذا فهو انفتح بوضوح وقوة على العواصم الدولية، وعلى واشنطن وباريس تحديداً، وعلى الإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة، مؤمناً بأن لبنانيته وانتماءه العربي، وانتماء لبنان العربي، لا يتعارضان إطلاقاً مع الصداقات الغربية. وكان بذلك أقدر من وَفـّقَ في ما بينها. وثبت لاحقاً أنه كان للتعاون الفرنسي – الأميركي الأثر المباشر في صدور القرار 1559.

فبدا رفيق الحريري كأنه يستعيد السيادة بالقطعة، يستعيد البناء حجراً فوق حجر، يبني الإستقلال مجدداً كما لو أنه مكلـّف ببناء برج شاهق. فعل ذلك بالصبر العالي الذي قال مرة أنه تدرج عليه في سنوات السعودية. فكان، كلما تقدم الإنجاز، حرص على عدم إغضاب السوريين. فكان يعرج على دمشق إثر كل رحلة يقوم بها للخارج تقريباً، ليطمئن حافظ الأسد وسائر المسؤولين الى أن ما يفعله ليس خروجاً عن التنسيق من جهة، وأنه يساهم في خدمة القضايا السورية من جهة ثانية، وهذا ما كان يدركه حافظ الأسد.

لكن وارثه بشّار كان في أجواء أخرى، إن في مشاعره الشخصية تجاه الرئيس رفيق الحريري، وإن في مواصفات شخصيته وقدراته التي ما لبث كثيرون، وعلى رأسهم جاك شيراك أن اكتشفوها.

• عملية تحويل النظام في لبنان

فالقبضة السورية المتزايدة في تشددها كادت أن تأخذ بلبنان الى نظام شبيه بذلك القائم في سوريا، من خلال الإيحاء أن لبنان غير قابل للحكم (ingouvernable). فضرب مبدأ الفصل بين السلطات ثم تجاوز عمل المؤسسات الدستورية عبر اخضاع الجميع، مجلساً وحكومة وقضاء للقرار الذي يتخذ في دمشق او في عنجر، وترك مهمة ايجاد المخارج للبنانيين. وهكذا تحول المجلس النيابي اللبناني، في معظمه، الى نوع من «مجلس شعب» آخر يعمل بالتعليمات الصارمة الموجهة اليه، وفق ما جرى في تعديل الدستور في سبيل التمديد للرئيس اميل لحود مطلع ايلول 2004، او من حيث خضوع قضاة النيابة العامة والمحققين لتعليمات ضابط المخابرات السوري او اللبناني، أو ما كان حصل قبل ذلك في صيف 2001 مما أثار السخط العام نتيجة تجاوزات قانونية ودستورية في مسألة قانون اصول المحاكمات الجزائية، والذي صدقه مجلس النواب بمادة وحيدة في جلسة 28 آذار 2001، فرده رئيس الجمهورية إميل لحود وفق صلاحياته، فأُعيد الى مجلس النواب بتاريخ 20 نيسان 2001، فصدق عليه المجلس مجدداً في 30 تموز وصدر حسب الأصول بتاريخ 2 آب 2001.

لكن سلطة الوصاية كان لها رأي آخر في هذا القانون، من بينها وجوب «عدم كسر رئيس الجمهورية» حتى لو بالقانون، فضغطت على الحكومة والمجلس معاً في سبيل التراجع عن القانون، فتقدم عدد من النواب باقتراح قانون بصفة معجل مكرر لتعديل بعض المواد منه، فصوت المجلس على القانون الجديد في 14 آب 2001 مذعناً بعدما كان قد صوت على عكسه قبل شهر ونيف من ذلك التاريخ.

فلم تكن الإعتبارات الدستورية لتقف حاجزاً أمام قرار سلطة الوصاية. فبدل أن يشرفّ الجميع الإنصياع للدستور أو للإرادة الشعبية المتمثلة بمجلس

النواب، عمدت سلطة الوصاية إلى العبث بكل ذلك خدمةً لما تراه من مصالحها. وكذلك كانت الحال من حيث ارتباط الموظفين والدبلوماسيين بالمراجع الأمنية بدل ارتباطهم بوزارة الخارجية، كما حصل مع أكثر من سفير، احدهم في دولة عظمى، كان يرسل تقاريره الى المدير العام للأمن العام الموالي لدمشق، ويتخذ مواقف معلنة من رئيس مجلس الوزراء، في الدولة المعتمد لديها. كما كان بعض السفراء يتلقون تعليماتهم من ضباط في رئاسة الجمهورية، او من ضابط في الوزارة، وفق ذلك القرار البالغ الخطورة الذي اتخذ بعد تأليف حكومة سليم الحص مطلع عهد اميل لحود عام 1998، بانتداب ضابط من الجيش ليكون الى جانب الوزير، في كل وزارة.

كان كل ذلك يجري في لبنان، في عملية تحويل لنظام الحكم القائم، عبر الإستيعاب تارة، والترهيب تارة اخرى، فلم يبق من ميزات النظام اللبناني الديموقراطي سوى بعض الأصوات المرتفعة، التي لم تكن لتقلق كثيراً، ما دام الزمام ممسوكاً بإحكام، من مختلف زوايا القرار السياسي او الحكومي او الاداري او القضائي.

وإذا كان عام 2000 مفصلاً في الزمان بالنسبة الى بزوغ الألفية الثالثة، فإنه كان عام بداية التحولات بالنسبة الى لبنان. فبالأضافة الى عوامل التململ الداخلي ازاء الممارسات السورية التي وصلت الى مراحل لم يعد احتمالها ممكناً وبخاصة بعد تعطيل مختلف مشاريع الحلول الاقتصادية والمالية، وبلوغ الفساد درجة اسلوب الحكم المعلن، بعد الربط الواضح بين مطامع شرهة لمسؤولين مخابراتيين سوريين ولبنانيين ضربوا بعرض الحائط مقومات الدولة ونظام الحكم، فإن متغيرات جديدة حصلت في العالم، وهذا ما لم يستوعبه نظام الحكم السوري.

اميركا تغيرت مع وصول جورج بوش الابن. تغيرت في نظرتها الى نفسها، وفي

نظرتها الى العالم. وصرف النظر عن آراء المحللين لادارة جورج بوش الابن، أكانوا من اوروبا او من منطقة الشرق الأوسط، ومهما كانت نتائج السياسة التي رسمت للعراق ولفلسطين والتي زادت من تعقيدات المنطقة، بعد 11 ايلول 2001 بالذات ومن اعداء اميركا، إلا ان السياسة الأميركية ازاء لبنان تغيرت بصورة جذرية، وبخاصة بعد اعادة انتخاب جورج بوش الابن لولاية ثانية، في خريف 2004، ومصادفة ذلك تاريخ صدور القرار الدولي رقم 1559 الذي اسس لحالة لبنانية جديدة، كما سنرى.

ووجد نظام الحكم السوري نفسه مكرهاً على سحب جيشه من لبنان في 26 نيسان 2005 بعد الثورة اللبنانية العارمة إثر إغتيال الرئيس رفيق الحريري. حدث ذلك في جومن الإرتباك ومن توجس من الأسوأ بعد مواقف المجتمع الدولي والضغوط الممارسة على سوريا، وبخاصة في القرارات الدولية التي طالبتها بالتعاون في التحقيق باغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه. ولكن نظام الحكم ما لبث أن استراح بعض الشيء بعدما تأكد له ان واشنطن لن تمضي في مخطط اسقاط نظام الحكم فيها، الذي كان قد تقدم في عام 2006. وقد عبرت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس عن ذلك بترددها اكثر من مرة ان المطلوب ليس اسقاط نظام الحكم في سوريا، بل تغيير سلوك هذا النظام. ولم يعد سراً ان دولاً عربية وغير عربية في المنطقة، نصحت للإدارة الأميركية يومذاك بعدم الإستعجال في مخطط اسقاط النظام السوري، وذلك لحسابات او مصالح او مخاوف تتعلق بوضع كل من المطالبين بالحفاظ على هذا النظام.

على ان ذلك النظام، بالرغم من تمنيات كوندوليزا رايس، لم يكن في مستطاعه ان يغير سلوكه، وقد برهن ذلك في محاولة استعادة سياسته اللبنانية التي كان يعتمدها قبل خروج جيشه من لبنان. لأنه ليس لهذا النوع من الأنظمة الشمولية

سوى اسلوب واحد، فضلاً عن ذلك العنصر البالغ الأهمية بالنسبة الى حياة النظام السوري، وهو تعاطي الشأن اللبناني.

فهذا النظام الذي صرف ثلاثين عاماً من عمره، ما بين 1975 و 2005 على التعاطي المباشر والمتزايد للشأن اللبناني بدا أن تعاطيه ذاك هو العنصر الأبرز لحيثيات استمراره بعد تعطل مختلف التطلعات الخارجية الأخرى، إن في ما كان يعود منها الى سياسة التوازن بين واشنطن وموسكو، التي مارسها حافظ الأسد ببراعة، أو الى الشأن الفلسطيني بعد قيام الكيان الفلسطيني في الضفة وغزة عام 1994. فبقي لبنان الذي إن افلت من دائرة السيطرة السورية، فلا يبقى لذلك النظام غير نفسه، تحت دائرة الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة في دعوته الى الإصلاح والإنفتاح ودخول رحابة الأنظمة الديموقراطية الحرة.

فالحقبة التي شهدت تنامي الدور السوري في لبنان، بعد وضع اتفاق الطائف موضع التنفيذ عام 1990، كانت في الحقيقة، على صعيدها اللبناني، حقبة رفيق الحريري الذي ألّف حكومته الأولى في خريف 1992 إثر الانتخابات النيابية التي جرت للمرة الأولى منذ عام 1972.

• محاولة استعادة النفوذ

وعلى الرغم من ان تلك الإنتخابات وُوجهت بمقاطعة مسيحية، ووسط اجواء من عدم الارتياح ما لبثت ان وصفت بالإحباط، مسيحياً على وجه التحديد، مع تطبيق انتقائي لبنود اتفاق الطائف يستجيب لتثبيت الهيمنة السورية، استبعد معه في اي حال الانسحاب السوري حتى البقاع وفق ما كان وارداً في ذلك الاتفاق، إلا ان رؤية الرئيس رفيق الحريري للبنان ولإعادة اعماره وإعادة احضاره على الساحة الدولية كانت واضحة.

واذا كان الإحباط عائداً لغموض المرحلة التي تبعت الحرب مباشرة، خلافاً لتوقعات العديد من اللبنانيين الذين انتظروا الانعتاق من الحرب ومخلفاتها وادواتها البشرية والمادية، إلا ان وصول رفيق الحريري آنذاك، بالوهج الذي ميز صورته منذ اطلالته الأولى ولازمه حتى تشييعه في شوارع بيروت في 16 شباط 2005، عوّض مختلف الهواجس، بصورة الثقة التي رسمها ورسخها طوال سنوات تحمله للمسؤوليات.

لكن ما انجزه رفيق الحريري كان في الزمن الصعب، لأن تحديه الأكبر لم يكن في اعادة الإعمار وقد حققه، بل في المجال السياسي. إذ اخذ يلمس تدريجياً ان عليه التوفيق بين متضادين : رؤيته إلى لبنان وواقع السياسة الداخلية المحكومة في الدرجة الأولى بالشرط السوري. وهنا يكمن السر الأولى للصعوبات التي عاناها.

فحقبة التسعينيّات، وهي حقبة رفيق الحريري، تميزت بهذه العناصر الصعبة والمتشابكة. فإعادة الاعمار تمت بعد تحولات جذرية في منطقة الشرق الأوسط، إثر مؤتمر مدريد للسلام في 31 تشرين الأول 1991، وحرب الخليج في 17 كانون الثاني 1992. كل ذلك كان يعرفه رفيق الحريري، ويريد من خلاله ان يأخذ لبنان الى وضع جديد. ولكن سوريا كانت هناك. كانت هنا. وهنا تكمن كل المشكلة.

وبما ان التحولات الجذرية حصلت، وقابلها كما شهدنا ليس فقط في احداث عام 2005 الخطيرة، بل في الأشهر الأولى من العام 2006، عبر المحاولات المكشوفة لنظام الحكم السوري لاستعادة نفوذه في لبنان، وذلك بعدما اطمأن الى انه لم يعد مهدداً بوجوده، فإن رؤية الوضع كانت شديدة الوضوح. هذا على الأقل ما يمكن وصف المرحلة به، لأنها تحولت الى مرحلة صراع ومواجهة، بدا معها ان ما تطلع اليه اللبنانيون دونه طريق طويلة. فالمواضيع التي عالجها مؤتمر الحوار الوطني في ربيع 2006 تتعلق جميعها بسوريا اكان ذلك في ما يعود الى التحقيق

الدولي في جريمة استشهاد الرئيس رفيق الحريري، أو الى مزارع شبعا أو الى ترسيم الحدود واقامة العلاقات الدبلوماسية أو الى الوجود الفلسطيني المسلح خارج المخيمات. ونجحت محاولات إظهار اللبنانيين بمظهر الانقسام حول العلاقة مع سوريا أو حول المواضيع الأساسية.

فهل كان ذلك صحيحاً؟ هل ان اللبنانيين منقسمون فعلاً ام ان هنالك من يريد ان يظهرهم باستمرار بمظهر الانقسام، على نحو ما كان عليه الوضع خلال سنوات الحرب الطويلة، التي لم يتسن بعدها للبنانيين ان يعبروا عن مواقفهم المشتركة، او الجامعة، بمعزل عن التدخلات؟

وهل ان من السليم محاولة النظر الى هذا الإنقسام من خلال تعابير الإنقسام السياسي المتداولة إعلامياً وسياسياً، (14 آذار و 8 آذار) علماً بأن حركة 14 آذار هي انتفاضة الإستقلال، و8 آذار قامت رد فعل للإعراب عن الوفاء لسوريا، وللقول بأن الإرتباطات الخارجية تتحكم في اللبنانيين.

• التبسيط الخاطئ

هنا لا بدّ من التوضيح، والقول إن ما ميّز حركة 14 آذار منذ نشوئها كتجمع للمعارضة، وقبل استشهاد الرئيس رفيق الحريري، هو أنها حركة سيادية استقلالية. وتعاطفها مع الديموقراطيات الغربية، والدول العربية الصديقة لهذه الديموقراطيات، إنما هو حالة طبيعية بالنسبة الى لبنان. فقد كان ذلك هو نهجه دائماً، بالنظر الى نظامه الديموقراطي الحر وانفتاحه غرباً وشرقاً. وهذا ما تم ارساؤه منذ البدء، في الميثاق الوطني وبيان رياض الصلح الإستقلالي، والسياسة الخارجية التي اعتمدها لبنان دائماً، بعيداً عن الأحلاف التي كاد الإنصياع إليها أحياناً أن يكلف لبنان غالياً، كما حدث في مسببات أحداث 1958.

وهكذا فإن الحركة الإستقلالية السيادية تلك، والتي نشأت كحركة مشروعة وواضحة ضد نظام الوصاية السورية عام 2004، كانت منطلقاتها ملتقية مع التوجه الأصلي للبنان. وعندما وقعت فاجعة 14 شباط 2005، وحصل ذلك التجمع التاريخي يوم 14 آذار 2005، فإن الحركة اتخذت كل أبعادها.

ولذا من الظلم والخطأ معاً تبسيط الإنقسام بإظهار 14 آذار متعاطفة عربياً مع السعودية ومصر ودول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة، في مقابل تعاطف 8 آذار مع إيران وسوريا. لأن 8 آذار اندمجت في محور إيراني-سوري له سياسته واستراتيجيته ووسائله التي أبرزها سلاح حزب الله، ومرجعية إيران بالنسبة الى هذا الحزب. وهنا تكمن مشكلة الإنقسام الداخلي في الواقع. لأن هذا المحور، عبر محاولاته تحقيق مصالحه، توجه بلبنان في الحقيقة الى الصراع، في ما يتجاوز موضوع العداء مع إسرائيل الذي يجمع عليه اللبنانيون. بينما الإلتقاء مع الغرب وقيمه، والتمكن من التوفيق بينها وبين الإنتماء العربي هو حالة طبيعية للإنخراط فيها. فإيران وسوريا تعاطيتا في لبنان مع الإنقسام، وسوريا بخاصة التي وجدت مصالحها في استمرار التوترات اللبنانية وتغذيتها، ووفق ما صرّح به بشار الأسد أكثر من مرة عن الخلافات اللبنانية القديمة كما سيرد في الفصل المخصص لحقبته.

فالعلاقة بين لبنان وسوريا، التي هي المحور الأساسي لهذا الكتاب، يتطلع إليها اللبنانيون على أن تستقيم في المستقبل، بعد إنتهاء مراحل الثورة السورية. نقول مراحل لأن الثورات الأخرى، والمصرية منها بخاصة، ما زالت تنتقل من حال الى حال، وهو أمرٌ طبيعي بالنظر الى طول مدة النظام السابق. وهو ما ينطبق على سوريا أكثر من غيرها، لأنها أكثر من عانى الحكم الشمولي والفردي والعائلي والمخابراتي. فما من شيء أكيد بعد التغيير فيها. وهذا ما يقلق اللبنانيين الذين مازال قسم من مكوناتهم السياسية، وبخاصة بعض المنخرطين في 8 آذار يتوجسون خوفاً

من سقوط مرجعية دعمتهم طويلاً واختارت التحالف معهم واستعداء الباقين.

وبما أن سوريا لن تعود كما كانت، فالعلاقات بين لبنان وسوريا لا بدّ من أن تتأسس على قواعد مختلفة كلياً. فسوف يأتي اليوم الذي توضع فيه العلاقات بين لبنان وسوريا على القاعدة الصحيحة التي تفرضها عوامل الجوار والتاريخ والمصالح المشتركة، كما في حال كل بلدين جارين، أي علاقة بين دولتين وليس بين نظام حكم شمولي ديكتاتوري يمارس العنف والإرهاب وبلد جار يتمتع بمواصفات نقيضة تماماً.

والعلاقات المستقبلية السليمة ستكون شديدة الاختلاف عما كان عليه الوضع ما بين 1975 وحتى تاريخ انسحاب الجيش السوري بالإكراه في 26 نيسان 2005. كما ستكون مختلفة عن حقبات التوتر والخلافات المستمرة التي رافقت مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى بداية التدخل. لأن الدروس والمآسي لكل من البلدين باتت من القوة والوضوح والثبات بحيث لم يعد معها من مجال لتكرار المغامرات والتجارب الفاشلة. فما جرى كان في النهاية مغامرة كتب لها الفشل، ولم يكن من المتوقع لها سوى ان تفشل، نتيجة ممارسات انتهت الى حكم وصاية في اضعف الأوصاف، فتمرد اللبنانيون، ووقف العالم كله معهم. فليس في حياة الشعوب الحية مكان للالتفات الى الوراء إلا للافادة من التجارب. واللبنانيون برهنوا انهم من اكثر شعوب العالم حياة وحيوية.

الفصل الثاني

المغامرة في مسبباتها وظروفها

كل شيء بدأ في عقل الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد.

كل المغامرة اللبنانية، بما انطوت عليه من توال للنجاحات والفشل والصراع والعنف والصفقات والتراجعات، ارتسمت اولاً ما ارتسمت في عقل حافظ الأسد. ومثل كل المغامرات فإنها بدأت بشيء وانتهت بشيء آخر.

فالرئيس السوري الراحل الذي حكم سوريا من خريف 1970 حتى حزيران 2000 تاريخ وفاته، بشكل اعطى سوريا مكانة اقليمية مرموقة جعلت كلاً من واشنطن وموسكو تحسب لها الحساب وبخاصة بعد حرب تشرين 1973، تمكن بفضل ترسيخ نظام متشدد في الداخل وحنكة سياسية في الخارج، من ان يحاول تحقيق أهدافه في لبنان.

ذلك ان اكثر من مراقب ومحلل او مؤرخ لحقبة حافظ الأسد لا يتردد في الإعتراف بأن سياسته اللبنانية، من وجهة النظر سورياً، كادت ان تحقق أغراضها. والواقع هو كذلك اذا تم النظر الى الأمور من زاوية مصلحة سوريا، او تحديداً مصلحة نظام الحكم الذي ارساه حافظ الأسد، وتمكن معه من ان ينأى بسوريا عن الانقلابات العسكرية التي ميزت تاريخها المعاصر منذ استقلالها حتى الحركة

التصحيحية التي حملت حافظ الأسد الى السلطة في دمشق.

فسوريا تمكنت مع تطورات متلاحقة من ان تحافظ على موقعها في لبنان، بالرغم من اجتياحي 1978 و1982 الاسرائيليين، وان تبقى الجهة الأقليمية المستعدة لتأدية الدور في لبنان، وبخاصة بعد فشل او تفشيل جميع الأدوار الأخرى، والغربية بنوع خاص. وهو ما جعل قسماً كبيراً من اللبنانيين يعتقدون ان الخلاص لا يمكنه ان يأتي من الغرب. وان احداث 1983، بعد تفجير مقري القيادتين الأميركية والفرنسية في تشرين الأول 1983، اللتين اشتركتا في القوات المتعددة الجنسيات التي جاءت في صيف 1982، وابتعاد الحلول الغربية – والعربية – الى امد غير منظور وبعدما ابطل اتفاق 17 أيار 1983، جعل الكثيرين يستسلمون ولا يرون امامهم إلا الدور السوري في سبيل وقف القتال والموت والدمار، في ظروف تعددت فيها القوى المتقاتلة وتنوعت مراميها. ولذا لا يمكن مراجعة الدور السوري في لبنان، سابقاً ولاحقاً، بدون العنصر الغربي والأميركي تحديداً الذي تعامل مع نظام الحكم السوري، وغيره من انظمة الحكم في المنطقة، من زاوية المصالح أولاً وتأمين الإستقرار ثانياً، بعيداً عن تطلعات الشعوب.

وإلا فلماذا يفسر طول سنوات الحروب اللبنانية، ما بين 1975 و1990، واستعمال لبنان كساحة صراع لحروب الآخرين، بما ترتب عن ذلك من تدمير وموت وتهجير وتعطيل صيغة نموذجية للعيش الواحد، لولا أن المصالح الباردة قضت على طول تلك السنوات بحصر النار وليس بإطفائها، غير مبالية بعدد القتلى والمهجرين وبحجم الدمار.

فالتطورات التي أوصلت نظام الحكم السوري الى أزمته المفتوحة ابتداءً من ربيع 2011، رافقت مراحل مختلفة من أحداث المنطقة والصراع الأميركي–السوفياتي. فلا يمكن تبسيط العلاقة اللبنانية – السورية وحصرها بين البلدين فقط.

ففي ضوء التطورات التي كان حافظ الأسد يحسن قراءَاتها استناداً الى طموحاته وبخاصة في لبنان، كانت سوريا، كقوة إقليمية في توازن قوى ذلك الوقت، جاهزة للحضور والتدخل في لبنان.

والرئيس السوري الراحل تمكن باستمرار – وهنا يكمن العنصر الأبرز في سياسته – من ان يبقى مثابراً على تطلعاته اللبنانية بالرغم من مختلف الظروف. وهذا العامل اللبناني في سياسة الأسد، وبخاصة بعد بداية التدخل العسكري، تحول الى عنصر اساسي من عناصر استمرار نظام حكمه في سوريا. لأن التدخل العسكري، اذا اقترن بمطامح خاصة او سياسية او تاريخية مزعومة، يصبح مصدر تغذية للمقومات العقائدية لنظام الحكم الذي اتخذ قراراً بالتدخل.

وبما ان سوريا كانت في حالة استقواء بعد حرب تشرين 1973، وبعدما استتبت الأمور بشكل واضح لنظام الحكم، وتمكن الأسد، عبر تحالفه مع موسكو وانفتاحه على الولايات المتحدة (زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون لدمشق في 15 حزيران 1974، وزيارة حافظ الأسد لباريس في 15 حزيران 1977 وتبعتها زيارتان اخريان في 25 تشرين الثاني 1984 في عهد الرئيس فرانسوا ميتران ثم في 15 تموز 1998 في عهد الرئيس جاك شيراك)، فإن الغرب ككل حصر اهتماماته اللبنانية لزمن طويل، في اولوية الحفاظ على حد ادنى من الإستقرار في لبنان، ليس بمعنى وقف الحرب وانهاء الأزمة، بل بمعنى حصر النار، وفق السياسة المعلنة التي ارساها هنري كيسنجر.

فالسياسة الأميركية، في ظروف اندلاع اعمال القتال في لبنان ابتداءً من ربيع عام 1975، كانت تنظر الى منطقة الشرق الأوسط من زاوية الصراع العربي – الأسرائيلي والصراع مع الاتحاد السوفياتي والقوى المتحالفة معه في المنطقة أكانت دولاً ام منظمات، وتحديداً المنظمات الفلسطينية.

وعندما روى هنري كيسنجر في جزئي مذكراته **سنوات الصعود وسنوات التجدد** (1999) روايته للأحداث في لبنان، بما انطوت عليه من معلومات وتفاصيل، تبين ان الأدارة الأميركية كانت مطلعة على كل شيء. ولكن عدم اقدامها على حسم الأمور كان عائداً لعوامل واسباب منها ما له علاقة بنظرية المصلحة الحيوية التي لم تكن شروطها موجودة في لبنان[1]، الذي فقد اهميته الستراتيجية بالنسبة الى الولايات المتحدة في نهاية الستينات من القرن الماضي، ومنها ما له علاقة بالصراعات الأكبر في المنطقة وبتداخل مكونات الأزمة اللبنانية مع ازمة المنطقة ككل، ومنها ما يتعلق اخيراً بمحاولات الولايات المتحدة في الحسم والتدخل التي فشلت وتراجعت بعد تصاعد الضجة في واشنطن اثر تفجير مقر القيادة الأميركية كما سبق ذكره.

وكانت الولايات المتحدة قبل ان تشترك كفريق كامل في المفاوضات اللبنانية– الاسرائيلية التي ادت الى اتفاق 17 أيار 1983 قد شجعت في شكل معلن على انتخاب الشيخ بشير الجميّل رئيساً للجمهورية 1982 (وكان الرئيس الأميركي الراحل رونالد ريغان يدعو علناً الى وجوب قيام حكم قوي في لبنان). وهي استمرت تبدي اهتماماً متفاوت الأهمية في الشأن اللبناني بعد انسحاب قواتها (ورقة السفيرة ابريل غلاسبي 1987)، ولكن من دون الاقدام على الحسم او على فرض حل يعيد الأمن والسلام الى لبنان، بمعزل او بالاتفاق مع الأطراف

---

(1) تقرير CRS Issue Brief – Lebanon – March 23,2000 – Clyde R, Mark – Foreing Affairs, Defense, and Trade, Division – comm.

المصلحة الحيوية لها تحديد دقيق، أي «قيام روابط ملموسة Tangible، من خلال وجود قواعد عسكرية، أو حقول نفط، أو ممرات مائية دولية، أو قوة صناعية، أو شراكة تجارية أساسية، أو حلف عسكري قوي...» وهذه الشروط لم تكن متوافرة في لبنان.

الخارجية المتصارعة، الى ان اذنت ظروف ربيع وخريف 1989 برسم ملامح الحل في مؤتمر الدار البيضاء ثم في الطائف.

ولأن دمشق كانت على علم ومواكبة دقيقة لمختلف التطورات، وهي في البدء لم تتدخل إلا بإشارة واضحة من واشنطن، كما هو معروف، تمكنت في ظروف حرب الخليج في مطلع 1991 من ان تلبي طلب واشنطن في الوقوف معها في حرب الحلفاء ضد العراق لأجباره على الأنسحاب من الكويت، وكان الثمن (او الصفقة كما يصفها اللبنانيون) هو اطلاق يدها في لبنان لتصبح مرجعية لتنفيذ اتفاق الطائف، ولرعاية كل الشأن اللبناني. والباقي معروف الى حين بداية ظهور السياسة الأميركية الجديدة مع جورج بوش الأبن، والوصول الى صيف 2004 الذي اخذت تتضح فيه معالم هذه السياسة في لبنان والمنطقة، بعد احداث 11 ايلول 2001 وحربي افغانستان والعراق.

ولكن قبل الوصول الى هذه المرحلة، التي كانت بداية نهاية العصر السوري في لبنان، والتي تفسر الأضطراب الكبير في العلاقات بين سوريا ولبنان إثر استشهاد الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005، وانجاز سوريا لأنسحابها من لبنان في 26 نيسان من العام ذاته، هل صحيح بالفعل ان كل شيء بدأ في عقل حافظ الأسد، ام انه هو الذي تمكن من وضع مطالب سورية مزعومة في لبنان موضع التنفيذ، بفضل مواصفاته الشخصية من جهة، وحسن ادارته لمقتضيات الظروف الأقليمية والدولية؟

• تعددت الأسباب... والنتيجة واحدة

قبل حافظ الأسد هل كان هنالك من تطلعات محددة لأنظمة الحكم المتعاقبة في دمشق تجاه لبنان، مرتكزة أم لا على المقولة التقليدية بأن لبنان سلخ عن سوريا (او

بلاد الشام) – وهو ما سنعود اليه لاحقاً في سياق البحث – وإن ذلك هو الذي تسبب بالتوترات المستمرة بين البلدين على طول تاريخهما الأستقلالي، والتي كانت متنوعة الأسباب معروفة النتائج في اقل الأوصاف عبر تكرار اقفال الحدود بين البلدين، بقرار من الحكومة السورية، وغيرها من التدابير.

فأي مراجعة لتاريخ العلاقات بين البلدين، منذ استقلالهما حتى عام 1975، تاريخ بداية التدخل السوري في لبنان، تدل على انه طوال تلك السنوات الأثنين والثلاثين لم يعرف البلدان الجاران إلا فترات محدودة من الصفاء. والباقي منها انطوى على حالات مختلفة من التوتر.

ومع ان هذا التوتر كان يشتد ويتخذ اشكالاً متنوعة مع تغير انظمة الحكم في سوريا نتيجة الأنقلابات العسكرية التي بلغت التسعة ما بين 1949 و1970، إلا ان الأزمنة القصيرة من حياة النظام البرلماني التي شهدتها سوريا، عرفت التأزم ايضاً، لا بل ان القطيعة التي حصلت في 15 آذار 1950 (اعلان الحكومة السورية الأنفصال الجمركي والأقتصادي عن لبنان وانهاء نظام الوحدة الجمركية) انما حصل في ظل حكومة خالد العظم، وذلك بعد الأنفصال النقدي عام 1948 وحصول اول اغلاق للحدود اثر توقيع لبنان لأتفاق مالي مع فرنسا نص على بقاء لبنان في كتلة الفرنك، في الوقت الذي رفضته سوريا رفضاً قاطعاً.

فالرئيس السوري حافظ الأسد حفظ جيداً تجارب الماضي القريب في العلاقات بين البلدين، ووظفها في خدمة مخططه الستراتيجي المتعلق بلبنان. وهو كان الرئيس السوري الوحيد الذي أقدم على الشروع في حسم المشكلة، أو بالأحرى ما كان يتراءى له أو لعدد من السوريين بما هو مشكلة بالنسبة إليهم، عندما تكونت ظروف التدخل السياسي والعسكري في لبنان. فأضاف الى مبادرته كل التراكمات القديمة.

كان حافظ الأسد يعرف أنه، منذ استقلال البلدين، وانتهاج كل منهما نهجاً مختلفاً عن الآخر – وبخاصة بعد الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى عام 1948 – ان سوء التفاهم الى تصاعد. زاد في عناصره تحولات عديدة حصلت في المنطقة وفي العالم، إن من جراء ذيول القضية الفلسطينية وحدوث إنقلابات في عدد من الدول العربية، وبروز الناصرية كخط عروبي إمتد الى لبنان قبل الوحدة المصرية – السورية (1958 – 1961) وبعدها، وان لظهور قوى عربية أخرى عديدة إنعكس تأثيرها على لبنان وعلى صحافته.

كان لبنان ثابتاً في نظامه وأحواله، بالرغم من أحداث شكلّت في الحقيقة إنذارات خطيرة بحروب 1975 وما بعدها، إن بسبب طبيعة التكوين الداخلي الذي سمح لبعض الأطراف والقوى الخارجية بالتدخل في الشؤون اللبنانية، وإن بسبب الوجود الفلسطيني المسلح إبتداءً من خريف 1969 مع توقيع اتفاقية القاهرة التي سمحت للعمل الفلسطيني المسلح بالعمل إبتداءً من الجنوب اللبناني.

كان هنالك إنذار 1958 وإنذار 1969، في أول تصادم مع الفلسطينيين قبل توقيع الإتفاق وبقاء لبنان بلا حكومة لمدة سبعة أشهر، وإنذار 1973 في الإصطدام الثاني معهم. وكان حافظ الأسد في دمشق يرى ويراقب وينتظر، وبخاصة أنه خرج بعد ذلك من تجنب هزيمة أخرى مع إسرائيل في حرب 1973، فتصرف تصرف المنتصر، مما سمح له نتيجة لذلك، ووفق تجارب أخرى عديدة في العالم، ماضياً وحاضراً، بتوسيع نظرته الى ما هو حواليه. والأقرب لبنان المهدد بعدم الإستقرار، فيما هو الثابت والقوي والمستقر، الذي وقع إتفاق فصل القوات في الجولان مع إسرائيل في آخر سنة 1973، وبدأ يتموضع كصاحب قوة إقليمية بارزة، تفرض إحترامها على كل من واشنطن وموسكو.

وكان ذلك في زمن لا تزال فيه الإدارة الأميركية متأثرة بنظرية هنري كيسنجر

التي تأخذ في الإعتبار الدول القادرة على حفظ الأمن والإستقرار داخل حدودها، ودون النظر الى الطريقة التي يجري فيها حفظ الأمن. وكان لكيسنجر رأي في نظام حافظ الأسد لم ينظر إليه من خلال المقاييس الغربية في الحرية والديموقراطية والفصل بين السلطات وتداول السلطة، بل من خلال الشخصية التي يتمحور حولها هذا النظام والقادرة على فرض الأمن. وبالرغم من تميز الأوروبيين بعض الشيء عن الرأي الأميركي هذا، ووصف الصحافة الفرنسية حافظ الأسد بالستاليني، تعاملت فرنسا وغيرها مع نظام حافظ الأسد بواقعية.

فحافظ الأسد كان مستعداً للدور اللبناني، الذي ما لبث أن تكونت ظروفه.

ولكن طوال السنوات السابقة الفاصلة عن عام 1975، يتبين مع أي مراجعة لتاريخ العلاقة بين البلدين، استمرار المشاكل في مختلف عهود سوريا، وحتى مع أنظمة حكم كانت شبيهة بالنظام اللبناني. وفي المراجع والوثائق العائدة الى موضوع العلاقات[1] يتبين أن «تاريخ العلاقات الإقتصادية بين البلدين يكشف عمق الروابط وكثافة المشكلات المطروحة».

• رياض الصلح: لا لسوريا الكبرى

فأسماء المسؤولين اللبنانيين والسوريين تتوالى منذ عام 1942 في تلك المراجعة، في اجتماعات ولقاءات مشتركة، وعلى المستويات كافة، لمعالجة المشاكل. من بشارة الخوري ورياض الصلح وسعدالله الجابري وجميل مردم وسليم تقلا في لقاءات تجري في شتورا ودمشق وعاليه وصوفر والزبداني حول

(1) من بينها مجلد العلاقات اللبنانية–السورية **1943–1985** الصادر عن مركز التوثيق والبحوث اللبناني عام 1986.

مواضيع المصالح المشتركة والمتعددة (التموين، تحديد الأسعار وتوزيع الكوتا بين البلدين في إجتماع آذار 1944، الى مكتب القطع، الى الغلاء، الى توزيع كوتا السيارات، الى مكافحة التهريب، الى تسهيل «وقوعات النفوس»، الى قضية الجيش التي بحثها كل من هنري فرعون وصائب سلام عام 1945 في دمشق، الى حرية النقل بين البلدين، الى تسريح الموظفين الفرنسيين لدى الحكومتين والعمل على الجلاء عن سوريا ولبنان. ثم ظهور أسماء أخرى مثل عبد الحميد كرامي رئيس الحكومة، ثم سامي الصلح، والتقاء بشارة الخوري وشكري القوتلي في الزبداني. ثم إميل لحود وزير المالية اللبناني مع نظيره السوري حسن جبارة الخ...).

وفي 20 كانون الثاني 1946 أدلى رئيس الحكومة رياض الصلح بتصريح في لندن شجب فيه فكرة سوريا الكبرى، وقال إن لبنان لم ينضم الى جامعة الدول العربية إلا بعد أن اعترف ميثاق الاسكندرية بإستقلال كل دولة من الدول المنضمة، ولبنان منها. وإن الأجانب هم الذين يغذون فكرة سوريا الكبرى[1].

وتوالت الإجتماعات في السنوات اللاحقة، بين رؤساء الجمهورية والحكومة والوزراء المختصون والخبراء والدبلوماسيون، وظهر مسؤولون جدد مثل سعدي المنلا، ثم عودة رياض الصلح الذي زار دمشق في مطلع عام 1947 على رأس وفد وزاري لتهنئة الحكومة السورية بنيل الثقة، ومتابعة البحث في مواضيع تخفيض أسعار القمح وتعيين مديرين للجمارك وتجارة المرور، وسكة الحديد. ثم زيارات مسؤولين سوريين للبنان، مع اجتماعات في شتورا وصوفر، وبرز في مطلع عام 1948 خبر يفيد أن رياض الصلح وجميل مردم، رئيسي الحكومتين كذبا خبر

(1) **العلاقات اللبنانية – السورية**، المرجع ذاته، المجلد الأول صفحة 33.

تحالف البلدين مع بريطانيا بعد اجتماع في دمشق عقده أركان الحكومتين مع الملك السعودي عبد العزيز.

وعام 1948 برز خلاف على توزيع البنزين، ومعارضة سوريا لتوقيع لبنان إتفاقاً مالياً مع فرنسا، فبقي لبنان في كتلة الفرنك وخرجت سوريا منها، فارتفعت منذ ذلك الحين أصوات سورية بالمقاطعة الإقتصادية والجمركية مع لبنان. وفي شباط 1948 عرض الملك المصري فاروق وساطته بعد «المشادة القائمة بين لبنان وسوريا حول مسألة النقد» وخوفاً من أن تؤدي القطيعة الى إضعاف الجامعة العربية وتتيح لأعداء العرب أن يلعبوا لعبتهم[1]».

وبعدما أقفلت الحدود بتاريخ 10 شباط 1948، التقى رياض الصلح وجميل مردم في القاهرة حيث جرت مصالحة.

وفي 30 آذار 1949 وقع الإنقلاب السوري الأول بقيادة حسني الزعيم. وفي اليوم التالي اتصل الرئيس بشارة الخوري بالرئيس السوري المخلوع شكري القوتلي في مستشفى المزة مطمئناً الى صحته.

وفي 5 نيسان 1949 قال حسني الزعيم في تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية أن المصطادين في الماء العكر حاولوا عبثاً زرع الشقاق بين لبنان وسوريا، شاكراً لبنان على موقفه الودي الذي انتهجه نحو سوريا. وأعلن أن سوريا التي تربطها بلبنان روابط الدم والمصلحة والأماني المشتركة لا تنوي مطلقاً إلغاء الوحدة الإقتصادية... وأضاف أن الحكومة السورية الجديدة ليست لها مطامع إقليمية وهي تضم أصدق العواطف نحو لبنان».

ليست لسوريا مطامع إقليمية قال حسني الزعيم، رجل أول إنقلاب عسكري

(1) المصدر نفسه صفحة 42.

في سوريا. كأن الموضوع، منذ ذلك التاريخ كان يحتاج الى توضيح.

• ... ولا لمشاريع الوحدة

ولكن المشاكل عادت الى وتيرتها السابقة، والى الإجتماعات واللقاءات الدورية: إغلاق الحدود ثم فتحها، ووساطات عربية. وفي حزيران 1949 إلتقى الشيخ بشارة الخوري وحسني الزعيم في شتورا وعرضا القضايا الطارئة، ومن بينها قضية الحزب السوري القومي الاجتماعي وزعيمه انطون سعادة الذي ما لبثت السلطات السورية أن اعتقلته بتاريخ 7 تموز 1949 بصفته «المتهم بمحاولة قلب النظام اللبناني» وسلمته على الحدود اللبنانية-السورية الى مدير الأمن العام اللبناني فريد شهاب ورئيس الدرك اللبناني نور الدين الرفاعي.

وبتاريخ 14 آب 1949 قام سامي الحناوي بالإنقلاب الثاني، وأبدى لبنان استعداده للتعاون مع النظام السوري الجديد.

في هذه المراجعة المختصرة للمراحل الأولى من العهدين الإستقلاليين لكل من لبنان وسوريا نماذج عن المشاكل المتعددة الأوجه، والتي استمرت مع توالي الإنقلابات في سوريا (ولجوء بعض السياسيين السوريين الى لبنان وذلك حتى مطلع السبعينات)، بما يدل على أنه حتى عام 1975، لم يكن بالمستطاع التوصل الى تفاهمات ثابتة مع سوريا، مع سوريا المتقلبة ولبنان الثابت الى الحد الذي جعل رياض الصلح يقول في 10 أيار 1950 [1] «أن لبنان مستعد لبحث التعديلات التي تقدمها سوريا، ولكنه غير مستعد لقبول الوحدة الإقتصادية التامة، لأن إقتصاده يقوم على أسس تختلف عن الأسس التي يقوم عليها إقتصادها».

(1) المصدر ذاته الصفحة 54.

كان ذلك إعلاناً آخر لرياض الصلح رفض فيه الوحدة الإقتصادية بعد رفضه قبل سنوات قليلة فكرة سوريا الكبرى. ولذلك، كما سنرى، بقي رياض الصلح بنظر عدد من السياسيين السوريين في زمن الإستقلال وبعده وحتى مع نظام الأسد، مسؤولاً عن قيام الكيان اللبناني المستقل، والذي يعتبرونه، عن وهم وعدم تبصر علمي وتاريخي كما سيتبين، جزءاً من سوريا. وتلك النظرة العقائدية غير المبررة الى لبنان جعلت النائب السوري علي بوظو يطالب الحكومة السورية بتاريخ 28 نيسان 1950 بتخفيف وطأة القسوة التي تتبعها في سياستها مع لبنان «لأن أولى المدن التي تأثرت من جراء الإنفصال هي مدينة طرابلس التي تعتبر دائماً وأبداً جزءاً من الوطن السوري[1]».

وفي موقف أخير قبيل اغتياله، علق رئيس الحكومة رياض الصلح على مذكرة ناظم القدسي، رئيس الحكومة السورية التي قدمها الى الجامعة العربية بتاريخ 23 كانون الثاني 1951 واقترح فيها مشروعاً إتحادياً بين الدول العربية، قال الصلح معلقاً بتاريخ 2 شباط 1951 : «ان لبنان وهو يرحب بكل ما من شأنه تعزيز أواصر الأخوة بين الحكومات العربية لا يسعه في هذه المناسبة إلا أن يعلن تحفظاً صريحاً واضحاً في ما يتعلق بهذا المشروع...»

وفي تموز اغتيل رياض الصلح في الأردن، وذكرت الأخبار أن خالد العظم رئيس الحكومة السورية استنكر الإغتيالات السياسية، وذكر للصلح جهاده الطويل في سبيل تحقيق حرية لبنان وإستقلاله. وأُلقيت كلمات في مجلس النواب السوري الذي وقف دقيقتي صمت حداداً، كما حضر وفد سوري رسمي للمشاركة في تشييعه.

(1) المرجع ذاته الصفحة 61.

واستمرت العلاقات بين مد وجزر، من إقفال الحدود ومنع السوريين من السفر الى لبنان كما تقرر في 15 آذار 1950، الى أحداث متتالية في سوريا كان لبنان يراقبها ويتحمل انعكاساتها عليه، مثلما جرى لدى إستقالة أديب الشيشكلي في 26 شباط 1954 ومغادرته دمشق ليلاً الى السفارة السعودية في بيروت، بعدم ممانعة السلطات اللبنانية. وبعد ذلك بعث الرئيس كميل شمعون ببرقية تهنئة الى نظيره السوري هاشم الأتاسي.

• فيليب تقلا عام 1963: لا نضمر لسوريا غير الخير، أياً كان نظامها

نتج من تلك اللقاءات والإجتماعات عدد كبير من النصوص والإتفاقات، وذلك منذ المرسوم الإشتراعي رقم K/1 الخاص بتعيين صلاحيات المجلس الأعلى للمصالح المشتركة بتاريخ 16 آذار 1944، الى إتفاقات المصالح المشتركة والإتفاقات المالية والإقتصادية في اجتماعات شتورا وصوفر ودمشق وبيت الدين، والتي طاولت مختلف نواحي العلاقات والمصالح بين البلدين، وذلك حتى البلاغ المشترك الصادر عن اجتماع الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر بتاريخ 25 آذار 1963 والذي جاء فيه التأكيد على مبادئ توثيق روابط الأخوة وتنمية التعاون المثمر بين الجمهورتين الشقيقين، وتدعيم التضامن العربي... ورغبتهما المخلصة في العمل على إيجاد حلول للمسائل الإقتصادية المعلقة بين البلدين...».

وبعد الإنفصال، عادت وتيرة الإجتماعات بين وفدي البلدين، بالإضافة الى مواضيع أخرى مثل «النشاط المعادي للنظام السوري» في لبنان، كما جرى البحث في كانون الأول 1961، الى بيان وزير الخارجية فيليب تقلا أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بتاريخ 29 كانون الثاني 1963 حول «العلاقات اللبنانية – السورية والتي قال فيها: «إذا كان ثمة من حاجة لتكرار إعلان موقفنا

من الشقيقة والجارة سوريا، فإننا نعود مرة أخرى فنؤكد إننا لا نضمر لسوريا غير الخير، ولا نتمنى لها غير التوفيق، ولا نأمل إلا أن تقوم بينها وبيننا العلاقات التي يفرضها الجوار والمحبة بين الشعبين، وتداخل المصالح، وذلك أياً كان الوضع السياسي الذي ترتضيه سوريا لنفسها، وأياً كان الحكم الذي تختاره، وأياً كانت الحكومة التي تلي الحكم هناك وفق هذا النظام».

كانت تلك دائماً لغة لبنان في التخاطب مع سوريا. ولكن سوريا كان لها باستمرار هواجس لبنانية مختلفة، ولغات أخرى في التخاطب مع لبنان.

فقبل عام 1963 تاريخ وصول حزب البعث الى السلطة إثر إنقلاب 8 آذار 1963، كان في العلاقات مشاكل يمكن وصفها بالتقليدية. تتكرر وتعالج بالنمط ذاته. ولكن بعد وصول حزب البعث، بدأت متاعب من نوع جديد. فاشتدت الإتهامات تجاه لبنان وبأن «مخيمات لتدريب الناصريين» اقيمت على الحدود، كما ذكرت الأخبار بتاريخ 23 آيلول 1963، مما دفع الحكومة اللبنانية بتاريخ 25 آيلول الى إبلاغ الحكومة السورية إستعدادها لإنشاء جهاز مراقبة مشترك لمراقبة الحدود بين البلدين. دون أن يمنع ذلك حصول اشتباكات بين الجنود اللبنانيين والسوريين داخل الحدود اللبنانية في منطقة عنجر بتاريخ 19 تشرين الأول 1963 أدت الى مقتل أربعة جنود لبنانيين وإصابة جندي سوري. وجاء الإعتداء السوري الجديد بعد سلسلة من الإعتداءَات كانت السلطات السورية قد قدمت إعتذاراً عنها لوقوعها بطريقة الخطأ.

• كمال جنبلاط: لا لحزب البعث في لبنان

والدليل على نوعية التوتر الجديد الذي نتج من وصول فريق عقائدي حاكم (لؤي الأتاسي ورفاقه الذين نفذوا إنقلاب الثامن من آذار)، إضافة عنصر آخر

الى ملف العلاقات اللبنانية-السورية، جعل صحيفة «البعث» السورية تقول بأن الحكم السوري لا يطمع بأي شيء من لبنان، وهو يحترم استقلاله ولا يسعى لضم أي جزء منه، ويحرص على جعل العلاقات بين البلدين قادرة على إعطاء ثمارها للبنان وسوريا والأقطار العربية جمعاء. وطالبت الصحيفة بوقف الحملات التي تنطلق من لبنان، ودعت الحكومة اللبنانية الى العمل لتأمين مصلحة البلدين الشقيقين.

هذا الكلام تردد منذ حوالي خمسين عاماً ويدل على أنه مع تبدل أنظمة الحكم في سوريا، وحتى تاريخ إنقلاب تشرين الثاني 1970 (الحركة التصحيحية)، كانت عناصر التوتر، من الجانب السوري، مزيجاً من معتقدات تاريخية غير مبررة، وتراكمات لخلافات، لم تتمكن معها الحكومات اللبنانية في عهود الرؤساء بشارة الخوري وكميل شمعون وفؤاد شهاب وشارل حلو وثم سليمان فرنجية، (الذي بدأت الحروب في عهده) من معالجتها جذرياً. كأن التبرم السوري بالوضع اللبناني كان عنصراً سورياً ثابتاً.

ولكن، بالرغم من صبر اللبنانيين وميل الحكومات المتعاقبة الى معالجة العلاقات بالحكمة والروية والهدوء، فقد رفض وزير الداخلية اللبناني كمال جنبلاط بتاريخ الأول من آب 1963 الترخيص لحزب البعث العربي الإشتراكي، حفاظاً على الأرض اللبنانية من كل صراع عقائدي[1]. وعاد في 26 تشرين الأول من العام نفسه ليرفض وساطة بعض الشخصيات السياسية اللبنانية للترخيص لحزب البعث الإشتراكي للعمل في لبنان، في إطار تبديد الغيوم من أجواء العلاقات بين البلدين.

(1) المصدر ذاته الصفحة 216.

وبتاريخ 23 حزيران 1964، منعت السلطات السورية رعاياها من الإصطياف في لبنان، ومنعت سيارات المصطافين الكويتيين والعراقيين من المرور بأراضيها...

ففي ستينات القرن الماضي، استمرت العلاقات والتوترات على وتيرتها، حتى الإنقلاب الذي أوصل الرئيس حافظ الأسد الى السلطة في خريف 1970، كرئيس للحكومة أولاً، ثم كرئيس للجمهورية في آذار 1971.

وهكذا، مروراً بأحداث 1958 اللبنانية، وقيام الوحدة المصرية - السورية، ثم لقاء الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس فؤاد شهاب على الحدود، كما سبق، فإن المواضيع نفسها استمرت تقريباً، بدليل أن المحادثات المشتركة كانت لا تزال تعقد في مطلع عهد الرئيس سليمان فرنجية، الذي شاءت الظروف السياسية أن ينتخب للرئاسة في منتصف صيف 1970، في المرحلة التاريخية إياها التي شهدت وصول الرئيس حافظ الأسد الى السلطة في سوريا، مع ما يعرف «بالحركة التصحيحية».

ومع بداية السبعينيات ووقوع مواجهات جدية بين السلطة اللبنانية والفلسطينيين توترت العلاقة مع سوريا وتم اغلاق الحدود عام 1973 لمدة ثلاثة اشهر.

وعام 1975 علق البحث في الشؤون الإقتصادية مع نشوب الأحداث.

• حالة الغضب الدائم

هذه المراجعة الموجزة لحالة العلاقات بين البلدين تشكل نموذجاً لما كان عليه الوضع. فسوريا كانت تقريباً في حالة غضب دائم من لبنان، تنفعل وتتوتر وتُغلق الحدود ثم تفاوض فتهدأ الأمور، الى حين ظهور بوادر ازمة جديدة.

فالأزمات كانت تنشأ نتيجة للتغيرات السورية، إما الداخلية، وإما العربية التي كان لسوريا منها أحياناً مواقف تختلف عن مواقف لبنان، الى درجة يمكن القول

معها ان لبنان لم يعش حالة الصفاء والتفاهم إلا ما بين 1943 و 1948، قبل تاريخ الحرب العربية-الاسرائيلية الأولى، وحصول الإنقلاب الأول بعد سنة من ذلك، على يد حسني الزعيم.

فقد كان الحكم السوري انذاك شبيهاً بالحكم اللبناني. وكتب الشيخ بشارة الخوري، الرئيس الأستقلالي الأول، في مذكراته انه اثناء انعقاد مؤتمر ملوك العرب ورؤسائهم في انشاص في 28 ايار 1946 «كنت وشكري بك القوتلي كأننا شخص واحد: تفكيرنا واحد واتجاهنا واحد، والانعكاسات واحدة سواء في المفاوضات او في الأجتماعات الخاصة، يستأنس احدنا بالآخر... وتخللت الأجتماعات النكات: فقد خاطب الملك عبدالله مرة الملك فاروق بالتركية، واجابه بها. ثم اتفق ان خاطبني شكري بك القوتلي باللغة الفرنسية فأجبته بها، والتفت الملك عبدالله الينا قائلاً: يظهر انهم جلوا ولم تجلُ لغتهم. فأجبته: كذلك الذين سبقوهم في الجلاء يا صاحب الجلالة. فضحك الجميع».

لم يتغير لبنان منذ نشوئه ككيان. وسوريا تغيرت مراراً.

لم يغضب لبنان مرة من سوريا، وسوريا غضبت منه مراراً، ولا تزال.

هل تسبب لبنان يوماً بالخلاف مع سوريا، او مع أي بلد عربي آخر؟

اذا كان ذلك قد حصل فليس مرده الى ان قرارات قد اتخذت، بل الى ان طبيعة عمل نظام الحكم في لبنان ينتج منها، بين وقت وآخر، بين مجال وآخر، استياء عربي، او سوري، يقابل بردود فعل. ولا يستطيع لبنان ان يفعل شيئاً، سوى ان يعالج الأمر بالطريقة التي توفق بين تهدئة الغضب العربي - او السوري - ومقتضيات المصلحة اللبنانية.

هكذا كان الحال دائماً مع سوريا تحديداً. فمآخذها على لبنان كانت مستمرة.

• مشكلة العلاقات في حقيقتها وأوهامها

وكما رأينا، حتى أيلول 1970، كانت العلاقات بين البلدين تختلف باختلاف طبيعة نظام الحكم القائم في دمشق. لأن تغير انظمة الحكم في دمشق عبر الإنقلابات كان ينعكس بسرعة وبصورة مباشرة على العلاقة مع لبنان. فالعلاقات كانت ترتاح بعض الشيء في الحقبات القليلة التي كانت تعرف فيها سوريا انظمة ديموقراطية برلمانية وممارسة للحريات العامة، كما في لبنان، بكون هذا النوع من الأنظمة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات ينطوي بحد ذاته على عناصر مراقبة ومحاسبة للعمل الحكومي وللقرارات السياسية، التي لا يمكن ان تخرج عن الأصول في التعامل بين بلدين جارين. لأن من طبيعة الأنظمة المتشددة داخل حدودها، ألاّ تكون منفتحة خارج تلك الحدود، فهي تجنح دائماً لأن ترى الخصوم والأعداء – والمؤامرات – اينما كان في الداخل والخارج، وفقاً لمنطق عمل النظام المخابراتي الذي لا يمكنه ان يدوم إلا اذا كان له اعداء يحاربهم باستمرار، تبريراً لاستمرار نظام الحكم.

فهل كانت المتاعب بين لبنان وسوريا تعود غالباً الى الاختلاف العميق في نظامي حكم البلدين ام الى عدم فهم موحد للعروبة وللالتزامات السورية، ام الى علاقات الجوار نفسها ومجمل الظروف التي تحكمت بنشوئهما، ليس فقط ككيانين مستقلين، بل كمجتمعين مختلفين، لكل منهما ميزاته، كما سنرى.

أم أن الحرب العربية–الاسرائيلية عام 1948 كانت من أسباب التباعد بين البلدين، تبعاً لطريقة تفاعل كل منهما مع ذيول الهزيمة وقيام دولة اسرائيل، وهو ما ذهب إليه البعض ؟

لقد تفاعل كل من لبنان وسوريا مع ذلك المفصل التاريخي في المنطقة على طريقتين مختلفتين. إذ نتجت منه في سوريا حالة من عدم الإستقرار بدأت ملامحها

الأولى في الإنقلاب الأول عام 1949. واستمرت الإنقلابات حتى ما عرف «بالحركة التصحيحية» في أيلول عام 1970 مع حافظ الأسد.

ووقّع البلدان اتفاقيتي هدنة مع اسرائيل عام 1949، الا أن لبنان، انصرف بعد ذلك الى تدعيم استقلاله في ضوء الواقع الإقليمي الجديد المتمثل بقيام إسرائيل، لأنه لم يعش استقلاله سوى خمس سنوات فقط بدون هذا الجوار الجنوبي المعادي. فخطا لبنان بعد ذلك خطوات ثابتة نحو الإزدهار والإستقرار، وتأدية ادوار إقليمية ودولية متعددة الجوانب، مستفيداً في الحقيقة من المقاطعة العربية التي ساهمت في تعزيز قطاعات المصارف والخدمات والتبادلات والسياحة والتعليم والإعلام، والإستشفاء وسواها، أي كل تلك المقومات التي جعلت لبنان ذلك الكيان المختلف عن محيطه، والذي بدا بالنسبة الى البعض، وبالأخص الى السوريين، كأنه كان لاهياً عن الهمّ القومي الذي كانت سوريا مشغولة به.

والحقيقة ان لبنان لم يكن لاهياً عن تلك الهموم – والتي عادت وانحصرت فيه لسنوات طويلة بعد عام 1975 – بدليل انه التزم بجميع القرارات العربية المشتركة. أما التباين مع محيطه فلعلّه ظهر في حقبتي الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات حول مفهومه للعروبة. وهو موضوع جدل قديم ظهر منذ مطلع الإستقلال، ومع بيان الرئيس رياض الصلح الأول بتاريخ 7 تشرين الأول عام 1943، الذي ورد فيه ان «لبنان ذو وجه عربي، يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب»[1].

(1) ورد في ذلك البيان ايضاً: «ان اخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار مستقراً، وهم لا يريدونه للإستعمار إليهم ممراً، فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً». مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية إعداد وتحقيق الدكتور يوسف قزما خوري، المجلد الأول صفحة 127.

ولعل المستشرق الفرنسي جاك بيرك، في كتابه **العرب** اختصر واقع البلدين عندما قال: «ان لبنان يتعارض ظهراً الى ظهر مع سوريا»[1]. «فلبنان، منذ استقلاله، يميز بدقة عبر اصوات المحللين فيه، بين انتمائه ووجهه العربيين»[2].

فما تجدر الاشارة إليه ان نظام الحكم اللبناني لم يتغير منذ ارسائه عام 1926 وحتى اليوم، بكون الدستور الذي وضع يومذاك التصق بالنظام واندمج به الى الحد الذي لم يعد ممكناً معه تصوّر نظام حكم مختلف للبنان، نتيجة للتكوين البشري للمجتمع اللبناني، وهو تكوين خاص قائم على التنوع الطائفي الذي فرض منذ البدء حرية المعتقد والحريات الأخرى.

وتبعاً لهذا التنوع، استمر لبنان لزمن طويل يتحاشى الإعلان عن عروبته، مكتفياً بالقول انه «عربي الوجه».

اذ بالرغم من المساهمة اللبنانية الكثير الغنى في الحركات العربية كلها، أكانت قومية او ثقافية، ومن اعتراف الجميع بأن اللغة العربية نفسها حفظت في اديرة

---

(1) «لبنان، الذي تتعارض ضآلته الجغرافية مع شمولية حضوره، هو رائد لنهضة التعدد اللغوي، مهاجر مغامر، منفتح على الثقافات الأجنبية، وعلى الفرنسية بخاصة، هو نوع من «أوليس» العالم العربي. وفي العديد من الأوجه أنه يتناقض ظهراً الى ظهر مع سوريا ...» يستعمل جاك بيرك هنا تعبير "La pathétique Syrie" التي إن ترجمت حرفياً لكانت «سوريا المثيرة للشفقة» ولكن ليس ذلك هو ما قصده بيرك، انما يقصد سوريا الملتزمة بمثاليتها.

«Le Liban, dont la minceur géographique contraste avec l'ubiquité, promoteur d'une renaissance polyglotte, émigré aventureux, accueillant aux cultures étrangères, à la française surtout, est une sorte d'Ulysse du monde arabe. A beaucoup d'égards il s'oppose dos à dos, si l'on peut dire, à la pathétique Syrie». – Les Arabes, La Bibliothèque Arabe, Sindbad 1973, page 16..

(2) «Le Liban, depuis son indépendance, distingue subtilement, par la voix de ses essayistes, entre appartenance arabe et «visage» arabe».

المصدر نفسه صفحة 66.

الرهبان اللبنانيين و«صانت مسوحكم الفصحى» كما قال الشاعر السوري بدوي الجبل عام 1961 [1]، ومن دور الأدباء والمفكرين والشعراء والصحافيين اللبنانيين في عصر النهضة، بقي لافتاً ان لبنان لم يحسم مسألة عروبته إلا عام 1983 في مؤتمر جنيف، قبل ان يكرسه في الدستور المنبثق من اتفاق الطائف عام 1989 بالأعلان في المقدمة أنه «عربي الهوية والانتماء».

وهكذا، بين لبنان ذي «الوجه العربي» وسوريا « قلب العروبة النابض» التي احتضنت تاريخيا، مختلف القضايا العربية وتفاعلت معها، وخبرت تجارب عدة في مجال نظامها السياسي، قبل ان تستقر عام 1970 على نظامها الحالي، كانت مختلفة المنطلقات السياسية للبلدين، واحياناً متضاربة.

وبخلاف لبنان الذي أرسى عام 1926 نظام حكم برلماني قائم على الحريات الديموقراطية والحريات العامة ثبت انه خير ما يصلح لبلد متنوع في تكوينه البشري من خلال التعدد الطائفي، ولم يتغير مطلقاً في قواعده الأساسية حتى الساعة، فإن سوريا كانت ولا تزال في خضم جميع القضايا العربية منذ مطلع القرن العشرين حتى اليوم. ولم يكن من باب المصادفة التاريخية ان تكون سوريا مكان ومنطلق المملكة العربية التي اعلن قيامها عام 1920 بقيادة الأمير فيصل، ابن الشريف حسين امير الحجاز. فليس هنالك من تيار عروبي او من حركة وحدوية عربية او من قضية على مستوى الأمة العربية إلا انطلقت من دمشق او مرت بها. ولذا فان اوضاعها العامة كانت على صورة المنطقة العربية التي تجسدها : متحركة، طموحة، متمردة.

---

(1) في مهرجان الشاعر شبلي الملاط.

على انه مهما كان الوضع بالنسبة الى العروبة، والى مفهومها، وعمّا اذا كانت سوريا – او لا تزال – تشكك في عروبة قسم من اللبنانيين، إلا ان الإلتزام العروبي لا يفرض بالقوة، ولا يتحقق بمجرد تسجيله في النصوص. كما انه لا يتم على النحو الذي سجل في الاتفاق الثلاثي، مطلع عام 1986 الذي جاء فيه «ان التعبير الأبرز لعروبة لبنان هو في علاقته المميزة بسوريا وحتمية الإرتباط المصيري بها»[1] في حتمية التحامه المصيري بسوريا...».

فلبنان لم يكن يوماً ضائعاً أو متردداً في موضوع عروبته. وإذا كان تأكيد الإنتماء ورد في مقدمة الدستور، فإنما ذلك جاء من ضمن تأكيدات ثلاثة حسمها اتفاق الطائف بذكره بأن لبنان «وطن نهائي لجميع ابنائه [...] وانه عربي الهوية والإنتماء، وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان...». وهي تأكيدات متلازمة، نتج بعضها عن مناقشات سنوات الحروب التي ادخلت طويلاً كمادة للسجال ولإحداث الفرقة والإنقسام، لأن عروبة لبنان لم يكن مشكوكاً فيها، وقد هدر في سبيلها الكثير من الوقت والطاقات، وسال معها الكثير من الحبر والدم.

فهذا الموضوع الذي سبق ان عولج مطولاً[2] نأتي هنا على ذكره من باب محاولة تبين أسباب التوترات السابقة بين لبنان وسوريا.

(1) مقدمة الفصل الرابع «العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا» من الإتفاق الثلاثي الموقع في دمشق بتاريخ 28 كانون الأول 1985 بين القوات اللبنانية وحركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي..

(2) كتاب المؤلف **لبنان ثورة الحرية الدائمة** عن دار النهار للنشر عام 2011.

• المرجعية كانت هي الهدف

ولكن، بصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم في كل من البلدين، وعن طبيعة التكوين البشري في كل من لبنان وسوريا، وعن اسباب الخلاف كلها، فإن اللبنانيين الذين خرجوا من سنوات المحنة الطويلة بدروس راسخة إن في ما يعود الى وحدتهم وعيشهم المشترك وانتمائهم العربي أو إلى حرية نظامهم السياسي، باتوا مقتنعين بأن استقرارهم لا يمكن ان يكتمل في ظل علاقة سيئة او متوترة مع سوريا.

ولذا رافقت التساؤلات ممارسات السنوات الأخيرة من الحياة السياسية اللبنانية التي انطوت على ذلك الكم الهائل من الشوائب وتشويه نظام الحكم اللبناني وعمل المؤسسات، لا يزال طعم مرارتها في النفوس : فهل يعقل، في أي مقياس، ان يتحول الدور السوري في لبنان الذي تكوّن في الأساس للحفاظ على وحدة لبنان وعروبته والعمل على التوفيق بين اللبنانيين، الى تلك الوصاية السافرة القائمة على الحكم المخابراتي والخوف والوشاية وضرب كل القيم والركائز التي قام عليها لبنان كياناً ومجتمعاً ونظام حكم حراً ومنفتحاً؟

فالأعوام الثلاثون من الدور السوري في لبنان لو اختصرت، لأمكن القول بكل وضوح، ان سوريا تمكنت خلالها من ان تجعل نفسها مرجعية للبنان. فهل كان ذلك هو الهدف بالنتيجة على نحو ما انتهت اليه الحال، في اتخاذ القيادة السورية لقرارات مصيرية بشأن لبنان، مثل ذلك القرار الفج بتعديل الدستور والتمديد لولاية الرئيس اميل لحود في ايلول 2004، خلافاً للقرار الدولي 1559 ولرأي المجتمع الدولي ولرأي الغالبية الساحقة من الرأي العام اللبناني والقوى السياسية فيه؟

في تلك الفترة، التي رافقها نوع من الحكم المباشر بدون أي اعتبار لمفهوم

العلاقات الدولية او لعلاقات الجوار والقربى وحتى «الأخوة» التي تبين أنها لا تصلح كمقياس في العلاقات بين الدول، بدا كأن هنالك اهداف مكتومة حُجبتْ زمناً باسم الأخوة والجوار وواجب المساعدة. فظهر الوضع فاضحاً الى الحد الذي لا يمكنه ان يحجب الرؤية إلا على العميان او اؤلئك الذين لا يريدون ان يروا، بالنظر الى تضارب ذلك مع مصالحهم.

وكان الأمر ابتعد كثيراً عن مهمة التوفيق بين اللبنانيين.

فالتوفيق بين اللبنانيين ليس بالأمر العسير لمن اراد ان يحصر مهمته به. لأن النزاعات في ما بينهم، اذا عزلت عن عناصرها الخارجية، فانها لا تبدو مختلفة عن نزاعات الأفرقاء في بلدان اخرى، على ما هنالك من خصائص لتكوين المجتمع اللبناني.

وقد سبق لجهات عربية ودولية ان فعلت، او على الأقل حاولت. والمثل الأبرز لعملية التوفيق هو ما جرى في مدينة الطائف السعودية، في خريف 1989، عندما استضافت المملكة العربية السعودية اجتماعات النواب اللبنانيين لأيام عدة في سبيل التوصل الى حل، حين اذنت الظروف بذلك.

فلماذا وصلت سوريا، في تعاملها مع لبنان، الى الحد الذي ضاع فيه، الى القيم اللبنانية، دور لبنان وحضوره في العالم ؟ وهل تحولت الأهداف القومية الى مجرد ممارسات لا يمكنها ان تنتج إلا وضعاً متدهوراً باستمرار، محكوماً بالهواجس والمخاوف والمؤمرات الوهمية والاعداء على انواعهم، في خدمة قضية واحدة لا غير هي اولوية استمرار النظام السوري ومصالحه.

ولماذا تم «تحوير مضمون اتفاق الطائف من قِبَل سلطة الوصاية السورية»[1]،

(1) وفق ما جاء في وثيقة المجمع الماروني، الملف الثالث، الكنيسة المارونية والسياسة.

فضربت العقد الإجتماعي في الصميم ما أدّى الى افراغ الدولة من قرارها، وافراغ الحياة السياسية من السياسة. ووضعت خطّة استهداف مبرمجة اتخذت اشكالاً متنوعة : استهداف سياسي عبر اعتماد قوانين انتخاب لا تراعي التمثيل الصحيح، واستهداف أمني طاول عدداً من التنظيمات والشخصيات السياسية والشباب المسيحي في لبنان والخارج، واستهداف ديمغرافي تمثّل بإقرار مرسوم التجنيس، عام 1994، الذي منح الجنسية دفعةً واحدة لما يزيد عن ثلاثماية الف شخص، معظمهم من غير المسيحيين ومن غير مستحقيها ومن حاملي جنسيات اخرى، واستهداف إعلامي بغية تخوين جماعي للمسيحيين وتشويه صورتهم والنيل من دورهم الرائد في لبنان. ولعلّ التطوّر الأهم الذي داخل الممارسة السياسية في لبنان ما بعد الحرب، تمثّل في تعطيل المساءلة والمبادرة والقدرة على الممانعة في الشأن السياسي بالوسائل الديموقراطية وهو الدور الذي لازم الموارنة، كنيسةً وشعباً وقادةً، منذ نشوء الدولة الى اليوم، ما ادّى الى تقويض ارادتهم الحرّة وطاول مرجعياتهم الروحية وقيادتهم السياسية»[1].

فمقومات الإنتفاض على ما كان يجري تكونت مثل كل انتفاضة في التاريخ، بالتململ المتصاعد وبعمق الشعور بالرفض، عندما شاهد اللبنانيون بلدهم يُحكم بأساليب هي النقيض الصارخ لعلة وجوده. وقد صاروا يلمسون يومياً ان الوطن نفسه مهدد بالتغييب وليس الدولة فقط في وجهيها الداخلي والخارجي.

والشعور الطاغي الذي كان يراودهم وهم يشهدون عملية ضرب المؤسسات وامتهان مقدرات البلاد كلها، وتعطيل الحلول الأقتصادية وتيئيس الشباب ودفعهم الى الهجرة، ان ذلك لا يمكنه ان ينتهي على خير.

(1) المرجع ذاته.

وفي الوقت الذي ايقن فيه المجتمع الدولي، ان سوريا خرجت عن آخر مبررات شرعية استمرار وجودها في لبنان، جاء اغتيال الرئيس رفيق الحريري ليطلق الانتفاضة الشعبية التي دفعت بسوريا الى سحب جيشها من لبنان.

• دمشق أمام إمتحانات مجلس الأمن الدولي

سوريا انسحبت، وحفلت الأشهر اللاحقة لانسحابها بتوترات امنية وباغتيالات ومحاولات اغتيال. وكان لبنان قد وصل الى حالة متقدمة جداً من الاهتمام الدولي تمثل في توالي القرارات الدولية والاهتمام المعلن لكل من الولايات المتحدة وفرنسا، في ما بدا معه ان لبنان انتقل الى مرحلة لم يعرفها من قبل.

ولكن ردود الفعل السورية المواجهة لذلك ما لبثت ان ظهرت بوضوح، ليس فقط من خلال المواقف الرسمية للحكومة السورية التي استهدفتها القرارات الدولية، على خلفية التحقيق بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري بل في مجمل المواضيع العالقة او المستجدة. فتقدم الى رأس القضايا ما صار يعرف بملف العلاقات اللبنانية-السورية.

سوريا، في تعاطيها مع الغرب والمجتمع الدولي، أثناء ممارستها للوصاية في لبنان، كانت تختار من قرارات مجلس الأمن ما يناسب وجودها في لبنان وسياستها فيه. وكان لبنان الرسمي بالتالي، يتحاشى ذكر أي قرار يظهر فيه استياء من سوريا أو دعوة إليها لوقف أعمال القتال مثل القرارين 436 (في المواجهة بين القوات اللبنانية والجيش السوري عام 1978) أو أخذ علم مجلس الأمن بطلب لبنان سحب جميع القوات غير اللبنانية منه (القرار 520 الصادر عام 1982 إثر إغتيال الرئيس بشير الجميّل). وبالمقابل كان يتم التشديد على القرارات التي تدين إسرائيل مثل القرارات 425 و 508 و509.

ولم تتغير سياسة سوريا إزاء القرارات الدولية الصادرة ابتداءً من عام 2004. إذ حاولت إظهار عدم الإجماع كما حصل في القرار 1559 الصادر في ايلول 2004 عندما صرح وزير خارجية سوريا فاروق الشرع ان القرار اتخذ بأكثرية تسعة اصوات وتمنع ستة. ولجأت الى الأسلوب ذاته في المواجهة، أثناء إجتماع مجلس الأمن الدولي في 31 تشرين الأول 2005، مما أثار مشادة كلامية بين جاك سترو وزير خارجية بريطانيا وفاروق الشرع. فاتخذ المجلس قراره الشهير رقم 1636 بالإجماع هذه المرة.

فذلك القرار الذي اتخذ بحضور احد عشر وزير خارجية للدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، بمن فيهم وزيرا خارجية الجزائر وروسيا، مثّل ذروة الموقف الدولي بالنسبة الى سوريا. اذ بعد تقديم تقرير المحقق الدولي ديتليف ميليس جاء في القرار «هناك التقاء في الأدلة يشير الى ضلوع مسؤولين لبنانيين وسوريين على السواء في هذا العمل الارهابي ...». (كما سنرى في المعالجة المتعلقة بسوريا والمحكمة الخاصة بلبنان).

وعندما صدر القرار 1644 في 16 كانون الأول 2005 الذي بدا في لهجته انه يرضي مختلف الأطراف (تمديد مهمة لجنة التحقيق ستة اشهر اخرى، وطرح موضوع المحكمة ذات الطابع الدولي، وتأمين المساعدة التقنية لتشمل جميع الجرائم المرتكبة منذ مطلع تشرين الأول 2004)، وازاء ترحيب الجميع به، وبخاصة حزب الله الذي كان له موقف من المحكمة الدولية في ما بعد استوجب تعليق الوزراء الشيعة مشاركتهم في الحكومة، وكذلك سوريا التي وجدت القرار متوازناً بكونه لم يفرض عليها عقوبات، ولم يوسع رسمياً التحقيق (في ما عدا المساعدة التقنية) فانه ظهر ان سوريا كانت تواجه القرارات الدولية اذا كانت تدينها صراحة، وتحاول التقاط انفاسها اذا كان في القرارات شيء من الليونة.

وهكذا فان سوريا لم ترحب بالقرار 1680 الصادر بتاريخ 17 أيار 2006، الذي دعا الى التطبيق الكامل للقرار 1559، «وشجع الحكومة السورية بقوة على التجاوب مع مطلب الحكومة اللبنانية الداعي، تماشياً مع الاتفاقات التي جرى التوصل اليها في الحوار الوطني اللبناني، الى تحديد الحدود الملتبسة او المتنازع عليها، والى اقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل بين البلدين...».

فالتعاطي السوري مع قرارات مجلس الأمن والمجتمع الدولي ظهر كأنه ليس ناجماً عن سياسة ثابتة بقدر ما كان تعبيراً عن ارتباك واضح في التعامل مع كل قرار على حدة، يسعى الى البحث عن ثغرة ينفذ منها للأفلات من الإدانة الدولية، تارة بالتعويل على مواقف روسيا والصين (والعضو العربي غير الدائم في مجلس الأمن في تلك الفترة) الجزائر، وطوراً بالتفسير الخاص للقرار الدولي واتهام الولايات المتحدة بالسيطرة على مجلس الأمن، وذلك دون نسيان فرنسا ودور الرئيس جاك شيراك بخاصة.

لكن الأهم من ذلك ان مواقف الحكومة السورية كانت تجد ترجماتها على صعيدين : الأول هو تجييش الرأي العام السوري حول نظام حكمه تحت شعار ان سوريا مستهدفة، وذلك من خلال التظاهرات او المؤتمرات المختلقة التي كانت تقام في دمشق مثل مؤتمر الحقوقيين العرب او مناسبات لقاءات اخرى مثل تلك التي تحدث فيها الرئيس بشار الأسد عن لبنان والمسؤولين اللبنانيين. ولم ينس احد بعد ذلك الوصف الجارح الذي اطلقه بشار الأسد على رئيس وزراء لبنان فؤاد السنيورة بأنه «عبد مأمور لعبد مأمور»، اثناء خطابه في جامعة دمشق في 10 تشرين الثاني 2005.

أما الصعيد الثاني فهو تجييش حلفاء النظام السوري في لبنان، من خلال

التركيز إما على وجود الانقسام داخل لبنان، وإما على إدانة «التدويل» والتدخلات الأجنبية، الأميركية والفرنسية بخاصة.

- **كل مواضيع الحوار لها علاقة بسوريا**

يمكن القول ان الفترة المنقضية منذ استشهاد الرئيس رفيق الحريري وانسحاب الجيش السوري في 26 نيسان 2005 شهدت حالات متنوعة للسياسة السورية، من انزواء وتوتر وعصبية في المرحلة الأولى، الى انتعاش واعادة استقواء ازاء المبادرات والوساطات العربية لإعادة تطبيع العلاقات بين البلدين، وبعد تصريحات امريكية بأن واشنطن لا تهدف اسقاط نظام الحكم السوري.

ومن خلال مواضيع الحوار، في المؤتمر الوطني للحوار بدا ان جميع المواضيع المطروحة ذات علاقة بسوريا. ان في ما يتعلق بالتحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، أو المطالبة بإنهاء ولاية الرئيس اميل لحود، الى قضية مزارع شبعا، الى ترسيم الحدود واقامة العلاقات الدبلوماسية، الى السلاح الفلسطيني خارج المخيمات. لأنه خلال العقود الثلاثة من الوجود السوري، ونتيجة لتنامي مجالات التدخل من جهة، وربط الأمن داخل لبنان والقرارات الأمنية بمرجعية واحدة من جهة أخرى، وتبعاً لتوجيه التحالفات واساليب التعامل مع القوى السياسية وبعض شرائح المجتمع بخيارات واحدة وأفق واحد، فانه تبين ان مجرد الأنسحاب العسكري لم يخرج النفوذ السوري واشكاله ووسائله من لبنان. فبقيت المواضيع المطلبية معلقة بموافقة الجانب السوري. وهذا الجانب هو ممانع في أبسط الأوصاف.

لذا كان لا بد من طرح سؤال: هل يمكن ان يكون وضع سوريا، بعد انسحاب جيشها من لبنان، مثل وضع دول أُرغمت جيوشها على الأنسحاب

من دول اخرى، فأخذت تتصرف بعدائية يمكن تفسيرها في حالات استعمارية، ولكن هل يمكن قبولها في علاقات بلدين جارين محكومين بمقتضيات الجغرافيا قبل التاريخ؟

ولماذا كان من الصعب على نظام الحكم السوري ان يُصَفي بأفضل السبل مسألة وجوده السابق في لبنان، طالما ان الصفحة قد طويت بصورة نهائية؟

فملف العلاقات، اذا عُزل من عناصر التأزم التي رافقته منذ إنسحاب الجيش السوري وحتى اندلاع الثورة السورية، على ماذا ينطوي في الواقع؟ وهل ان في العلاقة، منذ البدء وفي الأساس، ما ينطوي على عناصر تأزم، ولماذا؟

أليس هنا كل الموضوع؟

فالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، هو المسؤول السوري الأول الذي تجرأ على خوض سياسة استيعابية للبنان، في ظل ظروف داخلية لبنانية، وأخرى إقليمية ودولية، تضافرت تدريجياً لتجعل مشروعه اللبناني قابلاً للتطبيق. فتحدث عن الشعب الواحد والتاريخ الواحد، ممهداً لإدخال هذه المقولة في الأذهان، وفق منطق الأنظمة الشمولية في الإعلام الموجه الذي يخدم تطلعاتها. إنه سار في مشروعه بحذر نسبي، مراعياً باستمرار التحولات الإقليمية والدولية، ناقلاً أحجار اللعبة كلما سنحت له الفرصة، دون أن يحيد عن الهدف الأساسي، والذي كان لا بدّ له أن يفشل. وهذا ما حصل مع وريثه بشّار.

ولكن حافظ الأسد، قبل ذلك، كان قد مضى بخطته اللبنانية أشواطاً مهمة.

• ماذا قال حافظ الأسد لموفدي البابا عام 1986؟

منذ عام 1983 وحتى تاريخ الإنسحاب السوري في نهاية نيسان 2005 كانت الجهود السياسية والاعلامية السورية تتجه الى تحاشي ذكر موضوع الإنسحاب،

وحتى الى تحاشي الكلام على السيادة (كما سنرى). ومع اسلوب مثل اسلوب الرئيس حافظ الأسد كان من الصعب جداً ادراك المرامي السورية التي اخذت تتضح امام المجتمع الدولي ابتداءً من العام 2000، مع ما رافقها من ممارسات داخل لبنان، مثل تعطيل مقررات مؤتمر باريس 2 الذي كان، بدون شك، احد المنبهات الرئيسية للمجتمع الدولي للحالة التي وصل اليها وضع لبنان، بكون باريس 2 كان مؤتمراً دولياً خاصاً بلبنان وكان بداية العمل للخروج من الالتباسات التي رافقت ترجمات الدور السوري في لبنان.

فأسلوب الرئيس حافظ الأسد خدم زمناً، ولكن توضيح الأمور كان سمة المرحلة اللاحقة.

ففي آذار 1986 قام وفد من حاضرة الفاتيكان يضم المسؤول عن السياسة الخارجية آنذاك المونسينيور اشيل سلفتريني (الذي اصبح كاردينالاً في ما بعد) يرافقه المسؤول عن الملف اللبناني وملفات منطقة الشرق الأوسط المونسنيور لويجي غاتي (الذي اصبح سفيراً للفاتيكان في لبنان في ما بعد) بزيارة للبنان من ضمن الأهتمام البارز الذي كان البابا الراحل يوحنا بولس الثاني يبديه بلبنان والعمل على انهاء محنته. وقام المسؤولان الفاتيكانيان بجولات على مختلف اطراف النزاع في لبنان. ثم توجها الى دمشق لمقابلة الرئيس حافظ الأسد. وعندما استقبلهما هذا الأخير بادرهما قائلاً: «انتما في مهمة من اجل مساعدة اللبنانيين على التوفيق في ما بينهم، وهذا ما نقوم به نحن منذ ثلاثة عشر عاماً...»[1].

وفهم المسؤولان الفاتيكانيان إذذاك، وهما ينتميان الى مدرسة عريقة في الدبلوماسية ويفهمان ايضاً من الأشارة، ان الأسد اقفل الباب امام التحدث

(1) حديث خاص مع المونسينيور لويجي غاتي في الفاتيكان..

معه كفريق في النزاع، وان الموفدين اذا ارادا الخوض في دور سوريا كموفِق بين اللبنانيين فلا مانع لديه، ولكن ليس كأنها طرف في النزاع. ولما لم يكن لديهما الكثير ليقولاه في هذا الصدد، فإن الجلسة لم تستمر طويلاً.

ولعل ذلك اللقاء العابر كان بحد ذاته نموذجاً معبراً لموقف كل من الفاتيكان وسوريا من لبنان. فالفاتيكان الذي كان ولا يزال ينظر الى لبنان على انه تجربة رائدة في العيش المشترك، يعتبرها الفاتيكان نموذجاً للمجتمعات المتنوعة دينياً وطائفياً واثنياً، الى حد وصف البابا الراحل يوحنا بولس الثاني بأن «لبنان رسالة حرية ونموذج في التعددية للشرق كما للغرب»، وهذا قول لم يتوقف عنده الكثيرون مكتفين بتعبير «رسالة»، فان سوريا، وسوريا الأسد بالتحديد، كان لها نظرة اخرى للبنان.

وبالرغم من انه لا يُطلب من قوة معنوية ومرجعية عالمية ليس هاجسها إلا السلام والعدالة وحقوق الأنسان وحل النزاعات بالطرق السلمية، ما يُطلب من دولة خاضت الحروب وأرست نظام حكم بالإنقلاب العسكري، مرتكزة فيه على دمج السلطات، إلا أن مساعي التوفيق لا تنطلق دائماً من المصالح.

ومن المعروف، على كل حال، ان العلاقات بين الفاتيكان وسوريا لم تكن مسهلة خلال سنوات الحرب. والبابا يوحنا بولس الثاني شبه سوريا ذات يوم، في ذروة غضب بقايين الذي يقتل اخاه هابيل. وكان الفاتيكان، قدم تصوراً للحل في لبنان في آب 1986، اثار غضب السوريين كثيراً بسبب البند الثالث الذي جاء فيه : «انسحاب الجيوش والقوات المقاتلة الأجنبية الموجودة على الأراضي الوطنية لكي يتم التحرير الكامل للبلاد واعادة سيادة الدولة وذلك بتوكيل الأمن الخارجي والداخلي للجيش النظامي وقوات الأمن الشرعية»[1].

(1) وثيقة صدرت بتاريخ الأول من آب 1986، ولم تنشر رسمياً، ولكنها سلمت الى السلطات السورية.

وساءت العلاقة بعد ذلك بين دمشق والفاتيكان. وحاولت الحكومة السورية حمل عدد من كبار رجال الدين المسيحيين على اتخاذ مواقف ضد الفاتيكان[1]. ونتيجة لذلك بقي السفير البابوي في دمشق لشهور عدة من دون ان يتمكن من تقديم اوراق اعتماده، وهذا ما حصل للسفير الذي جاء بعده. وسر هذا الغضب السوري على ورقة الفاتيكان ان المشروع ساوى بين «الجيوش الأجنبية الموجودة» وهذا امر كان يلقى ردود الفعل العنيفة من قِبَل المسؤولين السوريين اذا ما طرح. والموقف ذاته اتخذته دمشق من بيان اللجنة الثلاثية العربية في آب 1989 الذي تحدث عن «بسط سيادة الدولة اللبنانية كاملة على كافة التراب اللبناني بهدف حماية امنها واستقرارها بقواتها الذاتية» الواردة في مقررات قمة الدار البيضاء في أيار 1989. وهذا ما غضبت دمشق بشأنه، كما كان يحصل في كل مرة يثار فيها الحديث عن الانسحاب السوري، فكانت تبادر الى ربطه بشروط ابرزها تحقيق الوفاق بين اللبنانيين. وباقي النظرية معروف.

وكلام الرئيس حافظ الأسد الى الموفدين الفاتيكانيين الى سوريا تسعى الى التوفيق بين اللبنانيين ليس له معنى التوفيق الذي يمارسه الوسطاء او الذين لا غاية او لا مصلحة لهم في الوساطة. فسوريا حافظ الأسد كانت ترمي الى ان تصبح مرجعية في الشأن اللبناني، من ضمن سياسة معلنة هو الحفاظ على وحدة لبنان وعروبته، اكثر من ان توفق بين الأفرقاء المتنازعين.

لأن الأمور، لو ردت الى بساطة الشأن اللبناني، وليس الى تعقيداته المفتعلة، لما كانت الحرب تطورت وشهدت العنف والدمار اللذين شهدتهما. ودون ان يعني ذلك ان سوريا وحدها كانت قادرة على وقف الحرب اللبنانية، وبخاصة

(1) مثل البطريرك مكسيموس الخامس حكيم..

في مراحلها الأولى ومع الوجود الفلسطيني المسلح والنزاع مع اسرائيل، إلا ان الجهود للتوفيق بين اللبنانيين، اما انها لم تكن منسجمة في ما بينها، واما ان بعض الأطراف المؤثرة كانت تريد ان يتحقق هذا التوفيق بشروطها. لذا كان هنالك دائماً من يشعل النار ومن يسعى في الوقت ذاته الى اطفائها.

واللبنانيون، عندما ادركوا ذلك بوضوح، كان الأمر قد فات، وباتت القضية اللبنانية التي هي محنتهم ومأساتهم، اوسع من قدرتهم على انهائها. وهي انتهت، كما هو معروف، بالإشراف السوري على تنفيذ اتفاق الطائف، الذي لم يلحظ هذا الإشراف الأستئثاري والذي تدرج الى حدوده القصوى في الوصول الى المآسي والتحولات التاريخية في الأشهر الأولى من عام 2005.

فالعلاقات بين الفاتيكان وسوريا شهدت توترات دائمة على طول سنوات الحروب في لبنان. ولكن الكرسي الرسولي يعرف أن في سوريا وجوداً مسيحياً عريقاً، وان الآثار والمعالم المسيحية فيها لعلها من أهم المعالم في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما ظهر جلياً أثناء زيارة البابا الراحل يوحنا بولس الثاني الى سوريا في ربيع 2002، وزيارة المسجد الأموي.

ومن ناحية ثانية، فإن الفاتيكان، في مواكبته لتطبيق اتفاق الطائف أرسل سفيراً بابوياً جديداً يومذاك الى لبنان هو المونسينيور بابلو بوانتي، الذي أدى دوراً مهماً في لبنان وأجرى التحضيرات لانعقاد السينودوس من أجل لبنان في خريف 1995 ولزيارة البابا يوحنا بولس الثاني للبنان في أيار 1997، عندما نَشَرَ الإرشاد الرسولي.

والمعروف ان أعضاء اللجنة الثلاثية العربية المؤلفة من وزراء السعودية والجزائر والمغرب، والمنبثقة من مؤتمر الدار البيضاء المنعقد في أيار 1989 والذي سبق انعقاد مؤتمر الطائف في خريف 1989، قاموا بزيارة الفاتيكان وتباحثوا مع البابا ومعاونيه بشأن ذلك الإتفاق لمعرفتهم بأهمية تلك المرجعية بالنسبة الى لبنان.

وجرت محادثات مماثلة آنذاك مع البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير، الذي التقى أيضاً في مقره موفدين فرنسيين هما جان برنار ريمون وفرانسوا شير للتباحث في شأن اتفاق الطائف.

• المضمون العقائدي لسياسة حافظ الأسد اللبنانية

ولكن قبل الوصول الى مطلع التسعينات، وهي المرحلة التي تمكن فيها نظام حافظ الأسد من احكام القبضة على لبنان، بعد تلك المقايضة التاريخية المعروفة - والتي استمرت تقلق اللبنانيين لسنوات - بوقوف سوريا الى جانب اميركا والحلفاء في الحرب ضد العراق، مقابل اطلاق يدها في لبنان وتطبيق اتفاق الطائف بالشكل الذي تراه مناسباً، كانت لحافظ الأسد سياسة ثابتة في لبنان، وان لم تكن واضحة بالنسبة الى الجميع في البدء، بالرغم من اعطاء حافظ الأسد إشارات عديدة عما يريده من لبنان.

ولعل اهم واوضح ما قاله - والرئيس حافظ الأسد كان معروفاً في فن التورية وعدم الإفصاح بسهولة عما يريد - هو ما ادلى به لمجلة «لو بوان» الفرنسية.

ففي عددها الصادر بتاريخ 26 كانون الأول 1983 - 1 كانون الثاني 1984 (الرقم 588) الذي تصدرت صورة حافظ الأسد غلافه مع عنوان: «1983 سنة سوريا» تحدث الأسد لمندوبي المجلة ميشال كولوميز وميراي دوتاي عن مجمل قضايا الساعة وتحديداً عن صحته التي كانت اثيرت حولها شائعات بعد غيابه لفترة (استقبل الصحافيين في احدى فيلات غوطة دمشق) وعن نقاهته وثقل السلطة، ولكن ايضاً عن مؤتمر جنيف الذي اكدّ على عروبة لبنان ثم تركز الحديث مطولاً عن العلاقة بين لبنان وسوريا، كما يراها هو فقال:

«ان لبنان وسوريا يشكلان شعباً واحداً وأمة واحدة. نحن دولتان مستقلتان

ولكن هذا لا يعني أننا امتان مختلفتان. وفرنسا هي من البلدان التي تعرف جيداً هذا الواقع، وذلك من خلال انتدابها على سوريا ووصايتها على لبنان (وهنا أخطأ حافظ الأسد في كلامه لأن البلدين معاً كانا واقعين تحت الإنتداب وليس احدهما تحت الوصاية، وخاضعين معاً لصك انتداب واحد). ففرنسا ربطت بين اقتصاد البلدين، باعطائهما عملة واحدة. واني اذهب الى القول بأن فكرة القرابة ما بين سوريا ولبنان هي اعمق من تلك التي يمكّن أن تقوم بين ولايتين في الولايات المتحدة الأميركية».

وتابع الأسد حديثه قائلاً: «[...] يدعي الأميركيون ان مصالح الولايات المتحدة مهددة في لبنان. فلبنان ليس قوة اقتصادية وليس بلداً بترولياً ولا قوة عسكرية. وبالتالي اني لا افهم مصلحة الولايات المتحدة في لبنان. فإذا كان القصد هو اقصاء الأتحاد السوفياتي عن لبنان، فهو ليس موجوداً فيه، ولم يكن موجوداً لا قبل ولا بعد الإجتياح الإسرائيلي. واذا كان المقصود هو الوجود السوري في لبنان، فإن سوريا، كما قلت لكم، موجودة في بيتها في لبنان منذ اجيال. وقد لبينا منذ ثماني سنوات الدعوات المؤثرة من قِبَل اللبنانيين، وقدمنا التضحيات المالية والبشرية في سبيل الأستجابة لنداء الأستغاثة، الذي لم يرد احد في المنطقة ان يسمعه».

وختم الأسد حديثه يومذاك بقوله: «ما من احد في العالم بذل التضحيات اكثر منا في سبيل وضع حد للحرب في لبنان».

كان ذلك في مطلع العام 1984، قبل وضع الأتفاق الثلاثي (بين ميليشيات القوات اللبنانية والحزب التقدمي الأشتراكي وحركة أمل) الذي سعت فيه دمشق الى حسم الموقف من خلال حمل الأطراف الثلاثة الرئيسة المقاتلة على الإتفاق تحت اشرافها. والإتفاق ذاك ما لبث ان سقط بعد ذلك بوقت قصير، لتستأنف اعمال القتال.

ولكن ما كان لافتاً في بنود ذلك الأتفاق، وما يدل على وجود مضمون عقائدي[1] وعلى مطمع سوري خاص اخذ يطل بوجهه بوضوح هو ما ورد في ذلك الإتفاق عن مفهوم سوريا لعروبة لبنان، كما تقدم.

لأنه قبل ذلك وتحديداً على طول السنوات المنقضية من دخول الجيش السوري الى لبنان وحتى تاريخ الإتفاق الثلاثي، كان الخطاب السوري، لا يخرج عن الكلام المألوف بوجوب العمل على صون وحدة لبنان وعروبته واستقلاله.

وقبل الحديث الشديد الوضوح الى المجلة الفرنسية فإن الرئيس السوري الراحل كان ذكر في خطاب بتاريخ 12 نيسان 1976 أمام «المؤتمر العام لإتحاد شبيبة الثورة في سوريا» ان «لبنان وسوريا عبر التاريخ بلد واحد، شعب واحد، الشعب في سوريا ولبنان عبر التاريخ شعب واحد، وترتب على هذا مصالح حقيقية مشتركة. هذا الأمر يجب أن يدركه الجميع. مصالح حقيقية مشتركة وترتب على هذا الأمر نتائج القربى بين الناس في البلدين». وتحدث الرئيس السوري بعد ذلك عن النزوح الذي حصل من لبنان الى سوريا، أولاً بالنسبة الى السوريين الذين يمارسون أعمالاً في لبنان وقدر عددهم بنصف مليون بالإضافة الى لبنانيين لجأوا الى سوريا قدر عددهم أيضاً بنصف مليون، والى حوالي 150 ألف فلسطيني مقيمين في لبنان. مستخلصاً أنه دخل الى سوريا آنذاك حوالي مليون نسمة الى بلد عدد سكانه أقل من تسعة ملايين نسمة.

وبالطبع لم يعش حافظ الأسد ليشهد أعداد اللاجئين السوريين الى بلدان الجوار في تركيا ولبنان والأردن نتيجة أعمال القمع التي طاولت المدنيين منذ آذار 2011.

(1) تعبير «عقائدي» هنا قد يثير الإلتباس. فإذا كان هنالك من مضمون عقائدي للنظام في البدء، إلا أنه تحول مع الوقت لتصبح حماية النظام هي القضية الأهم وهي «العقيدة» الوحيدة.

• الفخ المخيف

هذا الجانب في الخطاب الأيديولوجي، اذا صح وجوده علمياً وتاريخياً توقف عنده البعض. ففي نقاش اجرته مجلة **الآداب**[1] تحت عنوان مستقبل العلاقات السورية اللبنانية، قال المفكر السوري (المعارض للنظام) علي العبدالله:

«[...] أما حكام سوريا فقد تحفّظوا عن قيام الكيان اللبناني واعتبروه كياناً مصطنعاً، مع أن صفة الاصطناع تنطبق على الكيانيْن السوري واللبناني معاً. كما اعتبروه قطعة من سوريا، ورفضوا الإقرار به كياناً شرعياً، ولم يقيموا معه علاقات دبلوماسية، بل دخلوا معه في صراعات، مُبْرزين قضية الأقضية السورية التي أُلحقتْ به. وقد ارتفعت نبرة هذه المآخذ بعد صعود التيار القومي وقيام الوحدة السورية – المصرية، وعَلَتْ بعد الثامن من آذار عام 1963 نبرة النقد والرفض باتهام النظام اللبناني بالارتباط بالغرب والتآمر على الوحدة والثورة. وبعد دخول القوات السورية الى لبنان عام 1976 اخذت العلاقة شكلاً آخر انتقلت به من الرفض والاتهام الى محاولة اجراء تعديلات في بنية النظام اللبناني تتفق مع النزعة الشمولية القائمة في سوريا. وقد حصل في هذا المجال الكثير، خاصةً في باب تعميم السياسة الأمنية التي تعتمدها السلطة السورية منذ عقود على لبنان».

وفي الندوة ذاتها اشترك ايضاً احمد فايز الفواز وميشال كيلو وياسين الحاج صالح الذين حاولوا ان ينظروا الى لبنان بعيون سورية من خلال آراء المثقفين، فراوحت آراؤهم بين التركيز على العناصر اللبنانية الداخلية والعنصر الطائفي والديموقراطية «المشوهة» في رأي بعضهم، قال احمد فايز فواز: «[...] حتى

---

(1) 2003/1/2.

اذا تركنا جانباً ما يوحدنا، وهو كثير، فنحن جيران على الأقل، وسوف نبقى جنباً الى جنب الى ما شاء الله. انا أؤمن بانتصار الديموقراطية. واتمنى ان يضمّ اللبنانيون جهودهم ليسيروا نحو بناء لبنان ديموقراطي سيكون متآخياً مع سوريا ديموقراطية، إذ لا يمكن وضع السدود بين ما وحّده التاريخ والجغرافيا، وما ينبغي للآمال والآلام المشتركة ان تقيمه من روابط».

ولكن ميشال كيلو خلص في ذلك النقاش يومذاك، عام 2003، الى القول:

«لبنان فخٌّ مخيفٌ بالنسبة الى سوريا، التي تديره في إطار إقليمي ودولي معقد ومزاجي يمكن ان يتغيَّر بعد السلام مع العدو او ضمن تحولات إقليمية كالتي نعيشها اليوم، بحيث يقفز اللاعبون الأساسيون الى المنصة ليزيحوا سوريا الى ما وراء الكواليس، مع الثمن الباهظ الذي سيترتب على ذلك. لبنان فخّ، أسأل الله الستر وحسن العاقبة!».

كأنه قرأ ما يحدث قبل الأوان!

• سلخ لبنان عن سوريا في مقياس الحقيقة التاريخية

على أن ما يجدر ذكره في شأن الإدعاءات السورية عن سلخ لبنان من سوريا والتي دخلت في مخطط حافظ الأسد هو التالي: إن سوريا، الدولة الحالية، لم تنشأ إلا عام 1924، بقرار المفوض السامي ماكسيم فيغان رقم 2980 الصادر بتاريخ 5 كانون الأول عام 1924، والذي وحدّ ابتداءً من اول كانون الثاني 1925 في دولة واحدة، دولتي حلب ودمشق تحت اسم «دولة سوريا». اما الدولتان الأخريان، «دولة العلويين» و«دولة جبل الدروز» فبقيتا مستقلتين حتى عام 1936، حين ادخلتا في الدولة السورية.

فقبل ذلك إذاً اي قبل انتداب عام 1920 الفرنسي، كانت الدولة السورية،

بكيانها الحالي، خاضعة لنظام الولاية العثماني، والإنتداب الفرنسي تعاطى مع واقع هذه الولايات حين أنشأ، بالتدريج، الكيان السوري الحديث، في الأعوام 1920 و1922 و 1924 وحتى 1936.

لم يكن هنالك من دولة سورية حتى يُقال ان جزءاً من لبنان سلخ عنها، وذلك في الوقت الذي عرف فيه لبنان حالات من الحكم الذاتي مع عهود الأمارة والمتصرفية (1861 – 1915)، والتي اعطته وجهاً دولياً عبر اهتمام الدول الأوروبية بكيانه واستقلاله الذاتي. فالمتصرفية كانت كياناً معترفاً به في القانون الدولي بمفهوم ذلك الوقت، بضمانة الدول السبع الكبرى، بما فيها السلطنة العثمانية. فوصول لبنان الى مرحلة الإستقلال عام 1943 كان مرده الى تطورات منفصلة عن تلك التي أدت الى استقلال سوريا ونشوء كيانها كدولة قبل ان يعلن كيانه عام 1920، وقبل الكيان السوري.

أما تعبير «سوريا الطبيعية أو «بلاد الشام»، فلا علاقة له بالدولة السورية الحالية.

فالحديث عن لبنان كأنه مسلوخ من سوريا الدولة الحالية، هو مناقض للعلم وللحقيقة التاريخية، ولأوهام كثيرين.

وإن نظرة سريعة على ظروف نشوء لبنان الكبير عام 1920، تدل على حقيقة تكوين الكيان اللبناني الحديث، والكيان السوري الحديث من ثمّ، تبديداً لسوء الفهم التاريخي لدى البعض، وقطعاً لمحاولات استغلال أحداث تاريخية ثابتة، في مخططات سياسية.

ففي 31 آب 1920 صدر عن المفوض السامي الفرنسي هنري غورو القرار رقم 299 الذي يحدّد كيان لبنان الكبير ويضم «الدائرة الإدارية للبنان الحالي» (المتصرفية) مع أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا. وفي اليوم ذاته صدر القرار

رقم 318 بضم الأجزاء المكوّنة لولاية بيروت الى لبنان الكبير، التي تضم سنجق صيدا (ما عدا الجزء التابع لفلسطين وفق الإتفاقات الدولية) وسنجق بيروت، وأجزاء سنجق طرابلس التي تتضمن قضاء عكار وقضاء طرابلس (مع مديرتي الضنية والمنية) ويتبع ذلك تحديداً دقيقاً لحدود لبنان، هي نفسها التي وردت في المادة الأولى من الدستور اللبناني فيما بعد.

وكان المفوض السامي قد إتخذ قرارات بشأن سوريا، بإنشاء كيانات متعددة فيها، منها القرار 319 تاريخ 31 آب 1920، الذي حدّد أراضي الكيان العلوي، والقرار 330 في 1 أيلول 1920 الذي أنشأ «حكومة حلب المستقلة» والتي تضم الإسكندرونة والقرار 1470 تاريخ 12 تموز 1922 الذي أعطى الكيان العلوي تسمية «دولة العلويين» ثم القرار 1459 (مكرر) تاريخ 28 حزيران 1922 الذي أنشأ اتحاداً بين دول سوريا المستقلة ذاتياً (États autonomes de Syrie) وضم دويلات حلب ودمشق والعلويين. بعد ذلك أنشئت دولة جبل الدروز. وبتاريخ 5 كانون الأول 1924 أعلنت دولة العلويين دولة مستقلة عاصمتها اللاذقية (القرار رقم 2979).

وبعد ذلك وبتاريخ 5 كانون الأول 1924 تم توحيد دولتي حلب ودمشق. واستمر الكيانان العلوي والدرزي حتى عام 1936، كما تقدم.

هذا في الحقائق التاريخية لظروف قيام الكيانين اللبناني والسوري. فالأجزاء التي ضمها الجنرال غورو الى كيان المتصرفية لم تسلخ من كيان الدولة السورية التي لم تكن قد نشأت أصلاً بعد، بل من الولايات العثمانية السابقة التي كانت تضم الأجزاء السورية كلها، والتي تفككت بعد انهيار السلطنة العثمانية إبتداءً من عام 1918، ودخول الملك فيصل دمشق في تشرين الأول من ذلك العام.

فالتطورات التاريخية تلك، والتي أدّت الى قيام الإنتداب الفرنسي على لبنان

وسوريا، نتيجة لاتفاق مارك سايكس وجورج بيكو عام 1916، يجب وضعها في مجريات أحداث ذلك العصر، وليس نقل التاريخ الى مصالح الزمن الحالي، أو المطالبة بأجزاء لم تكن من حقوق المطالبين بها اليوم، خدمة لمطامع تعود الى السياسة وليس الى التاريخ.

• محاسبة متأخرة لرياض الصلح

فالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد كان يعرف هذه الحقائق التاريخية جيداً وبخاصة في ما يعود منها الى الكيانات السورية التي أنشأها الفرنسيون، ومنها الكيان العلوي. وهو كان يعرف جيداً «العلاقة المميزة» التي كانت قائمة بين العلويين والسلطة المنتدبة. ولكنه كان رئيساً لسوريا الحديثة، لسوريا التي خرجت ببعض الإنجازات في حرب تشرين 1973، فنظر الى لبنان المضطرب بعد عام 1975 ربما بعيني هنري كيسنجر الذي وصف الدولة اللبنانية «بالمفككة الأوصال» في كتابه **سنوات الاضطراب**[1]. وكانت سوريا القوية قرب لبنان الضعيف ذاك، ولم يكن من الصعب استحضار التاريخ لخدمة السياسة، في ما كان يعتبر مآخذ سورية غير مبررة على نشوء الكيان اللبناني، وإجراء محاسبات متأخرة لمن كانوا مسؤولين، في نظر نظام الحكم السوري، عن تحقيق الإستقلال للبنان. وفي طليعتهم رياض الصلح.

فعندما توفي ماجد حمادة، نجل الرئيس الأسبق الراحل لمجلس النواب صبري حمادة، كلف احد الوزراء بتمثيل رئيس الجمهورية الياس الهراوي في حفل التأبين الذي اقيم له في الهرمل في 24 تشرين الثاني عام 1994. وأراد ذلك الوزير ان يطلع

(1) سنوات الاضطراب، *Years of upheaval*، الصفحات 787-789.

رئيس الجمهورية على مضمون كلمته التي كان سيذكر فيها ان المتوفي كان صهر الرئيس رياض الصلح، باعتباره زوج ابنته الصغرى ليلى. فانتفض الرئيس الياس الهراوي وقال للوزير: حذار ان تلفظ اسم رياض الصلح هناك، فأنت تعرف ان السوريين سيكونون موجودين، وهم لا يستيسغون ابداً سماع اسم رياض الصلح. فلم يكونوا يستسيغون مجرد سماع اسمه في سياق الأجواء التي حفلت بها سنوات الوصاية، والتي هدفت الى التشكيك بشرعية إنشاء الكيان اللبناني واستقلاله، وخدمة لأفكار الرئيس السوري في خطته اللبنانية.

وانصاع الوزير لتوجيهات رئيس الجمهورية، وقد ادرك السبب الذي يفترض ادراكه لكره نظام الحكم السوري لرياض الصلح بشكل خاص بكونه الشخصية الأسلامية السنية التي لولاها، اي لولا موافقة الطرف الأسلامي – السني وعقده للإتفاق مع الرئيس بشارة الخوري ومن يمثل، لما تحقق استقلال لبنان.

هذا هو التفسير المعلن على كل حال.

ولكن هل أن كره أركان نظام الحكم السوري للزعيم الاستقلالي مرده الى ان رياض الصلح كان مسؤولاً عن تحقيق الأستقلال، وإلى مقولة انسلاخ لبنان عن سوريا، ام ان الكراهية كانت تشمل، بالإضافة الى الزعامات البيروتية بخاصة، معظم القيادات السياسية ولم تستثن المسيحيين منها بالطبع الذين استهدفوا بشكل خاص على طول السنوات الماضية؟ فالتركيز على رياض الصلح كان حجة لضرب الزعامات اللبنانية كلها، ماضياً وحاضراً.

• حافظ الأسد فكك القطار اللبناني... فوقعت الفوضى في المحطة

الفراغ الذي بدأ يظهر في القيادات المسيحية بعد مطلع التسعينات، وبخاصة بعد وفاة القياديين الذين تحملوا المسؤوليات في الحرب، أخذ يتنامى مع بروز سياسة

استهدفت التقليديين والعائلات السياسية، وتشجيع ظهور وجوه من بيئات جديدة اهتدت الى طريقة العمل السياسي باللجوء الى مرجعية عنجر او الى مراكز المخابرات السورية في المناطق، او الى اصحاب مراكز القوى في النظام السوري. وهكذا، من خارج العائلات المعروفة، لا بل من خارج سلم القيم المعروف في العمل السياسي اللبناني، الذي يمد جذوره التمثيلية الى منتصف القرن التاسع عشر، في تجربة مبتكرة عرفت مختلف انواع الحزبيات (ولو بعيداً عن التقسيمات الحزبية المعروفة في الأنظمة الديموقراطية)، فقد شهدت انتخابات 1992 و 1996 و 2000 مجيء اشخاص الى النيابة والوزارة لم يسبق للبنانيين ان سمعوا باسهاماتهم في الحياة السياسية او في الشأن الوطني العام. ولم يكن بمقدورهم حتى ان يحلموا بالمقاعد السياسية قبل ذلك.

وكان واضحاً ان النظام السوري يشجع الطارئين بصرف النظر عن كفاياتهم السياسية او حتى الأخلاقية، والذين يعود فضل وصولهم الى النيابة اوالوزارة او الوظيفة العامة الى الدعم السوري وحده، وليس الى الرصيد الشخصي او العائلي او الخدماتي الذي كان الطامحون الى العمل السياسي يعملون على بنائه تقليدياً. وهذا ما يفسر كون معظم هؤلاء الطارئين من الفاسدين الذين يمكن الإمساك بهم باستمرار، ومن خلال ذلك الترابط الذي نشأ بين مسؤولين لبنانيين وآخرين سوريين في الإفادة من السلطة، بعيداً عن اي محاسبة. وهذا ما ساهم في زعزعة نظام الحكم اللبناني ككل، بالإضافة الى وضع اولويات سياسية لا تعير اعتباراً للنصوص او لعمل المؤسسات.

وعلى سبيل التذكّر ليس إلا، وفي سياق العوامل التي كانت تعتمل في نفس الرئيس رفيق الحريري وهو يشهد كيفية فرض تأليف الحكومات عليه من قِبَل نظام الوصاية، صرّح مرة أن الحكومة «ثلثها فاسد وثلثها جاهل...». وكان ذلك إحدى المقدمات

لموقفه الصريح الذي أخذ يتدرج منذ عام 2003 في طريقة معاملة نظام الحكم السوري له، والى الحد الذي أخذ يظهر تململه علناً ابتداءً من خريف عام 2004.

ولم يكن المسؤولون السوريون ليخفوا على كل حال «فضلهم» على إيصال هذا النائب أو ذاك الوزير أو السفير أو حتى المدير العام وقد وصل اسم أحد هؤلاء الى طاولة مجلس الوزراء بدون معرفة أحد من المسؤولين المعنيين. فأعلنوا بكل وضوح انهم هم الذين صنعوا ذلك الوزير او ذلك النائب او ذلك الرئيس. وكان ذلك صحيحاً الى حدٍ ما، وساهم في احلال ذلك الصمت المريب الذي رافق السنوات الأخيرة من تنامي عملية وضع اليد السورية على القرار اللبناني، لأن المعترضين المعلنين تحولوا الى قلة مغضوب عليها، بينما تحول عدد من الحلفاء الطارئين إلى منظرين لضرورة استمرار الوجود السوري في لبنان، أقله لضمان استمرار وجودهم.

ولذا يبدو بديهياً التساؤل عما اذا كان ذلك يندرج في مصلحة لبنان؟

والجواب البديهي يأتي فوراً : كل ما جرى على صعيد الممارسة كان يندرج في اطار مصلحة السياسة السورية في لبنان من خلال الإمساك بالأشخاص وايصالهم الى مراكز القرار.

هل كان ذلك مدرجاً في المخطط السوري للبنان في عقل الرئيس حافظ الأسد، بكون كل ما رسم للبنان انما تمّ في عقل حافظ الأسد بالدرجة الأولى، أي الوصول الى الأهداف من خلال طبقة سياسية جديدة مدينة كلياً بوصولها الى نظام الحكم السوري؟

الرئيس السوري الراحل نجح في تفكيك القطار اللبناني القديم الذي كان سائراً على السكة، ولكنه لم ينجح بالتأكيد في وضع قطار صالح بديل منه. وهذا ما ادى، مع وارثه الرئيس بشار الأسد الى تلك الفوضى العارمة في المحطة، فوقعت

الكوارث والزلازل، ودمرّ مشروع القطار البديل، ولو مع الأصرار على استمرار الدوران حول المحطة السابقة، في اغرب ظاهرة عرفتها العلاقة بين بلدين جارين.

والحقيقة ان مكونات سياسة الرئيس حافظ الأسد في لبنان لا يمكن تفسيرها استناداً الى الأوهام السورية المتداولة بأن لبنان هو جزء من سوريا كما سبق شرحه.

ولذا فان السؤال البديهي الذي يطرح نفسه هو : على أي سوريا وعلى أي لبنان يرتكز اصحاب النظريات التاريخية ليقولوا بأن لبنان هو جزء من سوريا ؟

كان الرئيس السوري حافظ الأسد يعرف التاريخ ولكنه يرويه من زاوية طموحاته، لأنه كانت له طموحات، ولكن ايضاً من زاوية ما يريد ان يقوله من خلال العرض التاريخي، بدليل الجلسات الطويلة جداً التي كان يمضيها مع زائريه، والأجانب منهم بنوع خاص، الذين كانوا يجدون انفسهم مضطرين تأدباً للإستماع الى تاريخ سوريا، كما يراه حافظ الأسد، من ايام الرومان وحتى العصور الحديثة والأستقلال. ويروي وزير خارجية ايطاليا الأسبق جاني دوميكلس انه عندما التقى حافظ الأسد مع وفد الترويكا الأوروبية عام 1992، بدأ العرض التاريخي عند العاشرة صباحاً، بأيام الرومان ومع فيليب العربي ثم الى الأزمنة اللاحقة. ولكن بعد مضي حوالي اربع ساعات وكان الأسد قد وصل في عرضه التاريخي الى مرحلة الصليبيين، استجمع الوزير الأيطالي كل شجاعته وقاطع حافظ الأسد قائلاً : «يا حضرة الرئيس اتمنى ان ننتقل الى الزمن الحديث لأن موعد سفرنا على الطائرة يقترب». وبعدما صمت الأسد برهة، هز برأسه موافقاً وانتقل الى البحث في مهمة الترويكا الأوروبية[1].

وروى الوزير الأيطالي ان فاروق الشرع الذي امتقع لونه عندما سمع

(1) حادثة رواها المسؤول الإيطالي للمؤلف في روما.

دوميكلس يقاطع حافظ الأسد قال له عند خروجهم : «هذه اول مرة يقاطع فيها احدهم الرئيس!»

وفي 23 شباط 1997، اثناء زيارة للرئيس رفيق الحريري لروما، خلال حفل الغداء الرسمي الذي اقامه على شرفه رئيس مجلس الوزراء الإيطالي آنذاك رومانو برودي، توجه هذا الأخير الى الرئيس الحريري قائلاً : «هنالك شائعات عديدة عن صحة الرئيس حافظ الأسد، فما هي الحقيقة ؟» فأجابه الرئيس الحريري : «لقد اجتمعت اليه البارحة لمدة اربع ساعات، وهو بدا بصحة جيدة. وكعادته انه يجلس دون ان يتحرك، في ما عدا يده التي تمتد الى فنجان الزهورات... والجلسة اقتصرت على الساعات الأربع لأنه كان هنالك موعد آخر من بعدي».

وكان الموفدون والزائرون الأجانب قد تعرفوا على الأسلوب الخاص للرئيس حافظ الأسد ليس فقط في طرح المواضيع وفي الأجابة، بل في تحويل الحديث الى الإتجاه الذي يريده هو، وبالأسلوب الخاص في الحديث الذي يعتمد الإشارات الكلامية اكثر منه الكلام المباشر في صراحته، أو في امتحانات الجَلَدْ على الجلوس لساعات طويلة. فقد روى الرئيس الراحل الياس سركيس مرة أمام بعض معاونيه أنه أمضى مع الرئيس حافظ الأسد سبع ساعات «ومع ذلك فهي لم توصلني أكثر من ضهر البيدر» كإشارة الى أن طول مدة الإجتماع لا تعني بالضرورة التفاهم والإتفاق.

• حافظ الأسد كما رآه محمد المصمودي

ولعل السياسي التونسي السابق محمد المصمودي، الذي شغل منصب وزير خارجية تونس في منتصف السبعينات من القرن الماضي، كان اول من حاول النفاذ الى المكامن السرية في شخصية حافظ الأسد، من خلال الإشارة في اكثر من موضع

الى ما سماه الباطنية لديه.

ففي كتابه ...**العرب في العاصفة**[1] قال المصمودي في وصفه لحافظ الأسد:

«هذا الرجل الخجول يبدو حذراً للوهلة الأولى. فهو دائم الإبتسام، كلامه معسول ونظرته رقيقة [...] وله مخالب، اسمه (الأسد) وفيه من طبائع الجمل والفيل. من الأول اخذ الحقد الصلب ومن الثاني الذاكرة المختزلة. «La rancune tenace et la mémoire en réserve». انه يحسن الاستماع، ولكنه لا يأخذ دائماً بأفكار مستشاريه عندما يقتضي الأمر الهجوم من اجل توجيه الضربة المحكمة للعدو، او في سبيل معاقبة اولئك الذين قصروا.

«انه يبدو حسن المظهر وهو جالس، ولكنه يبدو منزعجاً وهو واقف. فمظهره عسكري. عيناه الضاحكتان تخفيان ارادة من حديد، وكلماته الهامسة تخفي سحراً مثيراً للشعور. ولكن الرجل يبقى لغزاً».

وهنا يدخل المصمودي في محاولة لفهم ذلك من خلال عوامل الإنتماء الديني لحافظ الأسد قبل ان يقول عنه انه «رجل سري ومراميه غير متوقعة، وطريقة تصرفه تلك خدمته في تضليل العدو، في حرب 1973. ولكن خلال المحن القاسية في لبنان، فان هذا الجانب الباطني نفسه أربك اصدقاءه وجعل التحليلات والتعليقات تدخل في متاهات البحث عن الأسباب الحقيقية التي دفعته الى إلقاء نفسه وسط ذلك الوكر». ويستشهد المصمودي بقول هواري بومدين له عن حافظ الأسد اثناء قمة الجزائر في تشرين الثاني 1973: «انه رجل الشرق العربي، فهو يثير الحديث عنه كثيراً. واني اعتقد انه قادر على تغيير كل معطيات منطقته ... ووصفه

(1) *Les Arabes dans la Tempête*, (Jean-Claude Simoën 1977) pages 247 et suivantes.

كيسنجر بقوله انه شديد الصلابة، إذ في الوقت الذي يعتقد فيه محاوره أنه اصبح ناضجاً للتسوية يرسم على وجهه ابتسامة الرفض. وهو الرجل الوحيد الذي يمتلك القدرة على الإعراب عن علامة القبول في سبيل الرفض بلطف».

أما عن التدخل السوري في لبنان، فلعل الرأي الذي ابداه المصمودي في كتابه آنذاك، عام 1977، اختصر تساؤلات استمرت حتى لحظات الخروج من لبنان:

«في البدء كانت سوريا محقة في تدخلها، لأنه لم يكن بمستطاعها ترك تلك البؤرة على جنبها. فكان عليها فرض السلام وليس الوقوف الى جانب فريق ضد آخر واحتلال الأماكن. فهل الهدف هو سوريا الكبرى وجمع جميع الأخوة تحت رايتها؟ كان عليها ان تعلن بوضوح عن الدوافع والأسباب. كان عليها ان تُشهِدْ الرأي العام العربي على تدهور الوضع على حدودها وعزمها على وضع حد لذلك».

ويستخلص المصمودي قائلاً: «ما من احد يعرف حتى الآن لماذا تدخلت سوريا في لبنان ولا متى ستسحب قواتها».

فالمسؤول التونسي السابق كان اول من قال ان لسوريا أهدافاً في لبنان، غير الحرص على حفظ الأمن.

• عندما تفتح الوثائق السورية

ففي مرحلة غموض الحرب في لبنان طوال سنوات القتال، وتوالي المواجهات بين جميع الأفرقاء دون استثناء، وتراجع الأدوار الأجنبية والعربية على التوالي، كان هنالك شخص واحد يعرف ماذا يريد هو الرئيس السوري حافظ الأسد. وكلما كان الوقت يمر والمواجهات في لبنان تتوالى، والإنقسامات تتعدد، كانت دمشق ترى في ذلك تقوية لدورها في اطفاء حرائق كان اشعالها سهلاً.

ولأن كل شيء كان واضحاً في ذهن حافظ الأسد، فلم يكن من العسير الإنتقال

الى مراحل جديدة في موضوع ترسيخ الوجود السوري، عسكرياً وسياسياً، وفي الوقت ذاته الإستمرار في ترداد الخطاب ذاته عن الدور السوري في لبنان. كان الجميع يتخبطون، ولكن دمشق ماضية بثبات في تحقيق اهدافها. لأن في بعض المراجعة ما يلقي الضوء على الصعوبة البالغة التي عاناها نظام الحكم السوري الحالي جراء الإنسحاب الإكراهي من لبنان، كون ذلك الإنسحاب اصاب عنصراً شديد الأهمية من عناصر ذلك النظام الذي صرف ثلاثة عقود من عمر وجوده على الشأن اللبناني.

فعام 1983، بعد حرب الجبل، وفي الفترة التي كانت فيها الحكومة اللبنانية تستعد لإعلان ابطال اتفاق 17 أيار، وردت الى وزارة الخارجية اللبنانية تعليمات بوجوب الإمتناع عن ذكر احد المطلبين الرسميين اللذين كانا مرفوعين وهما : تحرير الجنوب من الإحتلال الإسرائيلي وإعادة بسط السيادة على جميع الأراضي اللبنانية (والمطلب الثاني يعني خروج السوريين). وصارت الوزارة منذ خريف 1983 تكتفي بشعار تحرير الجنوب فقط دون المجيء على ذكر اعادة بسط السيادة. فإلغاء اتفاق 17 أيار تعامل معه النظام السوري على أساس الإنتصار له وتجديد دوره في لبنان على أعتاب مؤتمري جنيف ولوزان، أي مرحلة اعادة العمل بالحل السوري التي قضت بتأليف حكومة الرئيس رشيد كرامي في أواخر نيسان 1984، والذي اعلن عن قبوله بتأليف الحكومة يومذاك، ببيان تلاه هو نفسه من دمشق وليس من بيروت.

وكانت قد سبقت تلك الفترة ورافقتها تعليمات ايضاً بوجوب عدم المجيء على أي ذكر للقرار 520 الذي صدر بتاريخ 17 أيلول عام 1982 وتضمن بنداً جاء فيه أن مجلس الأمن «أخذ علماً بطلب الحكومة اللبنانية سحب جميع القوات غير اللبنانية» وبسط سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها على جميع الأراضي اللبنانية.

أي انه حتى في إطار «أخذ العلم» وليس طلبها الانسحاب، فإن ذلك لم يكن مقبولاً من قِبَل سلطة ذلك الوقت. وبالمقابل كان هنالك تشديد على القرارين 508 و509 الصادرين في السنة ذاتها واللذين كانا يطالبان اسرائيل بالانسحاب. فجميع القرارات التي كانت تنطوي على موقف من سوريا أو حتى إدانة غير مباشرة لها، كانت سياسة لبنان الرسمي تقضي بعدم التركيز عليها، وبخاصة بعد تطور العلاقات بين البلدين الى الحد الذي وصلت اليه في اتفاق الطائف وما بعده وتكريس العلاقة المميزة، وتوقيع اتفاقية «الأخوة والتعاون» بين البلدين.

ففي سنوات الثمانينات، الشديدة التقلبات والمواجهات العنيفة والتوترات والتحولات السياسية التي شهدت عام 1989 على الصعيد العالمي سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي، وعلى الصعيد اللبناني انعقاد مؤتمر الطائف في خريف 1989 بعد مؤتمر القمة العربية في أيار من السنة ذاتها في الدار البيضاء الذي رسم بداية حل للأزمة اللبنانية، في تلك السنوات، وبالرغم من مختلف انواع الصعوبات، تمكنت سوريا من ترسيخ دورها ووجودها في لبنان. وتمكن حافظ الأسد، ببراعته المعهودة، من ان يتخذ قراره المعروف بالوقوف الى جانب التحالف الذي قادته اميركا في حرب الخليج الأولى ضد العراق، والذي كان ثمنه، على الصعيد اللبناني، المزيد من اطلاق يد سوريا في لبنان. لأن سوريا، بالرغم من تعرض دورها مراراً في لبنان للإنتكاسات في الثمانينات كانت تمكنت باستمرار من حمل الغرب على التسليم بهذا الدور، تارة باقناع الغرب بقدرتها على ضبط الأصوليين، او الفلسطينيين (اخراج الفلسطينيين من طرابلس وضبط المخيمات في المناطق اللبنانية الآخرى، والصمت على اغتيال الشيوعيين)، وطوراً بمعالجة مواضيع الرهائن الغربية في لبنان الذين كان تسليمهم جميعاً الى حكومات بلادهم يتم من دمشق.

ففي مواضيع الفلسطينيين والأصوليين والشيوعيين والرهائن ومختلف المنظمات التي كانت تقلق العواصم الغربية في مجال تعرضها للأعمال الأرهابية، لم يكن هنالك غير دمشق القادرة على الضبط، والحريصة في الوقت نفسه على افضل العلاقات مع الغرب.

وكان في تلك الممارسة السورية في لبنان خير تعبير عن سياسة «الساحة». أي سياسة الأزمات المفتوحة باستمرار في لبنان، واستمرار تفويض الغرب لسوريا بمعالجة الموضوع اللبناني. وكان الغرب ذاك قد ابتعد بصورة جذرية بعد تشرين الأول 1983، إثر الإعتداء على مقري القيادتين الأميركية والفرنسية في بيروت (من القوات المتعددة الجنسيات). إذ في كل مرة، بعد كل أزمة، وإثر كل انفجار من أي نوع كان فإن دمشق كانت حاضرة للتدخل. وكان ذلك يريح الغرب الذي رسخت في أذهان جميع مسؤوليه في البلدان المختلفة، فكرة أن الوضع اللبناني شديد التعقيد، وان التدخل سيكون تورطاً، حتى بالنسبة الى فرنسا.

وكلما كان الغرب يبتعد، ويقبل بسياسة المقايضة مع دمشق، كان ذلك يريح النظام السوري، ويمهد له المزيد من الخطوات في تحقيق المخطط السوري.

لأن الرئيس السوري حافظ الأسد كان يعرف ماذا يريد.

ففي غمرة كل تلك الأحداث المتتالية والمتنوعة، انطلاقاً من مآخذ تاريخية مزعومة ومن طموحات خاصة بنظام الحكم، ومن توظيف سنوات عديدة في ازمة لبنان، ومن حسابات القادر والقوي الذي حقق انجازات عسكرية في حرب 1973، فان نظرة الرئيس السوري الراحل الى لبنان كانت مزيجاً من كل ذلك، دفعته ذات مرة لأن يقول للرئيس الراحل تقي الدين الصلح، احد بناة صيغة 1943 التي قام عليها الإستقلال إن «الشباب استعجلوا عام 1943». أي ان الإستقلال اللبناني ما كان يجب ان يحصل.

ولكن في مجمل السياسة السورية في لبنان، ما بين 1975 وحتى ربيع 2011، بداية الإنتفاضة الشعبية على نظام الحكم، ستبقى جوانب عديدة من تلك السياسة مجهولة طالما ان الوثائق السورية العائدة لسياسة النظام في لبنان لم تكشف بعد. وهذا لن يظهر بسهولة ما دام هذا النظام موجوداً. فما نعرفه، نحن اللبنانيين، إنما نعرفه من الممارسة المكشوفة ومن المعاناة، ومن نماذج في التصرفات شاهدها الجميع وخبروها. وإذا كان هنالك من وثائق عائدة للسياسة السورية في لبنان خلال تلك المرحلة، فليس ذلك لأن الوثائق - أو الأرشيف - ترافق عادة مسار أي دولة من الدول، بل لأن النظام المخابراتي عادة، يتعاطى بالمكتوب، بكونه يعتمد على التقارير. والأجهزة السورية، على تعددها، كتبت تقارير لا تحصى.

على ان العلاقة بين لبنان وسوريا، انحصرت خلال الحكم الطويل لعائلة الأسد، بعدد محصور من المسؤولين بين البلدين. وهي اذا توسعت من الجانب اللبناني تبعاً لنظام الحكم فيه ولنوعية تكوين المجتمع اللبناني ولتعدد القوى السياسية والحزبية والدينية والطائفية فيه، إلا أنها لم تتوسع من الجانب السوري. فالمرجعية معروفة. واللبنانيون الذين على اتصال مع دمشق كان عليهم ان يتعاطوا مع اشخاص معينين، في دمشق أو في عنجر، أو في بعض مراكز المخابرات. فلم يكن هنالك من إمكانية، ولا بأي شكل من الأشكال، لتقوم اتصالات بين مجموعات لبنانية وأخرى سورية، بدون معرفة السلطات السورية ومراقبتها. وبلغت هذه الرقابة مرحلة وضع الحدود للتواصل بين المجموعات اللبنانية نفسها، أو حتى بين قوى وشخصيات سياسية لم تكن لها حرية الحركة في لبنان. فكيف في سوريا؟

• ماذا بين اللبناني والسوري؟

طوال اكثر من نصف قرن، وتحديداً بعد بداية الإنقلابات السورية ابتداءً من

العام 1949 وحتى اليوم، يمكن القول ان المواطن الذي نشأ في سوريا ليس شبيهاً بالمواطن اللبناني في الكثير من نواحي تفكيره وتصرفه وتطلعه.

ففي الوقت الذي عاش فيه اللبناني، حتى منذ ما قبل الإستقلال، وتحديداً منذ نشوء الكيان في زمن الانتداب الفرنسي، في اجواء رسخت تقاليده في الحرية، فكراً ومبادرة وممارسة وانفتاحاً وتبادلاً على انواعه بمعزل نسبي عن مشاكل المنطقة، وجد السوري نفسه محاطاً بهذه القضايا إن تلك التي فرضتها الأحداث والتحولات الكبرى مثل الحرب العربية - الأسرائيلية الأولى عام 1948 وقضية فلسطين، او التي فرضتها انظمة الإنقلابات المتعاقبة في طروحاتها المتنوعة واساليب حكمها التي غالباً ما كانت متجهة الى التشدد وكبت الحريات وممارسة القمع، أو اعتماد سياسات اشتراكية أو عقائدية نتج عنها، من بين ما نتج، سياسة التأميمات.

فخلال اكثر من نصف قرن لم يكن المجتمع السوري مجتمعاً منفتحاً، في الوقت الذي كانت ابواب لبنان مشرعة في كل الإتجاهات. كان لبنان بلداً حراً ملتزماً القضايا العربية ولكن بعيداً عن مشاكل الأنظمة، وسوريا كانت ملتزمة بكل قضايا المنطقة العربية، فسخرت في سبيلها انظمة الحكم فيها، معطلة الحريات الديموقراطية والعامة، فارضة الخدمة العسكرية الإلزامية لثلاث سنوات.

كان الشباب اللبناني خلال تلك العقود الطويلة، في غالبيته يلتقي في توجهاته مع شباب الغرب، ان نتيجة تخرجه من الجامعات والمعاهد والمدارس الأجنبية العديدة، او تأثراً بثقافة الغرب وإعلامه ونهج عيشه. يتقن اللغات الأجنبية ويتكلم بها غالباً، يقلد النموذج الأوروبي والأميركي في كل شيء تقريباً، يرتاد دور السينما التي تعرض مختلف انواع الأفلام الأجنبية والمسارح، يحضر المهرجانات والإحتفالات والتظاهرات الفنية الكبرى، ويقرأ ويكتب بحرية في صحفه وكتبه.

وكان الشاب السوري على نقيض ذلك. يجري تخصصه باللغة العربية، بما فيه الطب والعلوم، وذلك باسم اعتبار قومي وصل في انغلاقه حد سد ابواب المعرفة. وطوال عقود طويلة لم يكن المواطن السوري اجمالاً يعرف ماذا يجري في العالم إلا ما تخبره به وسائل اعلامه المؤممة.

وكان لبنان مزدهراً في مصارفه وشركاته وتجارته، وعاصمته مركز تبادلات عالمي في مختلف مجالات التبادلات، ودمشق، ومدن سوريا الآخرى، عائشة في يوميات رتابة الخوف والحذر، جراء انظمة المخابرات التي حولت المواطن السوري الى انسان لا يرجو الكثير من الغد.

وحدث كل ذلك في بلد ذي موارد طبيعية غنية، من بينها البترول، اختار حكامه في بعض المراحل خيارات التأميم والقطاع العام ورأسمالية الدولة على غرار أنظمة أوروبا الشرقية قبل انهيار الإتحاد السوفياتي.

ولقد بات من نافل القول ان جزءاً غير يسير من اسباب حرب لبنان هو تلك التناقضات البارزة بين لبنان وبعض اشقائه. ولم ينس الكثيرون بعد عقدة الذنب المصطنعة التي وضعوها في وجه اللبنانيين، غداة حرب حزيران 1967، بكون لبنان لم يشترك فيها ولا في هزيمتها، فسادت اجواء لعل من المفيد التذكير بها، تحاول تشبيه لبنان بسوق للدعارة، على نحو ما قدمته مسرحية «كارت بلانش» يومذاك، في فندق فينيسيا بالذات، وهي مسرحية دار موضوعها على اتهام لبنان والمجتمع اللبناني بكل انواع المساوئ.

بالطبع، بعد ذلك، حين احترق اوتيل فينيسيا، وكان من بين اكبر فنادق العالم، وغيره من فنادق بيروت الكبرى، لم يكن تفجع الشتامين على الفردوس المفقود ليجدي نفعاً بعدما تحول الى ساحة قتال استخدمت فيه المدافع والصواريخ في سبيل هدم بلد ومدينة بالذات، بكل ما كانت ترمز اليه.

ففي مرحلة 1975–1976 رافقت اجواء الحرب تلك حملات متنوعة على نظام الحكم اللبناني وعلى ما سموه بالتقصير اللبناني. ولدى بداية التدخل السوري في لبنان، وفي احدى المناسبات الأجتماعية في دمشق قالت زوجة مسؤول سوري كبير لفنانة لبنانية كبيرة : «ان شعباً يتكلم لغة غير لغته، لا بدّ من تأديبه».

وبعد ذلك كتب الشاعر السوري الراحل نزار قباني، الذي عاش في لبنان وأحبه، مثل العديد من الأدباء والفنانين والمثقفين السوريين والعرب في حقبتي الستينات والسبعينات، كتب في مجلة «الأسبوع العربي»: «ليست مهمة الجندي السوري على الحواجز الإهتمام بمعطف الفرو على كتفي الحسناء اللبنانية».

لكن اهتمام السوريين بمظاهر الحياة الأجتماعية في لبنان جعل الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد يسأل مرة الوزير الأسبق فؤاد بطرس، في جلسة هادئة عن أحوال نادي «الأيرو كلوب» في الأشرفية، الذي كانت تتناقل اخباره الصحف اللبنانية التي كانت تصل الى دمشق. وابتسم فؤاد بطرس واخبره بما يعرف عن ذلك النادي وعن زواره، ولكنه وجدها فرصة سانحة ليسأل الرئيس السوري عما يريده فعلاً من لبنان، ما دام الحديث كان هادئاً وودياً. إلا ان حافظ الأسد لم يكن ليتأثر بسهولة او لينسى بسهولة او ليكشف ماذا يريد فأجابه بسرعة «اننا لا نريد منه غير وحدة لبنان واستقلاله وعروبته...».

فهل المشاكل بين لبنان وسوريا هي مشاكل سياسية فقط، محصورة بتوجهات نظامي الحكم ام انها ذهبت الى ابعد من ذلك نتيجة تراكمات تغذت من انماط حياة متناقضة؟

فالإبتعاد في نظامي الحكم الى هذا الحد، ولّد تباعداً بين النموذجين اللبناني والسوري. إذ ان السوري، بعد عام 1949 لم يعرف النظام البرلماني إلا لفترة قصيرة. وبعد عام 1963 غلب الطابع العسكري ثم الحزبي، ليستقر عام 1970

مع نظام حافظ الأسد. ولذا كان اللبناني، بالنسبة الى السوري، حالة غريبة عنه. انه اقرب الناس جغرافياً إليه ولكنه ابعدهم فكرياً. فهو لم يعرف الحريات التي عاشها اللبناني، وربما انتهى بأنه لا يوافق عليها، من فرط طول المدة التي خضع لها في الحكم الشمولي. وهو بذلك اصبح يشبه المواطن الروسي أيام الحكم السوفياتي الذي كان يعتقد ان توجيه الإنتقاد الى السلطة هو موقف غير وطني.

فالمواطن السوري عاش في السجن الكبير، واللبناني عاش في رحابة الآفاق كلها. ولذا فإن الفرق كبير، بالإضافة الى السياسة السورية في لبنان التي سعت ما بعد عام 1975 الى تهديم النموذج اللبناني ككل، مما ضاعف في المشاعر السورية ضد اللبنانيين.

فالتناقضات هذه لم تكن لتساعد على التقارب. وفي النتيجة فإن اللبنانيين والسوريين لم يعرفوا بعضهم البعض جيداً.

وعلى سبيل المقارنة ان شعوب دول الأتحاد الأوروبي لم تصل الى مرحلة الحدود المفتوحة والعملة الموحدة والعمل على دستور واحد لأوروبا إلا بعدما وصلت في اوضاعها ليس فقط الى مستويات اقتصادية واحدة، بل الى قيم واحدة، وعادات اجتماعية واحدة. اذ ليس في أي دولة من دول الأتحاد ممارسة يمكن ان تعتبر منتقصة من حقوق الأنسان او الحريات العامة. ولذلك يتجول الألماني مثلاً في فرنسا وايطاليا واسبانيا والسويد كأنه في بلده.

الحال بين سوريا ولبنان كان يمكن ان يكون كذلك لو كان البلدان قد سارا في الإتجاه ذاته من حيث تطور المجتمعين. ولكن ذلك لم يحصل.

فإذا كان الموضوع القومي هو العائق فالواجب يقضي بالقول ان العروبة لا تفرض بالقوة ولا يمكنها ان تصبح التزاماً قوياً بمجرد تسجيلها في النصوص، فضلاً عن أن التزام أنظمة شمولية بالمسألة القومية موضوع يحتاج – على الأقل –

الى نظرة نقدية مدققة. واذا كان الموضوع هو موضوع الحريات، فمصلحة الجميع هي في الإنضمام الى تلك الحريات وهو ما تمّ التعبير عنه في الإنتفاضة السورية. وعلى كلٍ فلعل ميشال شيحا[1] كأن اول المتمنين ذلك عندما كتب عام 1952 يقول:

«ليست جارتنا العزيزة سوريا هي التي تمثل نموذجاً بالنسبة إلينا. فنحن الذين يمثلون نموذجاً لها. وقدرها هو الذي سيقودها حتماً صوب نموذجنا وليس العكس».

فلو كان النظام السوري نظاماً حراً، على شاكلة النظام اللبناني حتى لا نقول على شاكلة الأنظمة الغربية، لأمكن القول ان مشاكل كثيرة كان بالمستطاع تجاوزها، ولعل من بينها كل ظروف حروب لبنان والتدخل السوري، لأن للنظام الحر، كما سبق، ضوابط داخلية تحد من سوء الممارسات من جهة، ومن مطامع التطلعات الخارجية من جهة ثانية. إذ لا يذكر التاريخ المعاصر حالات عديدة لدول ذات انظمة ديموقراطية قامت بمغامرات خارج حدودها.

على ان الأوان لم يفت لكل ذلك، لأن التطلع يجب ان يبقى الى الأمام في حياة الأوطان، وفي العلاقات بين الدول، أكانت متجاورة أم لا. والأمثلة على ذلك كثيرة في مختلف الأزمنة والأمكنة، إذ أن إحلال التفاهم بعد التباعد والحروب يحصل دائماً، حتى بين البلدان التي تنشأ فيها كراهية بين الشعوب. وليس فقط بين القيادات. فالعداء بين الفرنسيين والألمان كان تاريخياً ومستحكماً، وكذلك

(1) من كتاب *Politique intérieure* – page 250
«Ce c'est pas la chère Syrie voisine qui doit nous servir d'exemple. C'est nous qui sommes un exemple pour elle; et c'est son destin qui s'orientera par la force des choses vers le nôtre plutôt que le contraire».

بين البولونيين والروس والألمان وسواهم من شعوب أوروبا، أما في آسيا فالعداء شديد، حتى الآن، بين اليابانيين والصينيين الخ...

أما بين لبنان وسوريا، فالأمر مختلف، لأن العلاقة هي مزيج من تراكمات لم تسهّل حتى الآن قيام علاقة سوية بين البلدين. والموضوع يستحق التبصر جيداً في كيفية الوصول الى المرحلة المنشودة، ليس عبر تبيان الأسباب والعوامل السابقة العائدة لمراحل استقلال البلدين، بل الى طبيعة نظام الحكم السوري، ونظام الحكم الحالي بالذات، الذي يتحمل بدون أدنى شك مسؤولية تلك الأضرار.

• الأعداء الدائمون

فالتاريخ المعاصر يعلمنا انه ما من نظام حكم شمولي استطاع ان يتحول الى نظام حكم ديموقراطي، بالمفهوم المعروف للديموقراطية، أي إعتماد الحريات العامة وفصل السلطات وتداول السلطة. فلا الإتحاد السوفياتي السابق، ولا دول أوروبا الشرقية التي كانت تدور في فلكه تحولت في أي لحظة من حال الى حال. إنها سقطت دون أن تتحول. لأن النظام الشمولي هو نظام حصر السلطاتّ، لا يمكنه ان يتخلى عن أي عنصر من عناصر هذا الحصر مخافة ان ينفرط العقد. وهذا تماماً ما واجهه نظام الحكم السوري منذ آذار 2011، في صده كل الدعوات الى الإصلاح، حتى ولو عاد وطرح مشروع دستور جديد دعا الى الإستفتاء عليه في 26 شباط 2012، مما استوجب تعليقاً من واشنطن في 15 شباط بأن ذلك الإجراء هو أمرٌ «مضحك»، بعدما بات عدد ضحايا القمع يُعَدّ بالآلاف.

ولكن وضع نظام حكم من هذا النوع لا ينحصر في الداخل، بل يتعداه الى الخارج. وطريقة تعامل أنظمة الحكم الديكتاتورية مع جيرانها ترتكز دائماً على نظرية المؤامرة ضدها، وتصل في ذلك التعامل الى حد شخصنة المسؤوليات. انها

تريد باستمرار شخصاً مسؤولاً عما جرى لتحمله المسؤولية، وذلك من ضمن عمل أجهزة المخابرات في البحث عن الأعداء المستورين، وما ينتج عن ذلك إما من خوف وحذر، وإما من نفسية جماعية يعرفها علم النفس، «Paranoïa collective»، كما شاهد العالم الكوريين الشماليين ينتحبون على زعيمهم بتاريخ كانون الأول 2011 بهذا الشكل، لأنهم لا يعرفون شيئاً عما يدور في العالم من حولهم، وبعدما نجح نظام الحكم الكوري الشمالي في وضع الشعب كله في الأسر وأحاطه بالأسوار. وفي المنطق نفسه أطلق على الإتحاد السوفياتي في السابق تعبير «الستار الحديدي»، أي ذلك الكيان الذي أحاط نفسه لعقود طويلة بستار، هو في النتيجة ستار خوف أكثر منه ستار حماية.

فالأنظمة الديكتاتورية هي أنظمة خائفة. وكل نظام مخابراتي هو نظام خائف، يرى الأعداء أينما كان، وهذا ما يقوده أحياناً كثيرة الى الهذيان والإنفصال عن الواقع.

واقع الحال بين اللبنانيين والسوريين ناتج مما خلفه النظام السوري من ذيول داخل سوريا وداخل لبنان، وهي ذيول لعلها وصلت الى حدود الإساءة الى علاقات الشعبين، بسبب كثافة الإعلام من جهة، وطول مدة الأزمات من جهة ثانية، فضلاً عن عدم الإختلاط الطبيعي كما هو الحال بين شعوب بلدان حرة، حيث لا حدود للتبادلات. وهذا ما حمل قادة 14 آذار في احتفالات المناسبات الى التمييز بين النظام والشعب في سوريا، تمهيداً لمرحلة جديدة من التعامل بين الشعبين.

ولذا فإن مستقبل العلاقة بين لبنان وسوريا هو رهن بمستقبل نظام الحكم السوري إذ لا يمكن ان تنشأ علاقة طبيعية بين البلدين في ظل نظام حكم لا يمكنه ان يعتمد الإصلاحات في الداخل أو في الخارج.

ذلك ان العلاقة مع لبنان، من منظار قيادة ذلك النظام، لم تكن علاقة بين بلدين جارَيْن سيديْن، كما هو حال سوريا مثلاً مع الأردن أو العراق، بل مع بلد تعاطى معه، بعد 1975-1976، على قاعدة أنه مكلف بمهمة إعادة الأمن والإستقرار إليه. وذلك في ظلّ الثنائية الدولية آنذاك، وصعود سوريا كقوة إقليمية يحسب لها الحساب بين واشنطن وموسكو، فضلاً عن باريس، العاصمة الغربية الأكثر إهتماماً تقليدياً بالشأن اللبناني. وما لبثت مصر السادات أن انسحبت من النشاط العربي التقليدي إثر زيارة رئيسها لإسرائيل في تشرين الثاني 1977. فأخذ المجال يفسح تدريجياً أمام النفوذ السوري، الذي غذاه حافظ الأسد بالبعد التاريخي المزعوم، مع توالي التطورات التي ساعدت، كما سبق الإشارة إليه، مثل حرب الخليج عام 1991، لتطلق يد سوريا في لبنان بصورة واضحة.

ولذا فإن ذلك النظام لم يكن بمستطاعه النظر الى لبنان كدولة جارة أو حتى شقيقة، بعدما امتد التعاطي السوري فيه الى مجالات غير محدودة، لاقاها بكل أسف تصرفات لبنانية ناتجة من عقلية تاريخية موروثة - لها عواملها - بعدم الإنضباط الوطني أمام أي سلطة خارجية، قريبة كانت أم بعيدة، مما شجع النظام السوري على التمادي، وبخاصة عندما كان «ضابط الأمن والاستطلاع في عنجر» يرى مكتبه مزدحماً بالشخصيات الطامحة الى المراكز السياسية أو الإدارية أو الأمنية. مع العلم أن من كان يحجم عن الذهاب الى عنجر أو دمشق، كان يستدرج إليهما بالوعيد أو التهديد.

- **طالما أنه مستمر في دمشق فهو مستمر في بيروت**

فطالما ان التغيير في سوريا لا يحصل، مع النظام أو بدونه فلا أمل في تغيير مسار العلاقة مع لبنان.

وإن نظرة سريعة على مجريات أحداث العالم والمنطقة تدل على ذلك.

فبين ذلك اليوم، في كانون الثاني 1976، حين بعث وزير خارجية أميركا الأسبق هنري كيسنجر برسالته الشهيرة الى رئيس الأركان السوري حكمت الشهابي -كما سبق- يقول له فيها ان «بإمكان السوريين أن يفعلوا ما يشاؤون من أجل التدخل (في لبنان) في سبيل وقف إطلاق النار والتحضير لتسوية سياسية...» وذلك اليوم الآخر في 27 تشرين الأول 2004، حين صرح مساعد وزير الخارجية الأميركي ريتشارد ارميتاج الى جريدة **الحياة** بقوله أن الحكومة الجديدة التي عينت في لبنان (حكومة عمر كرامي) هي «صنيعة دمشق»، هنالك مسافة طويلة. مسافة قطعها لبنان وقطعها أجيال من اللبنانيين، لم يعرفوا خلال السنوات الثلاثين الأولى من عمرهم (حتى تاريخ الإنسحاب) سوى ذلك الأفق السوري، الذي استمر يثقل عليهم يوماً بعد يوم.

وكان اللبنانيون يشاهدون كيف أن كل شيء تغير في العالم، ما عدا استمرارية الوجود السوري، والمنطق السياسي والإعلامي الذي رافقه. تفكك الإتحاد السوفياتي وسقط جدار برلين وانهارت أنظمة أوروبا الشرقية، وانتقلت الرئاسة الفرنسية من جيسكار ديستان الى فرنسوا ميتران (لولايتين) الى جاك شيراك (لولايتين)، الى نيكولا ساركوزي، ونشأ الإتحاد الأوروبي والعملة الموحدة، وتغير الرؤساء في أميركا من جيرالد فورد الى جيمي كارتر الى رونالد ريغان (لولايتين) والى جورج بوش الأب الى بيل كلينتون (لولايتين) والى جورج بوش الابن (لولايتين) الى باراك أوباما، وتغير الباباوات من بولس السادس الى يوحنا بولس الثاني، الى بينيدكتوس السادس عشر وتغير الحكّام في العالم كله تقريباً، وفي الدول العربية. يكفي أن نذكر أن حرب لبنان بدأت يوم كان أنور السادات رئيساً، وورثها حسني مبارك، كما أنها انتقلت في الأردن من الملك حسين الى ابنه

عبدالله، وفي السعودية من الملك خالد الى الملك فهد الى الملك عبدالله، وسقط شاه إيران عام 1979 وقامت الجمهورية الإسلامية، وانعقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وجرت مفاوضات أوسلو، واجتاح العراق الكويت مطلع عام 1992، وقتل اسحق رابين، ووقعت الإنتفاضات الفلسطينية، وانسحبت إسرائيل من جنوب لبنان في 25 آذار عام 2000، وحصل الإجتياح الأميركي للعراق في نيسان 2003. حصل كل ذلك في العالم، وسوريا بقيت في لبنان.

لأن نظام الحكم بقي في دمشق. كانت الأحداث، بشكل أو بآخر، تنتهي بأن تتحول لمصلحة استمراره. وطالما أنه مستمر في دمشق، فهو مستمر في بيروت. هكذا كانت المعادلة التي سلّم بها العالم، أو ما يعرف بالمجتمع الدولي. وضع لبنان على الهامش طويلاً. طويلاً جداً. والأحداث الإقليمية والدولية لم تؤثر على مركز سوريا الإقليمي وسياستها في لبنان، وكان حافظ الأسد في كل ذلك محظوظاً جداً، بعدما بدا أن الأمور كلها استقرت له في لبنان، فرفعت على محلة الرملة البيضاء في بيروت، ولسنوات، تلك اللافتة التي كتب عليها «ما بين لبنان وسوريا ما صنعه الله».

حصل ذلك قبل الوراثة وانتقال السلطة في دمشق من حافظ الأسد الى ابنه بشّار وبداية مرحلة جديدة. فالوارث كان شخصاً آخر، فكراً واسلوباً ونهجاً وشخصية. ومرحلته اللبنانية كانت مرحلة الفواجع والتغيير في لبنان أولاً ثم في سوريا، إبتداءً من 15 آذار في درعا، تاريخ اندلاع الثورة السورية.

الفصل الثالث

وراثة بشّار الأسد اللبنانية
شيراك وبوش ولبنانيو اميركا
... وأبواب الحرية المخضبة بالدماء

تلك المسافة التي اجتازها الرئيس سعد الحريري صبيحة يوم 19 كانون الأول عام 2009، ما بين مدخل القصر الرئاسي في دمشق، ومدخل مكتب الرئيس السوري بشّار الأسد، لعلها كانت أطول طريق قطعها في حياته.

هكذا رآها جميع من شاهد ملامح سعد الحريري يومذاك وهو يمد يده ليصافح بشّار الأسد وقرأ التفاعلات داخل نفسه، ما بين طيف والده الرئيس الشهيد، ووجوم آلاف الوجوه التي كانت تراقب ذلك المشهد، بكل ما انطوى عليه من مشاعر، وما يحمله من معان ، لم يكن لدى سعد الحريري ما يدعوه معها الى تجاوز ذاته، إلا ما قضته مصلحة البلد الذي يرأس حكومته وسلطته الإجرائية، وذلك على خلفية وساطة دولة عربية عزيزة عليه وعلى اللبنانيين هي المملكة العربية السعودية، في مشروع التعاون بين المملكة وسوريا بغية إزالة العراقيل أمام معالجة القضايا اللبنانية.

كانت تلك اللحظة تاريخية وصفها الرئيس سعد الحريري في ما بعد بأنها عضّ على الجرح، لأن مصلحة لبنان تطلبت ذلك. وبالطبع رآها بشّار وحلفاؤه

اللبنانيون على الشكل التقليدي للسياسة السورية في لبنان، عندما أخذت تتردد في بيروت عبر بعض الإقلام، عبارات من نوع أن سوريا مستعدة لاحتضان سعد الحريري.

حدث ذلك في وقت كانت سوريا لا تزال على مركزها إقليمياً ودولياً، وبخاصة بعد المصالحة معها التي قادها الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز في الكويت بتاريخ 19 كانون الثاني 2009، من جهة (تبعتها قمة مصغرة في الرياض بتاريخ 11 آذار 2009) وقرار الرئيس باراك اوباما بإرسال سفير أميركي الى دمشق، مقتدياً بالدبلوماسية التي انتهجها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بعد عام 2007، في الإنفتاح على سوريا بدل مقاطعتها، أملاً من جهة في تسهيل حل عدد من مشاكل المنطقة كانت سوريا طرفاً مباشراً أو غير مباشر فيها، معلناً أو غير معلن، ومن جهة ثانية في محاولة ابعادها عن التحالف مع إيران الذي وقعت الدبلوماسية الغربية كلها في فخ الوهم فيه. وذلك بالإضافة الى تسهيل معالجة العلاقة مع لبنان.

وبالرغم من أن كلاً من نيكولا ساركوزي وباراك اوباما قد خلفا في رئاسة بلديهما جاك شيراك وجورج بوش الابن، اللذين اختبرا جيداً سياسة بشّار وشخصيته الملتبسة، إلا انهما ظنّا، مثل بعض من يُقْبِل على مسؤولية جديدة، ان سياسة سلفه كانت خاطئة، وانه هو الذي يملك مفتاح الصواب. ولعل الحدّة التي وصل إليها نيكولا ساركوزي في موقفه الحاسم والجذري من بشّار الأسد ونظامه بعد اندلاع الثورة السورية في آذار 2011، تكمن ربما في النقمة على نفسه أكثر مما هي على بشّار الأسد، لأنه وقع في ذلك الفخ السوري، الذي عبّر عنه وزير خارجيته السابق برنار كوشنير في بيروت، وأوقع معه البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير، عندما طلب إليه عام 2008 أن يضع لائحة بأسماء مرشحين لرئاسة الجمهورية، وأنه بمجرد أن يفعل ذلك، ستفتح أبواب مجلس النواب التي

كانت مقفلة منذ أكثر من سنة، لانتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وكان غضب نيكولا ساركوزي شديداً. ولعله كان يكفيه ان يستفيد من خبرة سلفه جاك شيراك بهذا الصدّد قبل ان يبادر الى اعتماد سياسة معاكسة له على أكثر من صعيد، وبخاصة في الشرق الأوسط وإزاء سوريا.

أما باراك اوباما، الذي حاول انتهاج سياسة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، عبّر عنها في خطابه التاريخي في جامعة القاهرة بتاريخ 4 حزيران 2009، من ضمن رؤية متقدمة رحب بها العالم أجمع، ونال على أساسها جائزة نوبل للسلام في 9 تشرين الأول 2009، فإن رؤيته تلك، وإن كانت أكثر تقدماً وشمولاً، إلا انه، اهتدى أيضاً الى الواقع السوري، وربما بمساعدة السفير الأميركي السابق في لبنان جيفري فيلتمان الذي أصبح مساعداً لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون لشؤون الشرق الأوسط، وكان قد خبر على مدى سنوات خدمته في لبنان ما بين تموز 2004 وكانون الثاني 2008، مرحلة بشّار الأسد اللبنانية، وشاهده اللبنانيون يشترك في جنازات الشهداء الذين توالى سقوطهم، الى جانب سفير فرنسا يومذاك برنار ايمييه.

فبشّار الأسد ورث والده حافظ الأسد، ولكن ما كان معنى تلك الوراثة؟

• «من يقتل شعبه يكن مجنوناً!»

قبل عشر سنوات من قيام الإنتفاضات العربية على الجمهوريات الملكية، كانت الوراثة، التي أعدّ لها حافظ الأسد بعناية دقيقة، وبخاصة بعد مقتل وارثه الأول باسل في حادث سيارة عام 1994، قد دخلت في مسار نظام الحكم السوري. فالوارث هو بشّار، وهو أصبح رئيساً بدون ارتفاع أي صوت داخل سوريا، إذ تم تعديل الدستور فوراً قبيل إعلان انتخابه وبدون اعتراض من أي من نواب

مجلس الشعب، لكي يتمكن ابن الرابعة والثلاثين من عمره، من أن يصبح رئيساً، في الوقت الذي نصت فيه المادة 83 من الدستور السوري على أن المرشح للرئاسة يجب ان يكون قد أتـمّ الأربعين.

فالدساتير، في أنظمة حكم من النوع السوري، هي لخدمة النظام، وليست للتقيّد بأحكامها.

وكان الملك عبدالله ورث والده الملك حسين في الأردن قبل ذلك في شباط 1999، ومحمد السادس والده الحسن الثاني في المغرب في تموز عام 1999، مما سهـّل المقارنات حول «الوارثين الشباب» في البلدان الثلاثة، بالرغم من الفوارق الكبيرة بين أنظمة الوراثة الملكية المنصوص عنها في دساتير الملكيات، ونظام الحكم السوري.

ولكن وراثة بشـّار لأبيه فتحت شهية الأنظمة الأخرى المشابهة في كل من مصر وليبيا واليمن. أما في تونس، فإن السطوة الكبيرة التي أخذت تتمتع بها زوجة زين العابدين بن علي، ليلى طرابلسي، يعود سببها الرئيسي، الى أنها قد تمكنت، بعد سنوات من زواجها منه بالرغم من تجاوزها الأربعين، من أن تنجب له صبياً، إذ قبل ذلك لم يكن له سوى بنات منها ومن زوجته السابقة. وقاده هذيان السلطة الى أحلام الإستمرار عبر ذلك الصبي الصغير الذي أخذه معه الى منفاه السعودي.

على أن بشـّار الأسد لم يرث حكماً عادياً، بل أنه ورث نظام حكم تشغله قضية أساسية هي تأمين الإستمرار. وكان ذلك هاجساً عميقاً عند مؤسس النظام الذي كان يدرك جيداً معنى وصول الأقلية التي يمثلها الى مركز القرار الأول في السلطة في سوريا للمرة الأولى في تاريخها. لأنه، حول هذا الوضع، ترتبت نتائج عديدة على السياسة السورية الداخلية والإقليمية والخارجية، كون القرار، وإن كان مغلفاً بالعقائدية البعثية أو بالإلتزام القومي التقليدي لسوريا، إلا أن خلفيته غير المعلنة

كانت دائماً هواجس ذلك الإنتماء الى تلك الأقلية الطائفية، والتي كان لا بدّ من حماية وجودها في نظام الحكم.

وعندما حدث التوريث في حزيران عام 2000، اتخذ النظام السوري منحى مختلفاً عن العوامل التي تضافرت لقيامه. فالتوريث جعل العنصر العائلي والطائفي متقدماً على حزب البعث، وعلى كل التحولات التي قضت في خريف 1970 بإقصاء صلاح جديد وتسلم وزير الدفاع حافظ الأسد مقاليد السلطة، عبر رئاسة الحكومة، ثم رئاسة الجمهورية في السنة التالية.

فحافظ الأسد كان يعيش قلق وراثته وصراعه مع شقيقه رفعت، الذي عين نائباً للرئيس عام 1984 بعد صراع علني، زاد في حذره من هوية خليفته. ويجمع المحللون العرب والأجانب اليوم، وبخاصة بعد إندلاع الثورة ووصول عمليات المواجهة الدموية فيها الى حالات غير مسبوقة، بأن قرار التوريث كان النقطة الفاصلة في مسار نظام الحكم السوري والتي ترتب عليها الكثير مما حصل بعد ذلك.

فإذا كان صحيحاً أن نظام الحكم السوري ارتكز بصورة رئيسية على شخص الرئيس، عملياً ودستورياً، إلا أن حافظ الأسد كان يراعي التوازنات القائمة داخل هذا النظام. وقد ذكر الصحافي باتريك سيل[1]، ونقلاً عن هنري كيسنجر أنه «بعد ساعات عدة من المحادثات الشخصية بين الإثنين، التي غالباً ما كانت تمتد حتى ساعة متقدمة من الليل، كان الرئيس السوري يدعو مساعديه المقربين منه، العسكريين والمدنيين، ثم يطلب من كيسنجر عرض جولة المحادثات كلها مرة أخرى. فهو عن طريق إرغام زملائه على سماع كل ما جاء في المناقشات،

(1) في حديث له الى مجلة المجلة بتاريخ آذار 1984.

كان الأسد يقوم بأكثر من التفاوض مع كيسنجر، بل أكثر من إلزام مستشاريه بهذه المناقشات. إذ كان يقوم في الواقع بتعزيز قاعدة قوته الداخلية. وكما يعلق كيسنجر نفسه: «لقد كانت سياسة داخلية فعالة على حساب الكثير من ليالي الأرق التي عانيتها». وأضاف باتريك سيل «أنه تحت هرم السلطة يقبع نحو 20 إلى 30 شخصاً يشكل كل منهم مصدراً للنفوذ والسلطة، كل على طريقته الخاصة. ويقوم الرئيس الأسد باستشارة هؤلاء على أساس منتظم، حيث يصغي إلى ما يقولونه، ولكنه يقوم في الوقت ذاته بتوزيع السلطة عليهم بشكل متساو حتى يحفظ التوازن بينهم. وعلى مثل هذا التوازن بين القوى المتنافسة، يركز الأسد سلطته الخاصة. وكسيد لحبائك وتعقيدات السياسة السورية، يسعى الأسد بانتظام إلى التوفيق بين الجماعات المختلفة التابعة له ذات المطامح الواضحة، أو التي لها اهتمامات وتطلعات خاصة. وهي استراتيجية حافظت على وضعه في رأس السلطة فترة أطول من أي من الذين سبقوه على الزعامة السورية».

من هنا جاءت مسألة التوريث كأنها ضربت هذه التوازنات داخل النظام، والتي لم يكن بمستطاع الرئيس الجديد ممارستها، أولاً لأن المكمـِل ليس مثل المؤسس لا في الشخصية ولا في الظروف، وثانياً لأن أحداثاً جديدة طارئة دخلت على مسار النظام، مثل الإجتياح الأميركي للعراق في ربيع 2003، ووجود النظام نفسه منساقاً في محور إقليمي قيد خياراته، فعزلت سوريا إقليمياً ودولياً، ومع قرار المزيد من الإمساك بالورقة اللبنانية بالدرجة الأولى، للمساومة بها إذا قضت التطورات بذلك.

فبشار ورث إذا على الصعيد الداخلي نظام حكم بمضمون مختلف عن ذاك الذي أسسه والده. وورث مركز سوريا في المنطقة، والمشاكل الطارئة بالنسبة إليها. وورث لبنان وفهم ذلك كورقة بين يديه.

فلم يكن بمستطاع الوارث تقليد المورث، فالحمل على بشـّار كان ثقيلاً جداً إن لجهة ما ورث وإن لجهة ما استجد. فضلاً عن أن الحقبة الأولى للألفين، حفلت بتحولات جذرية في العالم على الصعد السياسية والعلمية والإقتصادية، لم يعد ممكناً معها الإرتكاز على المقومات التقليدية لنظام الحكم السوري، بعدما وصل عدد سكان سوريا الى 23 مليون نسمة في حين لم يكن ليصل الى الخمسة ملايين في ستينات القرن الماضي، وتأخرت عن اللحاق بهذه التحولات كل السياسة الإجتماعية والتربوية والإقتصادية السورية، وتبين إزاءها انه ليس في سوريا تراث دولة تعمل على تلك المستويات. بل هنالك نظام حكم فقط.

ولا يفيد في شيء البحث عمـّا إذا كان بشـّار صاحب تطلعات اصلاحية أم لا، وعمـّا إذا كان راغباً بذلك وغير قادر عليه، وإذا كان من يسمون بالحرس القديم هم الذين حالوا دون المضي في عمليات الإصلاح، والتي كان سيندرج فيها حكماً تصحيح العلاقة مع لبنان. أولاً لأن العلم السياسي يقيس السياسة بالنتائج وليس بالنوايا، وثانياً لأن أحوال ما حصل في سوريا ابتداءً من آذار 2011، تجاوز كل ذلك. ومن العبث بمكان التفريق بين بشـّار الأسد ونظام حكمه، كما حاول هو نفسه ان يصور ذلك في مقابلته الشهيرة مع الإعلامية الأميركية باربرا والترز على محطة الـ ABC الأميركية بتاريخ 7 كانون الأول 2011، عندما تبرأ من مسؤوليته إزاء أعمال القتل التي قامت به قواته، وعندما قال بأنه «ما من حاكم في العالم يقتل شعبه إلا إذا كان مجنوناً...».

ورث بشار لبنان، لا بعقلية حافظ الأسد، بل بعقليته هو. فاختصر ذلك الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك بالوصف التالي[1]:

(1) الجزء الثاني من مذكراته الزمن الرئاسي 2011، الصفحات 506 وما يليها.

«قبل وفاة حافظ الأسد بوقت قصير في شهر حزيران 2000 والذي كنت أقيم معه علاقات جيدة بالنظر الى وزن سوريا في المنطقة ونفوذها في لبنان قال لي: «اعتبر بشّار مثل ابنك، وعامله على هذا الأساس». وعندما قام بشّار بزيارة لباريس في السنة التالية اسّر إليّ: «انك تعلم ان والدي كان يعتبر أن عليّ أن أكون مثل ابنك بعد غيابه، واني اتمنى بالتالي ان تكون لنا علاقة من هذا النوع. ولكن الإستعدادات الحسنة هذه لم تدم طويلاً». وتابع جاك شيراك في سرد علاقاته ببشّار الأسد: «تبين لي بسرعة اني لم أجد قرب بشّار الأسد نوعية العلاقات التي كنت اقيمها مع والده منذ لقائنا في دمشق عام 1996، والتي تأكدت منها بعد سنتين من ذلك عندما استقبلته في باريس. فحافظ الأسد، إذا كان قاسياً وعنيداً وغير قابل للإمساك به، إلا أني كنت أجد فيه رجلاً يحترم كلمته ومحاوراً مخلصاً في الحوار مع فرنسا [...] وهو أدرك ان فرنسا وقفت الى جانب الذين يبحثون عن سلام عادل ودائم. وهذا لا يمكنه ان يتحقق إلا إذا التزمت الأطراف بشروط دقيقة كنت اذكّر بها حافظ الأسد كما السلطات الإسرائيلية عندما تتوافر لي الظروف. إذ لا يمكن ان يكون هنالك من تسوية سلمية إلا بمبادلة الأرض بالسلام، وهو يجب ان يطبق في الجولان السورية والأراضي الفلسطينية، ولبنان الذي يجب ان يستعيد استقلاله وسيادته [...] فلبنان الذي تولي فرنسا عناية خاصة بمصيره، تنتظر في الوقت ذاته من كل سوريا وإسرائيل نفس الإحترام لسيادة أراضيه، وان على كل منهما وقف احتلالها لها. وبالمختصر فإن انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني يجب ان يترافق مع انتهاء الوصاية السورية المفروضة على سائر الأراضي منذ 1989 وفق اتفاق الطائف»[1].

(1) والحقيقة ان الوجود السوري يرجع الى 1975، والدخول الرسمي للجيش السوري الى لبنان عام 1976، وفق ما ورد في الفصل الأول، ولكن جاك شيراك اراد ان يلمح الى ما ورد في اتفاق الطائف حول اعادة انتشار القوات السورية.

وتابع شيراك يقول: «ان حافظ الأسد الذي لا يجهل هذا المطلب[1]، حرص، بأسلوب ماهر على ان يستمزجني في «تعيين» الرئيس اللبناني الجديد، وطلب مني ان ازوده خمسة أسماء يختار من بينها واحداً. وأدرجت بينها اسم الجنرال إميل لحود الذي كانت له في وقتها سمعة جيدة، والذي فرضته دمشق بالنتيجة، قبل ان يتبين سوء هذا الإقتراح، لأن إميل لحود، بشخصية دون الوسط، تفتقر الى الرؤية والكاريسما، لم يكن له من هم إلا البقاء في السلطة بشكل يؤمن استمرار الوجود السوري الذي لم يعد يتحمله الشعب».

• قصة ولادة القرار 1559... كما رواها جاك شيراك

وبعدما ذكّر شيراك بأنه كان رئيس الدولة الغربي الوحيد الذي حضر الى دمشق للمشاركة في جنازة حافظ الأسد، قال ان القرار ذاك اتخذه اعتباراً من حرصه في الحفاظ على تفاهم مع سوريا بما يخدم قضية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك تحرر لبنان.

وعندما حاولت فرنسا بعد ذلك، وابتداءً من عام 2001 حثّ دمشق على انتهاج سياسة جديدة مع لبنان، وبخاصة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، تبين للرئيس شيراك ان بشّار الأسد، بدل ان ينتهج سياسة متساهلة، عمد الى إحكام القبضة على لبنان، بعدما ظهر ان فريقه وهو شخصياً يستفيدون منه في كل النواحي، مستغلين لمصلحتهم فوائد احتلال سياسي واقتصادي. فلم يبقَ إذذاك شيء من أمل الإنفتاح والتجدد الذي أثاره عند وصوله، والذي جعله يبدو كرئيس دولة شاب تقدمي. فانغلق على نظام سلطة تحوط به دائرة عائلية وطائفية،

(1) في محاولة لتحييد فرنسا عن المطالبة بالإنسحاب.

«وحينذاك بدا ذلك «الابن» المفترض، الذي تخوف حافظ الأسد على الأرجح من عدم كفاياته وضعف شخصيته، فطلب مني ارشاد خطواته الأولى واحاطته بالنصائح، انه لا يستمع إلا لآراء الذين لا يعارضون خططه، أو لا يحاولون ثنيه عن منطق الإستبداد والسيطرة، والذي قطع كل أمل بتطور النظام السوري».

في ذلك الفصل من مذكرات جاك شيراك التي نشرها بعد ست سنوات من استشهاد صديقه الرئيس رفيق الحريري، يروي الرئيس الفرنسي السابق تفاصيل مهمة عن تلك المرحلة، وبخاصة عن القرار 1559، وعن التحقيق الدولي في جريمة استشهاد الرئيس الحريري.

ولكن قبل ذلك لا بدّ من القول ان العلاقة التي نشأت في تضافر ظروف مؤاتية، بين رفيق الحريري وجاك شيراك، قادت الروابط المميزة بين لبنان وفرنسا، الى ترجمات عملية مهمة، نتيجة العلاقة الشخصية المباشرة والمسهّلة بينهما، وذلك ابتداءً من بداية التسعينات، وقبيل وصول الرئيس رفيق الحريري الى مركز رئاسة مجلس الوزراء. فهي بدأت عندما كان جاك شيراك لا يزال عمدة لمدينة باريس، وزعيماً للحزب الديغولي، وبعد تجارب عديدة له في مراكز السلطة كوزير ابتداءً من العام 1969 مع الجنرال شارل ديغول وكرئيس للحكومة مرتين، وكمرشح لرئاسة الجمهورية التي لم ينجح في الوصول إليها إلا في المرة الثالثة في أيار 1995.

وعلى مدى عشر سنوات، ما بين 1995 و 2005، توطدت العلاقة بين الرجلين على المستويات السياسية والشخصية وحتى العائلية، بما انعكس ايجابياً على صعيد العلاقة الثنائية بين البلدين في مجالات التعاون المختلفة، وفي دعم لبنان إثر إعتداء 1996 الإسرائيلي، وفي مؤتمرات باريس 1 وبخاصة باريس 2 قبل ان ينعقد المؤتمر الثالث في السنة الأخيرة من ولاية الرئيس شيراك.

ولكن لبنان لم يكن وحده المستفيد من ذلك بل استفادت أيضاً سوريا، التي

تصرف الرئيس رفيق الحريري أحياناً كثيرة كأنه وزير خارجية لها، عندما فتحت امامها الأبواب الأوروبية بفضل مساهمة كبيرة منه، لأنه كان يعتقد انه كلما تسهلت علاقات سوريا مع الغرب، ومع أوروبا تحديداً، فإن ذلك سينعكس إيجاباً على لبنان. إذ بفضل علاقة الحريري–شيراك، ونفوذ شيراك الأوروبي، تم التعاطي مع سوريا من زاوية مفهوم إيجابي للعلاقة معها ان على صعيد الإتحاد الأوروبي أو في العلاقات الثنائية، وهذا ما كان يدركه حافظ الأسد، خلافاً لما جرى بعد ذلك وبخاصة إثر صدور القرار 1559، وبداية ظهور نقمة خاصة على باريس – وواشنطن – عبّر عنها يومذاك عدد من «حلفاء» سوريا في لبنان عندما صرح بعضهم، في خريف عام 2004 «إما دمشق، وإما باريس وواشنطن» في سياق اجواء ذلك الإنغلاق الثقيل على السياسة الخارجية اللبنانية، والتي ارادها هؤلاء منفتحة على دمشق وحدها، فتم أسر السياسة الخارجية ووزراء الخارجية، في منطق تلك الوصاية، لسنوات غير قصيرة.

وعندما تولى الرئيس رفيق الحريري رئاسة مجلس الوزراء مجدداً إثر انتخابات عام 2000 بعدما بلغت الحملات عليه، وعبر تلفزيون لبنان الرسمي بالذات حداً غير مسبوق، كانت معاناته الشخصية ومن خلال الممارسات السورية في لبنان قد وصلت الى درجة لا تحتمل. وكان معاونوه والمقربون منه يدركون مداها، وهو يلمس يومياً الممارسات السورية في لبنان، والتي لم تعد تطاق، في ذلك التصعيد الذي وصل حد الهذيان[1] كما وصفه قبل ذلك، كان لا بدّ من عمل دولي لإنقاذ لبنان، اعتماداً على صداقات لبنان الدولية، والتي كان الرئيس رفيق الحريري عرفها ودعمّها من خلال زياراته الى مختلف انحاء العالم، وبخاصة مع الفرنسيين

(1) راجع بداية الفصل اللاحق المخصص للعلاقة مع البطريرك صفير والمسيحيين.

والأميركيين. فكان القرار 1559.

هذا القرار الذي قد تظهر المحكمة الخاصة بلبنان ما إذا كان من المسببات التي أدت الى استشهاد الرئيس رفيق الحريري أم لا، ترددت في شأنه روايات كثيرة. ولكن الأكيد في ذلك أن المسؤولين الدوليين الكبيرين اللذين كانا وراء الدفع الى إقراره هما جاك شيراك وجورج بوش الإبن. وقد شهد بذلك كل من جاك شيراك وكوندوليزا رايس عبر مذكراتهما.

يروي جاك شيراك قصة ذلك القرار في مذكراته فيقول:

«في مطلع سنة 2004، بدأنا رفيق الحريري وأنا ننظر في احتمال عرض الموضوع على مجلس الأمن الدولي بغية الحصول على قرار يفرض على سوريا سحب قواتها من لبنان. بعدما تبين انه لم يعد هنالك من حل آخر. ولكن الوصول الى هذا القرار لم يكن متيسراً إلا في إطار تعاون وثيق مع الولايات المتحدة. وإذا كنا على عدم وفاق حول المسائل المستعملة لحل المشكلة العراقية، إلا إننا بالمقابل، كنا نتشارك في التطلعات إياها في ان تحل الديموقراطية في بلدان الشرق الأوسط، والإلتزام بمبادئ الشرعية الدولية التي يتجاهلها البعض، وفي طليعتهم سوريا».

ويتابع شيراك:

«ان التقارب الذي بدأ يتحقق بين باريس وواشنطن ابتداءً من ربيع 2004، بغية معالجة الخلاف الذي نشأ بيننا موقتاً بسبب العراق، شجعني على استشراف إمكانية اتفاق حقيقية حول لبنان، كما حول إيران».

و«بتاريخ 5 حزيران (2004) خلال زيارة الرئيس جورج بوش الى فرنسا بمناسبة احتفالات الذكرى الستين للإنزال في النورماندي، كانت مناسبة، اثناء العشاء الرسمي الذي اقيم على شرفه في الإليزيه، لأن أفتح معه موضوع لبنان

(في سياق موضوع «الشرق الأوسط الكبير»[1]، (الذي كانت لشيراك إزاءه تحفظات)، والذي لم يكن مدرجاً في المباحثات المعدّة بين فريقينا الدبلوماسيين. فقلت له: «في الشرق الأوسط ديموقراطيتان، إحداهما قوية وهي إسرائيل، والثانية ضعيفة وهي لبنان. فيجب مساعدته». فبدا جورج بوش متفاجئاً، وعلى معرفة قليلة ببلد لم يظهر تجاهه حتى الآن اهتماماً كبيراً. فشرحت له فائدة دعم الدولة اللبنانية بحيث تستعيد استقلالها إزاء سوريا وإزاء «حزب الله» الذي استعاد كل قوته في الجنوب إثر الإنسحاب الإسرائيلي. قلت له ان انتخابات رئاسية ستجري في لبنان في الخريف، وان ذلك سيكون مناسبة لهذا البلد من أجل انطلاقة جديدة إذا لم يكن الرئيس الجديد، مثل العادة، مفروضاً من دمشق، فالسوريون سيحاولون إعادة انتخاب الرئيس الحالي إميل لحود بعد تعديل الدستور. ولكني لاحظت بكل انتباه تصريحات كل من كولن باول وكوندوليزا رايس حول ضرورة اجراء انتخابات حرة بدون اي تدخل خارجي، وانه بين شروط رفع القيود الأميركية عن سوريا هنالك الإنسحاب من لبنان، فلنعمل على ذلك».

وتابع شيراك سرد روايته لولادة القرار 1559: «وافق الرئيس بوش على الفور، واقترح أن يبدأ كوندوليزا رايس ومستشاري «غوردو – مونتانيه -Gourdaut

(1) المرجع نفسه الصفحات 513 – 514:

«Informé en février 2004 des plans de l'administration américaine en faveur d'un futur «Grand Moyen-Orient», j'ai d'abord accueilli ce projet avec de grandes réserves, considérant que ce concept global n'épousait pas la réalité d'un espace géopolitique aussi vaste, allant de Rabat à Kaboul. Je restais convaincu, de surcroît, qu'aucune évolution d'ensemble ne pourrait être obtenue si l'on ne parvenait pas à résoudre au préalable le conflit israélo-palestinien.».

Montagne العمل في أسرع وقت ممكن في سبيل الإتفاق على السلوك الذي يجب اتباعه».

وذكر الرئيس شيراك بأنه خلال صيف 2004، عندما كان مستشاره المذكور أعلاه ومندوب فرنسا في الأمم المتحدة جان-مارك دو لا سابليير Jean-Marc de la Sablière يعملان مع زملائهما الأميركيين حول مشروع القرار الذي يوجب اجراء انتخابات حرة والإنسحاب غير المشروط للجيش السوري، إذا بردّ الفعل التي قال شيراك انه توقعه مع رفيق الحريري يحدث في بيروت، حين تفاهم بشّار الأسد مع «صنيعته» إميل لحود على تعديل الدستور. وعندما أبدى رئيس الحكومة رفيق الحريري إستياءه من هذه العملية، إستُدعي الى دمشق بتاريخ 26 آب، بعد أيام قليلة من إستقباله لموريس غوردو- مونتانييه، من أجل قراءة أخيرة لمشروع القرار.

• ... والتصويت عليه

وهنا روى جاك شيراك الحادثة المعروفة والتي تمّ تداولها بشكل واسع منذ تاريخ ذلك اللقاء وعمّا دار فيه والكلام التهديدي العنيف الذي صدّر عن بشّار الأسد مباشرة للرئيس رفيق الحريري ولعائلته ولوليد جنبلاط ... ولجاك شيراك أيضاً. جرى ذلك الحديث بحضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام، الذي أكدّ في كانون الأول 2005 مضمون حديث ذلك اللقاء أمام لجنة التحقيق الدولية.

وأضاف شيراك في معرض سرده لمجريات تلك الأحداث المثيرة، والتي تبين في ما بعد أنها كانت مصيرية، انه عندما اطلع مساء اليوم نفسه من الرئيس رفيق الحريري على ما دار في اللقاء، بادر الى الطلب إليه إتخاذ أقصى درجات التنبه لأمنه

وتغيير مسارات تحركاته وحتى عدم الخروج من مكتبه، والتفكير حتى بالإبتعاد عن لبنان، وفي الوقت ذاته اتفق معه على ضرورة تسريع مشروع قرار مجلس الأمن. فاستمرت الإتصالات الفرنسية-الأميركية قائمة، بالرغم من انشغال الرئيس جورج بوش ومعاونيه بالحملة الإنتخابية للولاية الثانية، ولجأ جاك شيراك الى صديقيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والصيني هيو جينتاو، اللذين كانت تربطه بهما علاقات ممتازة، في سبيل عدم استعمال بلديهما حق الفيتو في مجلس الأمن. وهكذا في 2 أيلول 2004 وافق المجلس على القرار بأكثرية تسعة أصوات مقابل امتناع ستة، بينها الصين وروسيا والجزائر. وفرض القرار انسحاب القوات السورية وحل جميع الميليشيات العاملة على الأراضي اللبنانية، وإجراء انتخابات رئاسية وفق الأحكام الدستورية اللبنانية، بعيداً عن أي تدخل خارجي.

وفي اليوم التالي كما يتابع شيراك، أقدم بشّار الأسد، بعد محاولات حتى اللحظة الأخيرة، وعبر الحكومة الإسبانية للحؤول دون ذلك التصويت، على عدم اعتبار القرار، وفرض التمديد لإميل لحود. وانصب غضبه على رفيق الحريري الذي اعتبره المحرض الأساسي على المؤامرة المدبرة بينه وبين فرنسا التي اعتبر انها خانته فبدأت الإغتيالات في بيروت، وفي 21 تشرين الأول استقال رفيق الحريري ليتزعم المعارضة. وفي نفس الوقت قرر شيراك إرسال أحد الأشخاص الذين يثق بهم وهو برنار ايمييه، كسفير في بيروت.

وفي وصف دقيق من ثمّ، يروي جاك شيراك تفاصيل المرحلة اللاحقة، ابتداءً من مطلع تشرين الأول حتى استشهاد الرئيس رفيق الحريري، يقول: «كان بشّار الأسد، بالرغم من ايعازات الأمم المتحدة، مصمماً على ابقاء الضغط التهديدي على لبنان. ففي مطلع سنة 2005 خصّ الدبلوماسي النروجي تيري رود لارسن المكلف بمتابعة الإشراف على تنفيذ القرار 1559 باستقبال شتائمي. وعندما

استقبلت كوندوليزا رايس في 8 شباط 2005 أعربت لها عن قلقي إزاء سياسة الحد الأقصى التي يمارسها النظام السوري الذي أظهر انه مستعد لكل شيء مقابل ألاّ يتغير شيء في لبنان، بما في ذلك الدعم المادي للمنظمات الإرهابية لزعزعة هذا البلد نهائياً. وأضفت قائلاً لها: لا يمكننا ان نسمح بخنق الديموقراطية اللبنانية، ولذا يجب تهديد سوريا بعقوبات مالية جديدة، وهي الوسيلة الوحيدة للنيل من ذلك الفساد الذي اقيم بين دمشق وبيروت. يجب علينا فرض تطبيق القرار 1559، فالمتشددون السوريون سوف يضعفون إذذاك، وليس لنا أي مصلحة بأن نرى هلالاً شيعياً بين إيران وحزب الله مروراً بالعراق وسوريا. فأبدت وزيرة الخارجية الأميركية موافقتها التامة على تطبيق الإجراءَات التي اقترحتها. ولكن مأساة لم تكن في الحسبان بالرغم من توقعها حدثت لتغير مجرى التاريخ اللبناني».

وروى الرئيس الفرنسي السابق بعد ذلك كيف تلقى نبأ اغتيال صديقه رفيق الحريري ظهر يوم 14 شباط 2005، حين كان يرأس اجتماعاً في قصر الإليزيه، فوصف الاغتيال ذاك بأنه «من اسوأ صدمات حياتي، إذ شعرت بأن اغتيال رفيق الحريري كأنه لشقيق لي، لشقيق كان مصيره يقلقني منذ أشهر عدة، والذي حاولت جاهداً ان انبهه مرات عدة للتهديدات التي كانت تستهدفه [...] وآخر مرة التقيته في باريس قبل اسبوعين من اغتياله قلت له: كن حذراً، انهم مجرمون قادرون على كل شيء».

وانتقل فوراً بعد ذلك هو وزوجته برناديت الى منزل الرئيس رفيق الحريري الباريسي، ثمّ أصرّ على المجيء الى بيروت حيث أدلى بتصريح شهير، ذكر فيه من بين ما ذكر في الإدانة الشديدة للجريمة الرهيبة، بأن كل الضوء لا بدّ ان يلقى على ظروفها. وحمّل المسؤووليات بدون مواربة. ثمّ ذكر ماذا دار من حديث حول الجريمة مع الرئيس بوش في بروكسل في 25 شباط 2005، واتفاقهما على تحديد

المسؤوليات، وبأنه بعد شهر من ذلك انسحب الجيش السوري، وأعلن مجلس الأمن الدولي عن إنشاء لجنة تحقيق دولية. والتطورات اللاحقة لذلك معروفة.

- **«باريس وواشنطن حليفان موضوعيان ضدّ سوريا»**

وهكذا فإن الدور الفرنسي في اتخاذ القرار 1559، ثم في التعاطي الدولي مع الجريمة، والذي بقي شيراك ساهراً على مساره حتى انتهاء ولايته في أيار 2007، كان واضحاً وقوياً.

رواية الرئيس جاك شيراك تتطابق تماماً مع ما كتبته وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس في مذكراتها[1] بأنه خلال زيارة الرئيس بوش الى باريس عام 2003 (والحقيقة ان ذلك حصل عام 2004، لأن رايس روّت ظروف ولادة القرار بدون الدقة التاريخية التي رواها فيها شيراك ولكن مع تلاقي مضمون الروايتين). قالت:

«الرئيس شيراك تحدى الرئيس بوش خلال تلك الزيارة قائلاً له إنه يتحدث دائماً عن الديموقراطية في الشرق الأوسط، فلماذا لا نفعل شيئاً في ما يتعلق بالديموقراطية في لبنان، الذي كانت له نسبياً مؤسسات سياسية حرة، فعلينا تخليصها من سوريا. وأثار هذا الكلام فضول الرئيس بوش، فبدأنا أنا ومستشار الرئيس شيراك موريس غوردو مونتانيه بوضع استراتيجية، فركزنا على صدور قرار لمجلس الأمن الدولي يطلب انسحاب القوات السورية، محذرين دمشق من التدخل في الشؤون اللبنانية [...] وخلال تلك الليلة، والتي سمي فيها الرئيس بوش مرشحاً للحزب الجمهوري لولاية ثانية، كان هنالك تسعة اصوات مؤيدة

(1) *No Higher honor* (ما من شرف أكبر) في الصفحات 337 – 338 – 339.

بينما امتنع ستة عن التصويت، ولم يصوت أحد ضدّ القرار. وفي الواقع تحدثت اثناء الليل، في الثالثة فجراً مع وزير خارجية الفيليبين لأسمع منه الموافقة النهائية على التصويت».

وأضافت كوندوليزا رايس تقول: «لم يبد يومذاك ان القرار عنى الكثير. وفي الواقع ان دمشق سخرت منه معتبرة ان على الأمم المتحدة ان تتعاطى بشؤونها...»

حصل ذلك التعاون الأميركي-الفرنسي حول لبنان، في وقت كانت أوروبا كلها تقريباً، في وضع مناهض للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد ذلك الموقف الكبير للرئيس الفرنسي جاك شيراك بمعارضة حرب العراق، وعبر الخطاب التاريخي لوزير خارجيته دومنيك دو فيلبان في مجلس الأمن الدولي بتاريخ 14 شباط 2003 الذي قوبل بالتصفيق، وهو امر نادر الحصول في مجلس الأمن الدولي. وهكذا ذكرت جريدة **لوموند** في عددها الصادر بتاريخ 31 تشرين الثاني 2004 وتحت عنوان «باريس وواشنطن حليفان موضوعيان ضدّ سوريا» بأن إدارة بوش هذه هي أكثر الإدارات تعرضاً للمهانة في التاريخ ! وذلك في معرض تساؤل الكاتب، باتريس كلود، عن الخلفيات التي حملت فرنسا، الدولة الغربية الكبرى الأكثر تصميماً على معارضة الحرب الوقائية ضد العراق، على الإتفاق مع تلك الإدارة في موضوع لبنان وسوريا».

وما يجدر ذكره في هذا المجال، ان السياسة الفرنسية تجاه لبنان، قبل عام 2004 واتفاق شيراك - بوش بشأن لبنان، لم تكن سياسة فئوية، فجاك شيراك لم يكن يتكلم مع فريق لبناني دون غيره. فالتواصل مع الجميع هو الإرث الأبرز للسياسة الديغولية ليس فقط في لبنان بل في المنطقة العربية. وإذا كان شيراك قد نظر الى بشّار الأسد تلك النظرة التي سبقت الإشارة إليها، فهو اقام علاقة مع نظام والده ومعه هو أيضاً. فسوريا بشّار غضبت كثيراً بعد صدور القرار 1559، وكتب المحقق

الدولي سرج برامرتس في تقريره عام 2007 «ان الدور الذي يمكن ان يكون أداه رفيق الحريري وقادة سياسيون لبنانيون ودوليون في اعتماد هذا القرار [...] يحمل الفرضية التي تعمل عليها اللجنة وهي ان من المحتمل ان تكون هذه الأحداث قد أدت دوراً مهماً في تجهيز البيئة التي قادت الى ان تكوّن الدوافع لإغتيال الحريري».

ومن جهة ثانية لا ننسى ان فرنسا في عهد شيراك كانت راغبة في الإنفتاح على إيران وعارضت ذلك دول غربية وأميركا، وطرح يومذاك ان يقوم وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست بلازي بزيارة طهران، قبل ان يقوم الموفد الفرنسي جان كلود كوسران بزيارتها، في تموز 2007، وبعد زيارة صعبة له الى دمشق التي لم يستقبل فيها إلا لكونه كان سفيراً لفرنسا فيها.

ومن المعروف انه سبق لفرنسا ان اعترفت رسمياً بحزب الله أولاً عبر تفاهم نيسان 1996 حين دخلت كطرف دولي في ذلك التفاهم، ثم عند دعوتها لعقد مؤتمر سان كلو في 14 تموز 2007، التي كان ممثلو حزب الله من بين المدعوين إليه. ولكن السياسة السورية كان لها منطلقات وهواجس أخرى لم يكن بالمستطاع تغييرها، وبخاصة في ظل عمل المحكمة الدولية، وبانتظار انتهاء ولاية جاك شيراك، الذي حمله السوريون شخصياً نتائج تغيير السياسة الأوروبية-الأميركية إزاء سوريا، من منطلق شخصنة المسؤوليات، وفق منطق الأنظمة الشمولية.

• السياسة الخارجية المغيبة

كانت دمشق يومذاك، أي في خريف عام 2004، لا تزال تمارس السياسة بذلك الأسلوب المتعالي إياه، وبعدما دخل عنصر جديد على قضايا منطقة الشرق الأوسط، بعد الإحتلال الأميركي للعراق في ربيع 2003، وأصبح لدى سوريا واقع جديد، لم يحسن بشّار الأسد التعاطي معه في رأي جاك شيراك الذي نبهه الى

ذلك في تشرين الثاني 2003، عندما ارسل إليه مستشاره موريس غوردو- مونتانيه لينصحه باسم فرنسا وكذلك باسم ألمانيا وروسيا، بعدما تشاور شيراك مع كل من جيرهارد شرويدر وفلاديمير بوتين، بأن يتخذ مبادرة دبلوماسية تسمح لسوريا بالبرهان أنها دولة راغبة في السلام والاستقرار. مبادرة أياً كان نوعها كان لا بدّ ان تعني لبنان بالدرجة الأولى. ولكن بشّار، عوَضْ ان يلتقط هذه الفرصة، بادر الى سؤال المبعوث الفرنسي: «هل أنت حامل رسالة من الأميركيين؟» قبل ان يحمل بعنف على هؤلاء، متهماً إياهم بالعمل على اسقاطه. فلم يفهم بشّار، في رأي شيراك، انه كان من مصلحته الإتفاق مع فرنسا آنذاك في سبيل الخروج من العزلة ومن ذلك المحور الذي سميّ بمحور الشر...».

وهكذا استمر نظام الحكم السوري يتصرف عبر سياسة «الأوراق»، التي أضاف إليها الورقة العراقية. ولكن لبنان بقي في سلـّم أولويات نظام الحكم ذاك، وفق الإعتبارات المختلفة الآنفة الذكر، فتم التمديد للرئيس إميل لحود (تفاصيل ذلك الأسبوع الأخير من شهر آب في الفصل القادم)، وما لبث الرئيس رفيق الحريري ان قدم استقالته في تشرين الأول 2004، لتخلفه حكومة عمر كرامي، ثم بداية سنة 2005 في جو شديد التأزم والتوتر، وصل في ذروته الى يوم 14 شباط، ثم الى تلك الحركة الساطعة في تاريخ لبنان عبر الإنتفاضة التي اثارت إعجاب العالم كله، والتي كانت السبب المباشر، في رأي بشّار الأسد نفسه، للإنسحاب السوري، كما سيرد. ولا شك ان «الثورة اللبنانية» ألهمت الثورات العربية فيما بعد، عبر التمرد المشروع على الوضع القائم، ورفع الصوت ضد النظام القمعي والمخابراتي الذي أخذ يرخي بظله على مجمل الحياة العامة اللبنانية، مدخلاً لبنان واللبنانيين في الخوف، خلافاً لتاريخهم المعروف في الحرية، والذي كان من الصعب على مسؤولي النظام السوري وضباطه إدراك خصائصه والعمل بموجبها.

وكان بشّار الأسد، يخالف ما وعد به لدى انتخابه عندما تحدث عن وضع اسس جديدة للعلاقات اللبنانية-السورية في خطاب القسم الذي أدلى به في 17 تموز 2000، عندما دعا الى بناء علاقة بين لبنان وسوريا تكون نموذجاً للعلاقات بين البلدان العربية، بحيث تحقق المصالح المشتركة «بالشكل الذي نطمح إليه في كلاّ البلدين...».

ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق، إذ ما لبث بشّار ان انتهج سياسة الوصاية إياها، متعامياً عن المتغيرات الإقليمية والدولية، إن عبر استقباله دورياً لشخصيات سياسية وحكومية ونيابية لبنانية باستمرار، الى حد وصف الصحافة اللبنانية لذلك «بإستقبالات بشّار الأسد اللبنانية»، وإن عبر ممارسات ضباط المخابرات السوريين في لبنان، وإن بطريقة مجيء بشّار الى بيروت لحضور مؤتمر القمة العربية عام 2002، التي وإن كانت للإشتراك بمؤتمر القمة، إلا أنه تصرف يومذاك كأنه لم يحضر الى دولة ذات سيادة بل خاضعة لنفوذه، مما زاد في تراكم المشاعر المعادية لمجمل الممارسات السورية في لبنان.

كان اللبنانيون في تلك الأثناء يراقبون وينتظرون. يراقبون اشتداد القبضة عليهم وعلى بلدهم في المجالات كافة، وذلك في وقت تنامت فيه ظاهرتان وهما العولمة ووسائل التواصل الإجتماعي إن عبر الانترنت أو عبر الفضائيات الإعلامية التي حولّت العالم الى قرية كبيرة.

في تلك القرية الكبيرة كان للبنانيين حضور كبير واسهامات واسعة، ظهرت فيها التناقضات الفاضحة بين واقع بلدهم الموضوع بين أيدي القبضة السورية، ورحابة العالم الذي ينشطون فيه غرباً وشرقاً. وراحت مجموعات منهم تفعل في الولايات المتحدة الأميركية.

فإذا كانت واشنطن وباريس تحالفتا بصورة موضوعية ضدّ دمشق عام 2004،

إلا انه لا بدّ هنا من ذكر جانب من النشاط اللبناني في الولايات المتحدة وفي غيرها من البلدان، في هذا السبيل.

فيوم بدأ لبنانيو الخارج يتحركون في سبيل ما يؤمنون به من قضية للبنان، كانت الحروب قد فعلت فعلها ليس فقط في الإنقسام الداخلي، بل في الإتفاق على وصف الأزمة اللبنانية. وكان من جراء ذلك ان تعطّل دور لبنان الغربي، وكان في ذلك خطأ كبير، ليس للبنان فحسب بل للعرب أيضاً. لأن لبنان الموحد والمصان بوحدته وتجربته المميزة هو ذو فائدة كبيرة للعرب. وإذا كان تقليدياً مركز تبادلات تجارية وثقافية على أنواعها، فحري بسياسته ان تكون على صورة انفتاحه. وهنا تبدو بوضوح مسؤولية جميع الذين جعلوا منه ساحة صراع وقتال وتدمير بإسم اعتبارات مختلفة، لأنهم كانوا أول الخاسرين من تعطيل ذلك الدور. فالعنف والتشدد والتعصب والقمع هي نقيض لكل ما يكوّن لبنان. فتعطيل دور لبنان وتطويق حرياته وعدم الأخذ بالإعتبار خصوصيات مجتمعه وميزات نظامه السياسي، هو تعطيل لأهم مساحة عربية للتنفس وللإطلالة المفيدة على العالم.

وان الربيع العربي الذي شقّ طريقه بصورة واضحة عام 2011، هو خير دليل على الأخطاء الفادحة في العبث بأمن لبنان ووحدته ودوره الإنفتاحي على العالم. فما من بلد آخر يمكنه ان يحل محله في مجال الإطلالة على الغرب، وهو دور أداه لبنان تقليدياً، وآخر مظهر لهذا الدور، قبل بداية الحروب، كان اختيار العرب للبنان ليلقي كلمتهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف 1974، بلسان رئيس الجمهورية سليمان فرنجية حول الموضوع الفلسطيني، الذي القى خطابه يومذاك باللغة الفرنسية، كدليل على ان لبنان هو خير سفير للعرب الى العالم الخارجي. ويومذاك كان الوفد الرسمي الرفيع المستوى والمتعدد الطوائف،

دلالة على وجه لبنان[1].

فحتى ذلك التاريخ، من بداية الحروب، كانت للبنان امكانية الإطلالة العربية على الغرب، أوروبياً وأميركياً. إذ يكفي ان نذكر انه، في حقبة الخمسينات والستينات، اقامت كل من مصر والعراق وسوريا اتفاقات مختلفة مع الإتحاد السوفياتي السابق، ولم يزعج ذلك لبنان الذي استمر حريصاً على علاقاته الغربية، بتفهم من جانب الدول العربية وبخاصة من مصر الناصرية.

ولكن تعطل السياسة الخارجية اللبنانية ودور لبنان الخارجيين ابتداءً من عام 1975، وارتباك الحكم اللبناني من ثمّ في طرح قضية لبنان في الخارج، وبخاصة بعد التفويض الأميركي المعروف لنظام الحكم السوري بالدخول الى لبنان، لم يمنع لبنانيي الخارج من العمل، كل من موقعه السياسي أولاً، ومن قدرته على الإسهام ثانياً. لأن ما يعرف بقوى الضغط اللبنانية في الولايات المتحدة تحديداً، لو كانت متفقة فيما بينها كما هو حال المجموعات اليهودية العاملة لصالح إسرائيل، لكان تغير مجرى القرار الأميركي بصورة أكيدة. فلبنانيو الولايات المتحدة، في المراكز المختلفة التي يحتلونها على الصعيدين السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي

---

(1) من المعروف ان إشكالاً دبلوماسياً رافق زيارة رئيس الجمهورية يومذاك، إذ أقدمت السلطات الأميركية على تفتيش طائرة الرئيس فرنجية بشكل مهين، بالنظر الى ان الموضوع الفلسطيني كان لا يزال محصوراً في مفهوم الإرهاب - وليس استناداً الى قرار قمة الرباط بإعتبار منظمة التحرير الفلسطينية يومذاك الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - إلا ان الرئيس الأميركي جيرالد فورد قدم إعتذاره الى الرئيس فرنجية ودعاه الى قضاء يوم في البيت الأبيض، وهي دعوة رفضها فرنجية يومذاك، وفي ظروف كانت فيه الدبلوماسية الأميركية، بقيادة هنري كيسنجر، تنظر الى لبنان من موقع غير القادر على ضبط الفلسطينيين في لبنان، بإعتبار ان المسؤولين اللبنانيين استقبلوه قبل سنة من ذلك، في كانون الأول 1973، في مطار رياق العسكري، بدلاً من بيروت، خوفاً من عدم القدرة على حمايته في مطار بيروت، المحاط بالمخيمات الفلسطينية.

والفني، هم قادرون على التأثير.

وتجدر الملاحظة هنا الى ان الإنتشار العربي في العالم هو في اكثريته الساحقة انتشار لبناني. فقد نشرت مجلة الأيكونوميست البريطانية بتاريخ 22 ايلول 2001، اي بعد ايام من عملية 11 ايلول مقالاً مهماً عن الوجود العربي في الولايات المتحدة تحت عنوان «Suddenly visible» اي «اصبحت مرئية فجأة» تبين معه ان 56 بالمئة من العرب الأميركيين هم من اصل لبناني. فالوجود اللبناني في الولايات المتحدة قديم جداً، يرجع الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. والتقديرات الاحصائية صعبة بسبب توالي موجات الهجرة من جهة، وبسبب الاندماج بعد توالي الأجيال. ولكن الذين تبؤوا المراكز الحكومية او العامة على صعيد الولايات او على صعيد السلطة الفدرالية في واشنطن ممن هم متحدرون من اصل لبناني[1] عديدون، وموزعون على مختلف عهود الرؤساء الأميركيين ومختلف المؤسسات الحكومية. وذلك بالاضافة الى العدد الكبير من الذين انجزوا على صعيد المبادرات الخاصة، في الطب والعلم والتجارة والمحاماة والفن (هوليوود خصوصاً) ومجمل النشاطات التي يوفرها مجتمع نشط وحيوي مثل المجتمع الأميركي.

---

(1) هنالك احصاءات عديدة لهؤلاء اللبنانيين، من جايمس ابو رزق الى دونا شلالا وزيرة الصحة في عهد الرئيس بيل كلينتون، الى السيناتور جورج ميتشل (والدته لبنانية)، الى الوزير سنبسر ابراهام، الى المرشح للرئاسة رالف نادر، الى داريل عيسى ونيك رحال وراي لحود وجون سنونو الثاني وجون بلداتشي (والدته لبنانية) وعدد كبير من السياسيين واعضاء مجالس الشيوخ والنواب، والمسؤولين المحليين والقضائيين والسفراء امثال: كريس عبود (نبراسكا) وجيمس عبد النور (داكوتا الجنوبية) ووليام اسود (في مجلس نواب ولاية فرمونت) ووليام بارودي (في وزارة العمل) وجورج كريدي (ممثل ولاية فلوريدا) وبرندا الياس (رئيسة بلدية فرانكلين) وجورج غانم (رئيس بلدية بريدج بورت) وادمون حداد (وزارة الخارجية) ودانيال عيسى (سيناتور ولاية رود ايلاند) ومايكل جرجورة (ممثل في مجلس نواب ولاية كونكتيكوت)... وزوجة السيناتور الراحل ادوارد كنيدي فكتوريا رجّي فضلاً عن مايكل دبغي وداني توماس وغيرهم من المشهورين في هوليوود وقطاعات الفن (بول عنقا، طوني شلهوب) من الذين يصعب احصائهم.

فإذا كان ذلك هو حال الوجود اللبناني في الولايات المتحدة، فهو أيضاً، وربما بصورة أوسع، في بلدان الإنتشار الأخرى مثل البرازيل التي يعدّ فيها المتحدرون من أصل لبنان بالملايين، وكذلك في الأرجنتين وكندا واستراليا والمكسيك وسائر دول أميركا اللاتينية، بما يؤكد من جهة ان العمل مع الإنتشار اللبناني هو ثروة للبنان، ولكل ما يمثله، ويمكنه ان يشكل بالنسبة إليه درعاً واقياً صلباً، إذا أحسن التعاطي مع هذا الإنتشار.

• دور اللوبي اللبناني في اميركا مع إدارة جورج بوش الإبن

ولكن في الولايات المتحدة تحديداً، عمل الناشطون من ضمن الواقع السياسي القائم، ولعلهم وجدوا آذاناً صاغية في عهد الرئيس جورج بوش الابن.

إذا كانت الإتصالات الفرنسية–الأميركية على مستوى جاك شيراك وجورج بوش الابن، وعبر التواصل الوثيق مع الرئيس رفيق الحريري، فما لا شك فيه أن تلاقي المصالح بين الحرب ضد الإرهاب وسياسة نشر الديموقراطية قد أفاد لبنان. وهي المعادلة التي التقطها جاك شيراك في محادثاته مع جورج بوش في الحديث عن الديموقراطية اللبنانية، وكذلك وفق رواية كوندوليزا رايس.

لكن عدداً من الناشطين اللبنانيين في الولايات المتحدة كانوا بدأوا نشاطهم قبل ذلك، وكانت إدارة الرئيس جورج بوش الأبن قد رعت إصدار قانون محاسبة سوريا الذي وقعه الرئيس في كانون الأول 2003. وهو نصّ من بين ما نصّ عليه على دعوة سوريا «لوقف دعمها للإرهاب وسحب قواتها من لبنان...».

ولكن ما تختلف فيه سياسة جورج بوش الابن عمن سبقه أو لحقه من الرؤساء، هو ذلك البعد الديني، العقائدي الذي كان شديد الظهور في سياسته وعبر فريق عمله، والمتمثل في نظرية الخير والشر. والتوقف عند ذلك بعض الشيء يساعد في

فهم سياسته الشرق اوسطية واللبنانية. وذلك بالإضافة الى سبب رئيسي وهو ان ولايتي جورج بوش الإبن (2000–2008) تصادفتا مع السنوات الثماني الأولى لحكم بشّار الأسد. فمنطقة الشرق الأوسط، خلال تلك السنوات، كانت تتحرك أميركياً ودولياً على وقع مختلف، ونهج مختلف. فجورج بوش الابن كان مختلفاً عمن سبقه من الرؤساء الأميركيين. وصودف ان العالم نفسه قد تغير.

فالرئيس جورج بوش الابن حيّر الكثيرين، وفي مقدمتهم الأوروبيين والفرنسيين تحديداً. لأن قرارات الرئيس الأميركي الثالث والأربعين بدت لكثيرين، وبخاصة بعد اجتياح العراق، انها تخضع لاعتبارات تتجاوز المصالح من قِبَله وقِبَل الفريق الذي كان يعاونه.

وبعدما انقشع الكثير من الغبار عن مجمل سياسة جورج بوش في الشرق الأوسط التي هدفت الى إحداث تغييرات جذرية فيه وقد ذكّر بها البعض مع قيام الثورات العربية، فإن إعتداءَات 11 أيلول 2001 كانت وراء الكثير مما أقدم عليه بوش، وكل ما تقرر على الصعيد الخارجي بعد ذلك، وكل ما مرت به أميركا وما راود أفكار الأميركيين ومخيلاتهم، فضلاً عن توجهات السياسة وخطط المسؤولين، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً وعميقاً والى أمدّ غير منظور بأحداث 11 أيلول 2001، وهي خطط نفذت على أساسها حربا افغانستان والعراق.

وفي مؤلفات الصحافي الأميركي بوب وودوارد «كتاب خطة الهجوم» وكتاب ريتشارد كلارك «ضدّ كل الأعداء»، وهو كان رئيس خلية مقاومة الإرهاب في إدارة الرئيس بيل كلينتون والفترة الأولى من ولاية جورج بوش الأبن، ما يشير بوضوح الى الطريقة التي اعتمدها بوش في اتخاذ القرارات، وتحديده لأفغانستان والعراق كهدفين في محاربة الإرهاب.

فبعد تلك الإعتداءَات ساد تصور أن ذلك اليوم المشؤوم كان له وجه الرؤيا القيامية لنهاية العالم، وذهب البعض الى المقارنة مع أكثر الأيام دموية في الحرب الأهلية الأميركية، وهو يوم 17 أيلول 1862 الذي قضى فيه 3650 جندياً في يوم واحد (وسمي «بانتيتام» معاصر) نسبة الى ذلك اليوم التاريخي، أي العدد نفسه تقريباً لضحايا 11 أيلول.

وهكذا، بين تلك الصور المشحونة وفكرة الخير والشر لم تعد هنالك مسافة. فالشر الذي نسيه البعض عاد ومعه القلق والإيمان الديني. وهنا تدخل شخصية الرئيس بوش في الموضوع، وقد زاد اقتناعاً منذ ذلك الحين بدور له يشبه الرسالة «لأنها غيرت بعمق نظرتي الى مسؤولياتي، بكونها جعلت من أمن الشعب الأميركي أولوية وواجباً مقدساً لرئيسه...»، كما قال بوش في مقابلة خاصة مع بوب وودوارد.

لقد قيل الكثير عن التوجهات الدينية لبوش وفريقه. وهو جانب موجود في السياسة الأميركية، وفي تصرفات المسؤولين الأميركيين، يشكل عنصر تناقض مع التفكير العقلاني في السياسة الأوروبية، التي تفصل المعتقد الديني عن القرار. وهذا ما حاول ان يشرحه صموئيل هانتنغتون مع صدور كتاب «من نحن» عام 2004، والذي قال بمناسبة صدوره «ان الولايات المتحدة تتميز عن معظم بلدان الغرب بتدينها [...] وان هذا التدين يدفع الأميركيين، أكثر من الشعوب الأخرى، الى رؤية العالم من خلال الخير والشر»، (حديث الى مجلة لو نوفيل اوبسرفاتور في 11 تشرين الثاني 2004).

• الاقتراب من الشرق ما بين بوش واوباما

اقترب جورج بوش من الشرق الأوسط وحاول ان يبني سياسة اميركية

جديدة فيه على خلفية اعتداءَات 11 أيلول 2011 وحربي افغانستان والعراق ومحاربة الإرهاب. وهو اقترب من لبنان بفضل عوامل مختلفة. فوصف فريقه تارة بالمحافظين الجدد وطوراً بالمسيحيين المتصهينين، ونمت معه توجهات سياسية - دينية، لم تكن في الحقيقة هي المقررة الحاسمة في السياسة الخارجية، ولا هي تدين بالمعنى الصحيح كما اوضح ذلك زبيغنيو بريجنسكي مستشار الرئيس جيمي كارتر السابق عندما قال في حديث خاص لجريدة **لو فيغارو** الفرنسية بتاريخ 17 تشرين الثاني 2004: «ان ظاهرة التدين لدى الأميركيين مبالغ فيها. وهي شكلية أكثر منها عميقة. فليس هنالك اكثر من 20 بالمئة من المجتمع متدينون فعلاً، وهم يؤيدون الرئيس (بوش). ولكن الحقيقة ان الرئيس صادر أحداث 11 أيلول ليعلن بأن أميركا هي في حالة حرب، وانه من فرط ترداده لذلك، نجح في اقناع الأميركيين به [...] فضلاً عن أنه إتخذ صفة القائد الأعلى وهو ما لم يفعله لا كنيدي ولا جونسون في حرب فيتنام، ولا روزفلت في الحرب العالمية الثانية...».

على انه في أجواء تلك المرحلة، كان العنصر الديني ذاك مهماً، بالرغم من عدم إجماع المذاهب البروتستانتية المتنوعة على تأييد حرب العراق، لا بل على إدانتها. ولكن مختلف هذه المذاهب انفعلت على اختلافها بشكل واضح بعد إعتداءات 11 أيلول 2001، فأفاقت أميركا الدينية كما لم يحدث من قبل في تاريخها الحديث، وأخذ المراقبون يتحدثون عن «فريق الصلاة» في البيت الأبيض، وعن الله رفيق جورج بوش في لائحته الإنتخابية، وعن سيرة حياته واهتدائه وولادته من جديد. وقد روت الصحافية المعروفة هيلين توماس المتحدرة من أبوين لبنانيين في حديث لها في 8 أيلول 2008، أنها وضعت على اللائحة السوداء عندما تجرأت في أحد المؤتمرات الصحافية وقالت لبوش أنه خرق مبدأ فصل الدين عن الدولة عندما انشأ مكتباً دينياً في البيت الأبيض.

وبالرغم من أن هنالك تراثاً دينياً مهماً في السياسة الأميركية، عرفه معظم الرؤساء وإداراتهم، إلا أن سياسة بوش كانت في النتيجة وارثة التحولات المختلفة في السياسة الأميركية وهي بلغت ذروتها في ولايتيه.

وفي وسط تلك الأجواء، حاول جورج بوش الابن في الخطاب الإفتتاحي لولايته الثانية، في 20 كانون الثاني 2005، ان يظهر اقتناعاته بالمظهر الديني المتنوع عندما جاء على ذكر «وصايا سيناء، وعظة الجبل، وكلام القرآن... ومختلف المعتقدات لشعبنا»، وبعدما ظهرت اتجاهات لدى البعض إلى دمج الإرهاب بالإسلام.

ولذلك فإن مجيء باراك اوباما اعتبر فاصلاً في ذلك النهج التقليدي - والجمهوري بخاصة - وهو يفسر جانباً أساسياً من تلك المواقف العنيفة لجناح متشدد في الحزب الجمهوري ضدّ باراك اوباما، الملوّن ذي الأصل المسلم. لأن باراك اوباما، الذي حياه العالم، وبخاصة أوروبا، على خطابيه في أنقرة والقاهرة عام 2009، والذي على أساسهما حاز جائزة نوبل للسلام، إنما حاول ان يرسي مفهوماً جديداً لعلاقة أميركا بالإسلام، وبقضايا منطقة الشرق الأوسط.

حاول اوباما ان يرسي سياسة اميركية جديدة مناقضة لمقولة هانتنغتون في «صدام الحضارات»، وطارحاً رؤية جديدة للإسلام. فألقى خطاباً في البرلمان التركي في نيسان 2009:

«[...] دعوني أقول بمنتهى ما أستطيع من الوضوح: إن الولايات المتحدة ليست، ولن تكون أبداً، في حرب مع الإسلام. فالحقيقة هي إن شراكتنا مع العالم الإسلامي حاسمة ومهمة جدا ليس فقط في صد معتقدات العنف التي يرفضها الناس من جميع الأديان بل أيضا لتعزيز الفرص لجميع بني البشر.

وأود أيضا أن أكون واضحا من حيث أن علاقة أميركا بالمجتمعات الإسلامية،

بالعالم الإسلامي، لا يمكن أن تكون ولن تكون قائمة على مجرد مقاومة الإرهاب. فنحن نسعى إلى المشاركة الواسعة على أساس من المصالح المتبادلة والإحترام المتبادل. وسنستمع باهتمام وعناية وسنمد جسور التفاهم وسنسعى في سبيل إيجاد أرضية مشتركة. سنُبدي الإحترام حتى عندما لا يكون اتفاق بيننا، وسنظهر تقديرنا العميق للدين الإسلامي الذي قدّم الكثير الكثير على مدى القرون لتشكيل هذا العالم – بما فيه بلدي بالذات – فقد أثرى الأميركيون المسلمون الولايات المتحدة. وهناك كثير من الأسر الأميركية بينها أفراد مسلمون أو عاشوا في بلدان إسلامية، وأنا أعلم هذا لأنني واحد منهم».

وبعد ذلك، بتاريخ 4 حزيران 2009 ألقى الرئيس اوباما خطابه التاريخي في جامعة القاهرة الذي عالج فيه بعمق وشمول لا سابق لهما، علاقة الولايات المتحدة بالإسلام، متحدثاً عن تجربته الشخصية وتجربة بلاده الطويلة والغنية مع الإسلام، مشدداً في قوله على «انني أتيت للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والمسلمين حول العالم، مبنية على أساس حقيقة أن أميركا والأسلام لا يعارضان بعضهما البعض، ولا داعي أبداً للتنافس في ما بينهما».

• قوى الضغط اللبنانية في كواليس الأمم المتحدة

ولكن مهما كانت سياسة جورج بوش الابن الشرق الأوسطية ونظرته وإدارة فريقه الى الإرهاب والإسلام وقضايا المنطقة، لا بدّ من القول إنه، ولأسباب متنوعة، اتخذ قرارات مهمة بشأن لبنان، ساعدته بدون شك في إحداث التحول المصيري في ربيع 2005، وبعد قراراي محاسبة سوريا عام 2003، والقرار 1559 عام 2004.

ولعل من سخريات القدر – والقدر يحسن صنع الأمور حين يتقاعس البشر –

ان الرئيس الأميركي الذي عقد أفدح الصفقات مع سوريا على حساب لبنان هو جورج بوش الأب عام 1990، والذي قَبِل باشتراك سوريا في الحرب ضد العراق مقابل اطلاق يدها في لبنان. عن تلك الصفقة التاريخية كتب السفير الأميركي السابق في لبنان ادوارد والكر في **الهيرالد تريبيون** بتاريخ 5 تشرين الأول 2005، انه يومذاك «تم تحرير الكويت ولكن لبنان سُلّم الى سوريا».

ذلك المقال عنونه السفير الأميركي السابق «هذه المرة، لا صفقة». أيي ان "زمن الصفقات التي راهن عليها نظام الحكم السوري طويلاً قد انتهت».

فقد جاء الزمن الآخر.

جاك شيراك وجورج بوش الأبن ولبنانيو أميركا أثّروا بقوة في إيجاد المناخ الدولي الذي كان يحتاج اليه لبنان والذي انتظره طويلاً.

لكن لبنانيي الداخل هم الذين غيروا مجرى الأحداث، وهذا ما أشار إليه مسؤولو العالم كله في تلك المرحلة الرائعة من تاريخ لبنان، المتمثلة بحركة 14 آذار 2005.

على أن لبنانيي أميركا نشطوا وصبروا ولم يستسلموا. وكانت لهم أدوار مقررة مع الإدارة الأميركية وفي مجلس الأمن الدولي. وتضافرت الظروف مع وصول جورج بوش الإبن الذي بسبب سياسته الشرق الأوسطية من جهة، وقبل ذلك بسبب حاجته الى اصوات اللبنانيين الذين عرفوا كيف يقتربون منه، ويسمعونه صوتهم. وكان من بين هؤلاء الدكتور وليد فارس الأستاذ في جامعة فلوريدا والعضو في مؤسسة الدفاع عن الحريات وصاحب نشاطات فكرية وإعلامية وسياسية متعددة في الولايات المتحدة، وهو من بين الذين اهتدوا الى طريقة العمل مع الكونغرس والإدارة الأميركية والإنتخابات الأميركية، وشرح ماذا تحقق بالنسبة الى لبنان في حديث طويل الى جريدة النهار بتاريخ 3 شباط 2005، ذاكراً دوره في إعداد القرار 1559.

وكذلك الدبلوماسي وليد معلوف الذي كان له دور في الأمم المتحدة عندما عين مندوباً عاماً في بعثة الولايات المتحدة، وفق تقليد يقضي بضم اعضاء ذوي صفات خاصة الى البعثة. فعيّن وليد معلوف مندوباً عام 2003، وفي كتاب صدر في أيلول 2011 تحت عنوان «الطريق الى 1559، لبنان في صلب إدارة جورج دبليو بوش»، للكاتب ستيفن كوفمان، وردت تفاصيل عديدة عن دور وليد معلوف في تلك الفترة، بعد مقدمة لنائب وزير الخارجية الأسبق جون نغروبونتي. فذكر معلوف التعاون الذي حصل بين الناشطين من افراد الجالية وقال: «وضع بعض القادة الأميركيين - اللبنانيين خلافاتهم جانباً بشكل موقت، ومن بين هؤلاء الدكتور جوزف جبيلي رئيس المكتب اللبناني للمعلومات، وليد فارس أمين عام الجامعة الثقافية في العالم، جون حجار، رئيس الجامعة الثقافية في العالم (فرع الولايات المتحدة) عاطف (توم) حرب رئيس الإتحاد الماروني الأميركي، وجوزف الحاج رئيس مجلس التنسيق الأميركي - اللبناني. وطلب الستة موعداً للإجتماع مع السفير نغروبونتي...».

وفي ذلك الكتاب، وغيره من مواقف اللبنانيين هؤلاء، ما يشير الى مساهمات فاعلة من قِبَلهم لدى إدارة الرئيس جورج دبليو بوش. فالإدارة الأميركية بصورة عامة يسهل العمل معها، والتأثير على القرار فيها إذا كانت هنالك قضية واحدة تجمع في ما بين الفريق، كما حصل مع تكوين قوى الضغط اليهودية التي اخذت تؤثر على القرار الأميركي بعد عام 1956. لأن الولايات المتحدة، البلاد الشاسعة والقوة العظمى في العالم، يختلف وضعها عن اوضاع سائر البلدان، حتى الكبير منها، في التعاطي مع القضايا العالمية. ولبنانيو أميركا، لو أخذوا افرادياً، لتبين انهم أقوى من اليهود في القطاعات والمراكز التي يحتلونها، ولكن ما ينقصهم في أميركا، هو ما ينقصهم اينما وجدوا، وهو التضامن في ما بينهم.

ويمكن القول انه، في ذلك الملف الثلاثي أميركا - لبنان - سوريا، التقت إدارة الرئيس جورج بوش مع المطالب اللبنانية، عبر التمهيد لها منذ عام 2004 وحتى 14 شباط 2005 تاريخ استشهاد الرئيس رفيق الحريري، ثم قيام حركة 14 آذار وخروج الجيش السوري في 26 نيسان من السنة ذاتها.

وفي الحقيقة ان محاولات لبنانيي أميركا بدأت قبل ذلك الوقت، وقبل 11 أيلول 2001، ولم يتم التجاوب معها، من جهة لأن المجموعات كانت متفرقة، ومن جهة لأنه لم يكن هنالك اهتمام مباشرة من الإدارة الأميركية.

ولكن بعد 11 أيلول بدأ الكونغرس يتجاوب، لا بل ان مسؤولي الإدارة والكونغرس أخذوا يبادرون الى الإتصال باللبنانيين، كأن الأبواب فتحت فجأة بحثاً عن المعلومات أولاً، وإظهار الإستعداد للموافقة على مشروع قديم هو مشروع محاسبة سوريا الذي كان بدأ الإعداد له عام 1998 من قِبَل المجموعات اللبنانية المختلفة مع الجامعة الثقافية في العالم. وحصلت اتصالات مع القوى المعنية في لبنان، وكذلك مع المؤتمر الماروني في لوس انجليس في حزيران 2002.

وصودف أنه في السنة عينها تلك، أي 2002 بدأت تتوضح سياسة جورج بوش الإبن الشرق الأوسطية لأسباب وعوامل مختلفة سبق ذكرها تحت عنوان «من أجل الحرية والديموقراطية في الشرق الأوسط» بما يغير مسار عقود طويلة من تلك السياسة - التي دفع لبنان ثمناً باهظاً من جرائها - والتي كانت ترتكز على المصالح الحيوية لأميركا وقدرات الأنظمة القائمة على تأمين تلك المصالح. وكان هنري كيسنجر المنظّر الأبرز لتلك السياسة التي لم تكن لتأخذ بتطلعات الشعوب بل بالأنظمة القادرة على ضبط الأمن والإستقرار داخل حدودها. وهذا ما انطبق طويلاً على سوريا، وعلى سياسة الخارجية الأميركية معها، وما كان يتناقض مع قيَم الشعب الأميركي، فحصل ذلك التحول عام 2002 وهو كان المنطلق.

إذذاك تمكنت مجموعات الضغط اللبنانية من الولوج في مسار تلك السياسة الجديدة عبر طرح تحرير لبنان من الحكم السوري. ولمّا كان الكونغرس يشهد انتخابات جديدة، أعطيت الوعود بتمرير قانون محاسبة سوريا بعد الإنتخابات. وهذا ما حصل في السنة التالية، وبخاصة عندما حضر العماد ميشال عون من باريس في سبيل تحريك الموضوع، وأدلى أحد المسؤولين عن المؤتمر الماروني العام في لوس انجليس وهو المنسق العام الياس سعادة بشهادة امام مجلس الشيوخ، وتبعت ذلك مراجعات واتصالات مكثفة من قِبَل اللبنانيين مع الإدارة والكونغرس والبيت الأبيض، فتمكن بعضهم من الإقتراب من جورج بوش شخصياً مثل أنيس كرم الذي نشط مع الأشخاص السابق ذكرهم، وقد عرفوا كيف يعملون في اللحظة المناسبة وفق الأسلوب الأميركي في الإقتراب من أصحاب القرار وانتزاع المواقف الملائمة من جورج بوش في حملته الإنتخابية للولاية الثانية.

وتوالت مؤتمرات الجامعة الثقافية في ميامي في حزيران 2003 ثم في مونتريال في آخر السنة، مع التأكيد على مطالب انسحاب الجيش السوري وعودة المنفيين وإطلاق المساجين ونزع السلاح من أيدي الجميع. وحصل كل ذلك في وقت كانت فيه الدبلوماسية اللبنانية الرسمية، في كل من واشنطن ونيويورك، تعارض تلك التحركات، للأسباب المعروفة. وعرف اللبنانيون كيف يجعلون المسؤولين الأميركيين يتحسسون تلك المرحلة كما حصل في لقاء في مطلع أيلول 2004 مع أعضاء من الكونغرس ارتفعت اصواتهم لتقول «إننا نرسل اولادنا ليموتوا في العراق في سبيل الديموقراطية، وفي الوقت نفسه نترك سوريا تدمر الديموقراطية في لبنان».

وهكذا، بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري تسرعت المواقف وبخاصة عندما

فاقت تقديرات المسؤولين الأميركيين للتظاهرة الأولى الكبرى في 14 آذار 2005، التي تجاوز حضورها المليون شخص، وهو من الأحداث الرئيسية للقرار الأميركي يومذاك، في التجاوب مع الإتجاه الشعبي العارم.

• سنوات بشّار اللبنانية

حصل كل ذلك في سنوات بشّار اللبنانية. انه ورث نظام والده. وورث سوريا، وورث دورها في لبنان، وتم ذلك عام 2000، في مطلع الألفية الثالثة، مع الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان، ومع التحولات العالمية الكبيرة وطغيان وسائل الإتصال والتواصل الإجتماعي من جهة، ومظاهر تململ واسع أخذ يطفو الى العلن داخل لبنان وفي عواصم القرار الغربية، من استمرار الوجود العسكري السوري، وبخاصة بعد عودة الرئيس رفيق الحريري الى مركز رئاسة الحكومة إثر الأنتصار الأنتخابي الواسع، في تشرين الأول 2000.

كانت تلك العودة انتصاراً يتجاوز الإنتخابات النيابية، ليطوي صفحة بدأت مع انتخاب إميل لحود في خريف 1998 الذي أُعِدَّ لإنتخابه حملة اعلامية وسياسية لافتة، ما لبث صداها أن ظهر فوراً بعيد الإنتخاب، في عملية تسمية رئيس الحكومة، عندما تردد على ألسنة بعض النواب الموالين لسوريا بأن رئيس الجمهورية ليس صندوقة اقتراع، وان من حق النواب ان يفوضوه بتسمية من يريد. ووقع ذلك الألتباس الدستوري المتعمد في تفسير الفقرة 2 من المادة 53 من الدستور، حول «الإستشارات النيابية الملزمة»، لتضفي جواً ضاغطاً اضطر معه الرئيس رفيق الحريري الى الإعتذار عن تشكيل الحكومة في 30 تشرين الثاني 1998، وسط تفسير خارج عن الأصول المتبعة في تفسير الدساتير، يحاول إعادة اعطاء رئيس الجمهورية جزئياً أو كلياً حرية اختيار رئيس الحكومة، تبعاً لعدد أصوات النواب الذين فوضوه

بذلك، بما كان من شأنه ان يبدل في مسار الحياة السياسية بعد اتفاق الطائف.

إثر ذلك الإعتذار، وكان الرئيس رفيق الحريري لا يزال بعد في طريقه من بيروت الى دمشق، بدأت في اليوم نفسه طلائع ملاحقة وزير المال فؤاد السنيورة على خلفية تنفيذ قرار سابق لمجلس الوزراء بشأن محرقة برج حمود بالرغم من أنه كان أبدى معارضة له.

وكانت المرحلة الإنتخابية قبل ذلك قد شهدت حملات مدبرة ضد الرئيس رفيق الحريري، وصلت الى حدود غير مسبوقة أو مقبولة عبر التلفزيون الرسمي، وعبر تنظيم تجمعات وتظاهرات وصلت الى حد توجيه الإهانات الشخصية، كما حصل في الجامعة الأميركية ببيروت، عندما كان الرئيس رفيق الحريري يدشن أحد المباني الجديدة، فتجمع عدد من الأشخاص على مقربة من مكان الإحتفال، ليرددوا شعارات مهينة ومباشرة، وسط ذهول الحاضرين واستيائهم الشديد، في ذروة التسلط المخابراتي على كل مظاهر الحياة السياسية في لبنان، ووسط اجواء مليئة بالكراهية والتحريض، لم يعرفها لبنان من قبل في تاريخه الحديث.

ولكن فور إعلان نتائج الإنتخابات مساء يوم الأحد 3 أيلول عام 2000، صدر عن رئاسة الجمهورية بيان يؤكد الإلتزام بالأصول الديموقراطية، وبالطبع كلف الرئيس الحريري بتأليف الحكومة الجديدة، لتبدأ بينه وبين بشّار الأسد رحلة في العلاقة شابها التوتر جراء المشاعر التي لم يكن الرئيس السوري قادراً على كتمانها إزاء الرئيس رفيق الحريري، إذ وصلت الأمور في ذلك التحالف بين الرئيس السوري وإميل لحود إلى حد ضرب أحد أبرز منجزات الرئيس رفيق الحريري وهو مؤتمر «باريس 2» الذي عقد في باريس عام 2002، والذي كان من ابرز ما تحقق على طريق إعادة إحياء الإقتصاد اللبناني. فذكر الكاتب الأميركي «فلنت

ليفريت» (Flynt Leverett)، من مؤسسة بروكنغز في كتابه **وراثة بشّار**[1] ما يلي: «كان بشّار مصمماً من الناحية السياسية على احتواء نفوذ رئيس الوزراء اللبناني الحريري للتيقن من ان هذا القائد اللبناني لن يباشر مبادرات استراتيجية من شأنها ان تعزز الحكم الذاتي للبنان على حساب سوريا. فقد وظفت الحكومة السورية بقيادة بشّار تكتيكات عدة لخدمة هذا الغرض... اولها ان بشّار قد سهل سطوة حزب الله على المسرح السياسي اللبناني كثقل مقابل الحريري [...] لقد سعى بشّار لتقويض الموقف السياسي للحريري بدعم ومساندة المنافس الرئيسي لرئيس الوزراء وهو الرئيس لحود. وفي مقابلته مع جريدة **الشرق الأوسط** في شباط 2001، بدا ان بشّار يرد على المنتقدين الموازنة للوجود السوري وعلى مؤيدي رئيس الوزراء الحريري معلناً ان شريكه في صنع القرار المشترك السوري - اللبناني هو لحود الذي وصفه بشّار بأنه يتربع على قمة الهرم».

وأضاف المؤلف: [...] وعلى نحو مماثل قوضت القيادة السورية بقيادة بشار موقف الحريري من خلال دعمها للحود في إحباط مبادرات السياسة التي يقدمها رئيس الوزراء. منذ إعادة توليته لمنصب رئيس الوزراء، سعى الحريري لتنفيذ برنامج متجدد يهدف الى إعادة إحياء الإقتصاد اللبناني وهو البرنامج الذي تم تقديمه بشكل تمهيدي لما يسمى بمؤتمر باريس الثاني في تشرين الثاني 2002. وعلى مدى سنتين بعد مؤتمر باريس الثاني، تمكن لحود بمساندة سورية من عرقلة غالب المقترحات السياسية للحريري مثل موضوع التخصيص». وفي الختام، لم يتردد بشار في الإستفادة من الوسائل المباشرة لكبح جماح الحريري عندما كانت تتيح له

(1) وراثة سورية – اختبار بشار بالنار – الترجمة العربية الصادرة عن الدار العربية للعلوم عام 2005، الصفحات 214 – 215 – 216.

الظروف الفرصة لذلك. [...] ووصلت المواجهة بين بشار والحريري الى أوجها في خريف 2004، عندما دعم القائد السوري تجديد فترة ولاية لحود لرئاسة ثانية في تحدٍ للدستور اللبناني».

• بشّار الأسد: الأمر لي

العلاقة بين الرئيس رفيق الحريري ورأس القيادة السورية تغيرت جذرياً مع وصول بشّار. فالوالد، حافظ الأسد، وإن كان هو الذي أرسى السياسة السورية كلها في لبنان، إلا أنه كان لديه من التجربة الشخصية ما يدفعه الى حسن التعامل مع المسؤولين اللبنانيين، من دون أن تغيب عن باله يوماً أهدافه وطموحاته اللبنانية. وهو كان يظهر لرفيق الحريري تقديراً واحتراماً، ويعرف منزلته الخارجية، وبخاصة لأن حافظ الأسد كان قد جعل لسوريا مركزاً إقليمياً مهماً، وفرض على العواصم الكبرى أخذ ذلك بالإعتبار، وذلك بعد حرب تشرين 1973 بالتحديد. وهو كان بالهدوء البالغ الذي يظهر من خلاله في الإجتماعات واللقاءَات، نقيض ابنه بشّار الدائم الحركة والتوتر، والذي يكثر من حركات يديه في التعبير خلافاً لأسلوب والده في الكتمان وضبط المشاعر.

فهو أظهر باكراً أنه متضايق وممتعض من رفيق الحريري. في الوقت الذي لم تكن تلك مشاعر والده تجاه الرئيس رفيق الحريري، أو بالأحرى انه كان أكثر قدرة على كتمانها، من ضمن مواصفات ذلك الرجل الذي كان يخفي قراراته ومشاعره حتى عن أقرب المقربين إليه. ولكنه كان يلتزم بكلامه، بخلاف وارثه بشّار الذي كانت مشكلته الكبرى، مع أركان حكمه، هي انكشاف المسافة الكبيرة بين تصريحاتهم وبين الواقع، بيـن الخطاب السوري الرسمي، وواقع السياسة الممارسة التي كانت نقيضاً صارخاً له. وذلك من نوع «نحن على مسافة واحدة من جميع اللبنانيين»،

أو «ليتفق اللبنانيون في ما بينهم ونحن نقف معهم» أو «إن أبواب دمشق مفتوحة أمام الجميع» وسوى ذلك من التصريحات التي يناقضها كلام من نوع «إن اصدقاء سوريا في لبنان هم الأقوى، وإنهم سينتصرون» وفق ما صرح به فاروق الشرع في شهر حزيران 2007، وبعدما قال بشّار الأسد في تصريح معروف له بأن قوى 14 آذار هم منتج إسرائيلي، وتصريحاته في هذا المعنى رددها مراراً وليدٌ المعلم.

فالرئيس السوري بشّار الأسد اعتمد حتى قبيل بداية الأحداث السورية خطاباً لا يرى فيه لبنان فقط من خلال الإنقسام، بل من خلال المغالطات التاريخية التي رددها دون تبصر. فهو قال في تصريح في قطر، آخر عام 2010 بأن اللبنانيين منقسمون منذ قرون، وصرح لجريدة الـ**وول ستريت جورنال**، في 31 كانون الثاني 2011 [1]، أن «الصراع في لبنان قائم منذ 300 عام».

فأين كانت سوريا نفسها منذ قرون أو منذ 300 عام؟ هذه الخفة في التصريحات تكشف نظرة، لو ردت الى حقيقتها، لبدت انها تنطوي على رغبة جامحة في العودة الى حكم لبنان. فاللبنانيون في رأيه هم شعب منقسم، وليس غير نظام الحكم السوري من هو قادر على ضبط انقساماته، تماماً كما فعل قبل ذلك الى حد التسبب بكوارث اضطرته الى الإنسحاب الإكراهي. فمنذ 300 عام كان للبنان عهود الإمارة وسط الأمبراطورية العثمانية، وكانت سوريا مجموعة ولايات خاضعة مباشرة للحكم

---

(1) في الحديث ذاته صدر عن الرئيس السوري كلام دلّ على مدى قصور رؤية النظام عما يجري في المنطقة، إذ أجاب عندما سئل عما يجري في تونس ومصر (وكان بن علي قد هرب ومبارك يستعد للتنحي): «إذا لم تر حاجة للإصلاح قبل ما حصل في مصر وتونس، فإن الوقت صار متأخراً جداً لعمل أي إصلاح». فهذا الكلام قيل قبل أقل من شهرين من بداية الإنتفاضة السورية في 15 آذار 2011 يعبر عن المآزق السوري بشكل واضح.

«If you did not see the need for reform before what happened in Egypt and Tunisia, it is too late to do any reform».

العثماني، فلم تكن هنالك من كيانات بالمعنى الحديث، ولا من شعوب موحدة، لا في منطقة الشرق الأوسط ولا في العالم. فتصريحات من هذا النوع حاولت ان تدمج الماضي الغابر بالحاضر ما هي سوى محاولة لتبرير استمرار التدخل السافر، فضلاً عن انها تدمج الجهل التاريخي بالمشاعر المبيّتة بصورة واضحة.

وكان سبق للرئيس السوري ان ادلى بتاريخ 26 نيسان 2004 بتصريح شهير الى محطة «الجزيرة» رد فيه على سؤال حول الإنتخابات الرئاسية اللبنانية وعمّا إذا كان هنالك تمديد أو تجديد (لإميل لحود) أم انتخاب رئيس جديد فأجاب «إن كل الإحتمالات مفتوحة»، بما معناه «ان الأمر لي وأنا لم أقرر بعد». وبعد ذلك، وإزاء ردود فعل مختلفة، وفي حديث له الى جريدة **الرأي العام** الكويتية بتاريخ 7 حزيران 2004، حاول بشّار الأسد أن يصحح ذلك التصريح بقوله «ان القرار هو قرار لبناني وليس قرار الرئيس السوري. فنحن على مسافة واحدة من كل الفئات اللبنانية، نسمع منها ونعطي رأينا، وهذا الموضوع يبحث في لبنان وله اساسه اللبناني». وعندما أصر مندوب الجريدة على سؤاله مجدداً ماذا قصدتم بالإحتمالات المفتوحة قال: «أنا لم أتحدث عن قرار عندما قلت ان كل الإحتمالات مفتوحة، ولكن قصدت إننا سندعم أي رئيس لبناني سيأتي ويتم التوافق عليه بين اللبنانيين وليس بأننا سنأتي بأي رئيس...».

حدث ذلك في مطلع صيف 2004، ذلك الصيف الذي كان شديد السخونة، ومنذراً بعواصف 2005 وتحولاتها التاريخية.

فالسياسة الإنفعالية التي مارسها بشّار الأسد في ذلك القرار الفج بالتمديد لإميل لحود، لا لشيء إلا لأن المجتمع الدولي كان ضدّ ذلك، وان سوريا تتعرض لمؤامرة من قِبَل جاك شيراك وجورج بوش - ورفيق الحريري - كانت هي السياسة الهوجاء بعينها التي أخذ ذلك المجتمع يتنبه لها ويحاول صدّها.

لكن بشّار الأسد راهن على انتهاء ولاية جاك شيراك، وعلى إنتهاء ولاية جورج بوش، لظن منه أن سياستي فرنسا وأميركا مرتبطتين بالرئيسين وليس بالإستمرار كما في كل الدول الديموقراطية العريقة بالرغم من الصلاحيات الرئاسية الواسعة في كل من فرنسا وأميركا، وبالرغم من تغير الحزب الحاكم. وفيما بدا له في مرحلة أولى أن فرنسا نيكولا ساركوزي اتجهت الى إعتماد سياسة جديدة إزاء سوريا - كما سبق ذكره - وفيما اظهر باراك اوباما اتجاهاً الى اعتماد سياسة عربية واسلامية جديدة في المنطقة، شاءَت الأقدار، لا بل سخرية الأقدار، ان تكون فرنسا ساركوزي وأميركا اوباما بالذات هما رأس الحربة الدولية في محاربة نظام بشّار الأسد ودعوته الى التنحي.

ولعل المشكلة الأساسية لنظام الحكم السوري في تعاطيه مع الآخرين، أن منطلقاته في العلاقات هي منطلقات نابعة من طبيعة نظام الحكم. فكيف يمكن لنظام حكم ديكتاتوري مخابراتي أن يتعاطى مع دول غربية وذات أنظمة ديموقراطية عريقة بغير عقلية المقايضة والصفقات. في سوريا شخص واحد يقرر، وبدون قدرة أحد على الإعتراض، وفي الغرب مؤسسات تراقب وتحاسب وتقاضي الرؤساء وتسقطهم. والمشكلة هي نفسها مع لبنان. لأن كل السياسة السورية في لبنان، على مدى ثلاثة عقود، كانت محاولة تدجين هذا البلد، واخضاعه للحكم المخابراتي.

سنوات بشّار الأسد اللبنانية قطعت سنوات ولاية إميل لحود بنوع من الثبات في السياسة إياها، وبتجاوب كلي من طرف إميل لحود الذي تعامل مع الواقع بدون هامش حركة، من ضمن وجود المرجعية إياها التي اختارته في البدء كقائد للجيش ثم للرئاسة، ومن دون أي اعتراض منه بالطبع على تعديل الدستور للتمديد له. وبالرغم من انه ينتمي الى عائلة سياسية معروفة في المتن، كان لها باستمرار ممثلوها

في الحياة العامة، إلا انه افتقر الى المرونة. وليس ذلك بسبب صفته العسكرية. فقد سبق لعسكري كبير قبله هو الرئيس فؤاد شهاب أن تحلّى بقوة الشخصية، مع الحكمة والمرونة اللازمتين في قيادة الحياة العامة في بلد مثل لبنان. فضلاً عن الرؤية التي تمتع بها. فالمواصفات الشخصية كانت ولا تزال هي الأساس في تأهيل شخص ما لرئاسة الجمهورية. فلم يكن إميل قادراًعلى استيعاب الآخرين، ولا على اعتبار الرئاسة مركزاً للجمع بين اللبنانيين وللتوفيق في ما بينهم. فلم تكن له صفة الأب، وتصرف من موقع الفريق، وبدون أي رؤية سياسية أو فكرية، مستسهلاً الخصومات مع أطراف عديدة ومع مواقع سياسية وروحية أساسية في الوفاق والحوار، مكتفياً بالعلاقة الحصرية مع دمشق، دون سائر العواصم العربية والدولية، وفي تناقض صارخ مع سياسة رفيق الحريري الإنفتاحية.

وهكذا سهل عليه إشهار الخصومة مع الرئيس الحريري، لمعرفته بأن بشّار ونظامه خاصماه، فصدرت تلك المعادلة السورية المستغربة في توزيع المسؤوليات بأن السياسة لإميل لحود والإقتصاد لرفيق الحريري، مع الميل الدائم للمساءلة الإقتصادية ولتعطيل مفاعيل باريس 2. فالمسؤولون عن تلك الوصاية كانوا ينظرون الى التوازنات كأنها توازنات اشخاص وليس مجموعات، يتلاعبون على وتر الصلاحيات تارة والحساسيات الشخصية تارة أخرى، في سبيل ان يبقوا مرجعية الخلافات بين رئيسي الجمهورية والحكومة، كما بين سائر المسؤولين، على اي مستوى كانوا.

• في مفهوم الوطنية لدى النظام... وبشّار

واثناء سنوات الوصاية تلك لم يكن التمييز قائماً بين المسؤولين فحسب، بل في مفهوم الوطنية أيضاً، وفق ذلك التعبير الذي كان يلجأ إليه ضباط الإستخبارات

السورية عندما يريدون ان يبدوا رضاهم عن احد الأشخاص، أو أن يردوا تهمة عنه، وذلك بالقول انه «وطني»[1]. فالوطني في رأيهم هو المتعاون مع سوريا. والباقون هم خونة.

ففي خطاب لبشّار الأسد أمام مجلس الشعب السوري بتاريخ 5 آذار 2005 برر فيه قرار الإنسحاب من لبنان، جاء أن «[...] أي لبناني يتحدث عن السيادة فنحن معه في هذا الشيء، ولكن اردنا ان نعرف ما هو نوع السيادة التي يتحدثون عنها، فاكتشفنا انها ليست سيادة اللبنانيين على لبنان، وانما سيادة اي دولة اخرى غير سوريا على لبنان [...] هناك دائماً في لبنان قوى تمد يدها الى الخارج، وقوى وطنية، وطبعاً الوطنية هي الأكثر...» مضيفاً في مكان آخر «ان رؤية جديدة للتعامل مع الأشقاء اللبنانيين يجب أن تسود... وأن تكوّن على المسافة عينها مع جميع الوطنيين المخلصين».

لقد ساد هذا التفكير زمناً طويلاً. فمفاهيم السيادة ومد اليد الى الخارج لها تفسيرات خاصة عند أركان النظام السوري. فمد اليد إليهم هو أمر طبيعي، لأنهم لا يعتبرون أنفسهم من الخارج، وبالتالي لا ينطبق عليهم مفهوم السيادة. وفي هذا المجال أضاف بشّار: «فالمواطن اللبناني كان على مدى العقود السابقة

(1) اللافت ان هذا التمييز بين وطني وغير وطني، عرفته انظمة ديكتاتورية أخرى مثل النظام البولوني أيام الشيوعية فقد ذكر المطران «ستانيسلاو دزيفيس» Stanislaw Dziwisz، سكرتير البابا يوحنا بولس الثاني، والذي أصبح كاردينالاً بعد وفاة البابا، ان السلطات البولونية الشيوعية يومذاك، في معرض العمل على التفرقة بين الكاردينال فيشنسكي والكاردينال كارول فوجتيلا (الذي أصبح البابا) ان أحدهما هو وطني والآخر لا. كانت تتلاعب في التوصيفات على كل منها تبعاً للمواقف التي ترضي السلطة او تغضبها. إذ بعد ان أعلن فوجتيلا عن تضامنه مع فيشنسكي الذي منعته السلطات من السفر الى روما، وصف هذا الأخير بأنه «Patriote»، أي وطني (صفحة 50 من كتاب «حياة من كارول»، التي تروي مذكراته مع البابا الراحل).

الداعم الفعلي للدور السوري في لبنان...».

فعن أي مواطن لبناني تحدث الرئيس السوري يومذاك وفي ما بعد؟ لعلَّ في هذا الكلام بعضاً من ملامح نظرة بشّار الأسد الى الواقع اللبناني، من ضمن المخطط الذي ورثه وقاده طوال مدة سنوات حكمه الى الإصرار على التعامل مع اللبنانيين على أساس أنهم منقسمون، فاختار قسماً منهم، دون سائر الآخرين.

هكذا كان الوضع باستمرار مع سوريا طيلة السنوات الثلاثين من وجودها في لبنان. وهو تفاقم مع بشّار. فدمشق التي بدأت تعاطيها المباشر بالشأن اللبناني ابتداءً من عام 1975، لم يكن همها الحفاظ على تلك التجربة المميزة، ولا على الصيغة اللبنانية، ولا على ذلك النموذج الفذ الذي كان المسؤولون العرب، في أوقات متفاوتة، يشيدون به ويبدون الحرص عليه. فقد مضى بشّار في المخطط إياه الذي رسمه والده، ولكن باسلوبه الشخصي الفج الذي لم يحسن من جهة قراءَة المتغيرات الإقليمية والدولية، ولم يستوعب من جهة ثانية أن خطة وضع اليد على لبنان واستيعابه وضمه عملياً ليست سهلة، وبخاصة إزاء ذلك الرفض العارم والواضح من قِبَل الغالبية الساحقة من اللبنانيين، بالرغم من كل محاولات القمع السورية.

• ... ومفهوم العروبة لدى فاروق الشرع

ولعل أبلغ ما كان يشير الى تلك السياسة العمياء في الحقيقة، هو ما أورده فاروق الشرع في محاضرة له بتاريخ 27 كانون الثاني 2000 أمام المؤتمر السنوي لاتحاد الكتاب العرب، إذ قال في معرض حديثه عن الهجوم العراقي على الكويت ما يلي: «كان يمكن فعلاً للعراق، وأنا أقول هنا ليس للنظام العراقي فقط وإنما للعراق نظاماً وحكومة وشعباً، أن يأخذ من الكويت من دون حرب ما يريد لأنه

كان يسيطر على الكويت سيطرة تامة أمنية وسياسية وإعلامية. فلماذا كان الغزو وما هي مبرراته؟».

بالطبع أنه على حق. لأن صدام حسين ارتكب حماقة كبيرة. ولكن ماذا أراد فاروق الشرع ان يقول؟ ماذا أراد ذلك الوزير المجرب - ولعله كان أقدم وزير خارجية في العالم - وكان في وسط كل السياسة الإقليمية والدولية العائدة الى منطقة الشرق الأوسط، وفي كل الإتصالات مع أميركا بخاصة؟ هل أراد ان يقدم الدور السوري في لبنان كنموذج لما كان بإمكان صدام حسين أن يفعله في الكويت، أي «ان يأخذ ما يريد»، من دون حرب وغزو. «انه يسيطر سيطرة أمنية وسياسية وإعلامية». هل نسي ذلك المسؤول السوري نفسه في سياق الكلام؟ هل نسي الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور السوري التي تقول بأن «الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية، يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة» فأصبح الحديث على لسانه بأنه بلد عربي يأخذ من بلد عربي آخر أصغر منه وجاره كل ما يريد؟

• لبنان بين نظرة النظام السوري ونظرة العرب الآخرين

كانت تلك هي السياسة السورية في لبنان: مجموعة من اطماع وطموحات وخطط، تمت تغطيتها تارة بالخطاب الأيديولوجي أو بالمطلب التاريخي المزعوم أو بشعار أمن سوريا من أمن لبنان، أو للحفاظ على وحدة لبنان وعروبته، فتعرّت كل تلك الشعارات مع سنوات بشّار بحيث لم يبق منها أي سبب يبررها، إلا الحفاظ على تلك الورقة التي تسمح لسوريا بالمقايضة عليها مع الولايات المتحدة أولاً وآخراً، لأن كل ما كان يهم سوريا هو واشنطن، قبل أي عاصمة أخرى. فيوم كانت سوريا وصية، كان لبنان ملفاً، ولا شيء آخر.

العرب الآخرون ادركوا باكراً، بعد انشاء قوات الردع العربية عام 1976 إثر مؤتمري الرياض والقاهرة المخصصتين للأزمة اللبنانية في مطلع عهد الرئيس الراحل الياس سركيس، أن لا مكان لقواتهم في لبنان، الى جانب القوات السورية. فأخذت القوات العربية تلك (سودانية – إماراتية – سعودية) تنسحب تدريجياً لتبقى القوات السورية وحدها، ولتبدأ تلك المغامرة الشاقة بالنسبة الى اللبنانيين، والتي كان ريمون إده أول من وصفها بالإحتلال، واضطرته الى ملازمة منفاه الباريسي منذ ذلك الحين الى حين وفاته في 10 أيار 2000، مستمراً على الموقف إياه، بالرغم من مختلف المحاولات لثنيه عن ذلك الموقف الصلب، الذي تشارك فيه مع البطريرك مار نصرالله بطرس صفير، بالنسبة الى الوجود السوري في لبنان. ولذا، وعند وفاته، وفي الجنازة الشعبية الكبيرة التي اقيمت له في كاتدرائية مار جرجس في بيروت كان تأبين البطريرك صفير للعميد ريمون إده لافتاً.

فمنذ أيام الملك عبد العزيز بن سعود، مؤسس المملكة العربية السعودية الذي قال ان لبنان لو لم يكن موجوداً لوجب إيجاده، الى تفهم القادة العرب لدى انشاء جامعة الدول العربية لخصوصية لبنان فوافقوا على مبدأ الإجماع في إتخاذ القرارات وليس على تصويت الأكثرية، مراعاةً للبنان، الى السياسة الناصرية التي بلغت ذروة التفهم لوضع لبنان قبيل الوحدة مع سوريا عام 1958 وبعدها. (واثناء لقاء خيمة الصفيح على الحدود اللبنانية – السورية في 25 آذار عام 1959، بين الرئيس فؤاد شهاب والرئيس جمال عبد الناصر)، والى رفض عبد الناصر دعوات الوحدة مع لبنان، أو إشراك لبنان في الحروب، وعدم اعتباره حتى دولة مساندة، والى مواقف القادة العرب الآخرين شرقاً وغرباً الذين نظروا الى لبنان على أنه كيان خاص ومتميز، فيه كل الخير والفوائد لجميع العرب، فلا يطلب منه ما لا يستطيع ان يعطيه، بل يقضي الواجب الحفاظ عليه

لمصلحة العرب. كل ذلك فهمه العرب وأدركوه، ما عدا نظام الحكم السوري.

ففي مؤتمر باريس 3 الذي عقد في باريس في 25 كانون الثاني عام 2007، قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل اثناء المؤتمر «أن لبنان مثال يحتذى به في كل المنطقة».

وفي الوقت الذي كان فيه سفير المملكة العربية السعودية عبد العزيز خوجة ينشر قصيدة في جريدة «النهار» بتاريخ 18 كانون الثاني 2008، تحت عنوان "لبنان عد أملاً" كان وزير خارجية سوريا وليد المعلم يتحدث عن الحصص في تأليف الوزارة وعن أن ميشال عون هو المتحدث باسم المعارضة.

ولكن قبل ذلك، كان العرب قد أدركوا ان الدور السوري في لبنان لم يعد دوراً بناءً، حتى قبل استشهاد الرئيس رفيق الحريري. وظهر ذلك من خلال مواقف مصر والسعودية والأردن ودول الخليج، في سياسة تدرجت الى حد مقاطعة القمة العربية التي انعقدت في دمشق بتاريخ 29 آذار 2008، والتي قاطعها لبنان بالإضافة الى الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل السعودي الملك عبد الله، وملك الأردن عبدالله الثاني وملك المغرب محمد السادس والسلطان قابوس وملك البحرين حمد بن عيسى ورئيسي اليمن والعراق، وذلك للإعراب عن إمتعاضهم من الدور السلبي لدمشق بعدم تسهيل انتخاب رئيس جديد للجمهورية، والذي انضمت إليه فرنسا أيضاً بإعلان وقف علاقتها بدمشق التي كانت تنظر الى ذلك الإستحقاق بأنه موعد للتفاوض معها، من ضمن ملفات أخرى، في لبنان المرتهن لسياساتها وسياسة المحور الذي تمثله.

- **بشّار: انسحبنا عندما لم يعد الشعب اللبناني موافقاً على وجودنا**

فبالرغم من ان سوريا كانت قد انسحبت في 26 نيسان 2005، استمرت

تتعاطى بصورة واضحة في مجمل الشؤون اللبنانية. وقد سبق لبشّار أن قال عن ذلك في الخطاب الذي أعلن فيه الإنسحاب بتاريخ 5 آذار 2005 «[...] ان انسحاب سوريا من لبنان لايعني غياب الدور السوري. فهذا الدور تحكمه عوامل كثيرة، جغرافية وسياسية وغيرها. بالعكس تماماً، نكون أكثر حرية وأكثر إنطلاقاً في التعامل مع لبنان». لقد أعلن عن إستمرار سياسة التدخل، قبل ان يضيف في الخطاب ذاته: «ان قوة سوريا ودورها في لبنان ليس رهناً بوجود القوات السورية هناك. بل ان هذه القوة تتصل بحقائق التاريخ والجغرافيا والإمتدادات السياسية والثقافية والروحية والإنسانية».

ولكن ذلك الموقف رافقه ارتباك وتناقض تمثلاً في ما أعلنه بشّار يومذاك، أي في 5 آذار 2005، عندما قال: «[...] اتفقت مع رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود على أن يجتمع المجلس الأعلى السوري اللبناني في بحر الأسبوع الحالي لإقرار خطة الإنسحاب. وبإنهاء هذا الإجراء تكون سوريا قد وفت بإلتزاماتها حيال اتفاق الطائف ونفذت مقتضيات القرار 1559».

نفذت مقتضيات القرار 1559. هذا ما أقرّ به بشّار يومذاك، قبل ان يعود بتاريخ 10 تشرين الثاني 2005 ليقول في خطاب في جامعة دمشق: «[...] لم تكن مشكلتنا بالنسبة للبقاء أو عدم البقاء في لبنان هي القرارات الدولية، كانت المشكلة هي موافقة الشعب اللبناني أو عدم موافقته. وما حصل بعد اغتيال الرئيس الحريري هو انقلاب جذري في المواقف لدى بعض شرائح المجتمع اللبناني التي اندفعت بحالة عاطفية غرر بها من قِبَل الإعلام اللبناني، أو غرر بها من قِبَل بعض المسؤولين اللبنانيين، فكان القرار في ذلك الوقت هو الإنسحاب فوراً...».

وأضاف:

«بقينا فى موقعنا المعروف فاستقبلنا الرئيس السنيورة، تحدثنا فى مواضيع

مختلفة... قلنا له إننا نريد من لبنان ان لا يكون ممراً لأي مؤامرة على سوريا لا أمنياً ولا سياسياً، قال إنه لن يسمح على الإطلاق بأن يكون لبنان ممراً لأي مؤامرة على سوريا. فى الحقيقة ان ما نراه اليوم هو ان لبنان ممر ومصنع وممول لكل هذه المؤامرات، هذا يعني ان السيد السنيورة لم يتمكن من الإلتزام او لم يسمح له بالإلتزام لأنه عبد مأمور لعبد مأمور».

كان في ذلك الكلام ذروة الموقف الناقم، لأن الإلتزام تجاه سوريا، على نحو ما يفهمه النظام، ليس سوى الإنصياع. فالسياسة السورية بعد الإنسحاب كانت التعبير عن الإكراه الذي اضطرها الى الإنسحاب.

هل هو القرار 1559، أم تغير مواقف الشعب اللبناني، أم طلب أميركا أم السعودية ومصر وسائر الدول العربية ما دفع سوريا الى الإنسحاب؟ لعله كل ذلك، وفي طليعته انتفاضة اللبنانيين إثر استشهاد الرئيس رفيق الحريري. ولكن سوريا انسحبت وبقي دورها المعلن. وهو سمة المرحلة الممتدة ما بين آذار 2005 و آذار 2011 تاريخ اندلاع الإنتفاضة السورية نفسها. وهي مرحلة حفلت بالإضطرابات اللبنانية والإغتيالات والتلاعب بالإستحقاقات الداخلية. بمطالبات المجتمع الدولي بتنظيم العلاقة وترسيم الحدود وبخاصة بعد حرب 2006 وبإقامة العلاقات الدبلوماسية التي أقرّت لإرضاء فرنسا دون اقتناع اللبنانيين بأن شيئاً ما تغير في طريقة التعامل السوري مع لبنان. فاستمر التفريق وإشهار العداء لفريق دون الآخرين، بالسياسة ذاتها، والأساليب ذاتها الى حد إصدار مذكرات توقيف سورية بحق 33 شخصية لبنانية وغير لبنانية بتاريخ 3 تشرين الأول 2010، في اغرب تصرف ضد فريق سياسي معين، وذلك بالرغم من الزيارات التي قام بها الرئيس سعد الحريري لدمشق، بمنطق لا يمكنه ان يقنع احداً بأن القضاء السوري يتصرف بمعزل عن القرار السياسي.

• كوشنير ولائحة البطريرك صفير

وهي السياسة ذاتها التي اتخذت القرار بإسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري في 25 كانون الثاني 2011، وافشال الوساطة التركية – القطرية، بعدما تمت عرقلة الدور السعودي، عبر المعادلة (س.س.) التي روج لها بشكل واسع في ما كان يمكن ان تؤديه السعودية في جهود تسوية الأوضاع في لبنان، بما لها تأثير معنوي، لو اضيف الى الدور السوري، لربما كان بالمستطاع انجاز بعض المطلوب.

ولكن سوريا، على المحور الذي كانت فيه، كانت لها حسابات اخرى في لبنان. وهي تمكنت حتى بعد الإنسحاب، وبعد ظروف حرب تموز 2006، من ان تمارس وسيلتها المانعة لتحقيق المطلوب في لبنان. فحصل الفراغ الرئاسي بعد انتهاء ولاية إميل لحود، ودخل كثيرون على خطوط الجهود من أجل تأمين انتقال دستوري طبيعي للرئاسة، في ظل موقف المعارضة آنذاك (قوى حزب الله وأمل والتيار الوطني وبعض القوى الأخرى) والمتحالفة مع سوريا، بأن تمنع انعقاد جلسة الإنتخاب إلا إذا كان المرشح توافقياً، وعلى خلفية نقاشات سياسية ودستورية استأثرت بالكثير من الجهود، بينما المطلوب كان شأناً آخر.

وهكذا طرحت يومذاك مبادرة فرنسية عبر الطلب الى البطريرك صفير ان يضع لائحة بالأسماء التي يراها مرشحة للرئاسة، إذاك، كما صرح رئيس المجلس نبيه بري، تفتح أبواب المجلس النيابي. وسبق ذلك التزام من رئيس المجلس وسعد الحريري عبر بيان مشترك، بالإلتزام بالأسماء التي يضعها البطريرك. ويومذاك صرّح الرئيس بري «بقرد أو بشيطان، بدنا ننتخب رئيس قبل 24 الشهر» (تشرين الثاني)، 2007.

ومن المعروف ان البطريرك صفير ابدى ممانعة لهذا الطلب، بعد تجربة سابقة له عام 1988 عندما طلب إليه الأميركيون ذلك، فجمع النواب الموارنة وطلب

إليهم ان يضعوا لائحة، ففعلوا، وارسلها الى الموفد الأميركي ريتشارد مورفي الذي ارسلها بدوره الى السوريين، فاختاروا اسماً لم يكن وارداً على لائحة البطريرك هو النائب مخايل الضاهر. ولذا مانع في تكرار التجربة بشدة عام 2007، عندما طلبها منه وزير خارجية فرنسا برنار كوشنير. ففعل. ولم يؤخذ بها. وعاد الوضع يومذاك الى نقطة الصفر.

ولم تكن هنالك مشكلة لدى النظام السوري بأحداث فوضى دستورية في لبنان، حتى وإن جعل البعض يومذاك يتحدث عن دولة فاشلة. واتسع النقاش حول سؤال أخذ يتردد على ألسنة البعض، وهو «أي لبنان نريد»، من باب زرع التشكيك في ديمومة وطن عريق التأسيس والممارسة الديموقراطية والصيغة الخاصة، ليترافق معها حديث عن ان لبنان لا يكون بدون المقاومة، بما يذكّر بذلك النقاش العقيم الذي رافق موضوع العروبة عامي 1983 و 1984 مع انعقاد مؤتمري جنيف ولوزان لمعالجة الأزمة اللبنانية.

• مؤتمر أصدقاء لبنان: المشكلة في دمشق

وفي وقت نشطت مساعي أمين عام جامعة الدول العربية عمر موسى، وجهود عربية وغربية كما حصل على هامش مؤتمر الكويت في 22 نيسان 2008 بمبادرة من باريس، في لقاء ضم السعودية ومصر وقطر والإمارات والأردن والجامعة العربية والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، ومع فرنسا والولايات المتحدة والمانيا وايطاليا وانكلترا صدر عنه بيان تحت اسم اصدقاء لبنان في مؤتمر الكويت جاء فيه:

«نحن وزراء خارجية وممثلي مصر وفرنسا والمانيا وايطاليا والأردن والكويت وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، الى جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمجلس الإتحاد

الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة. انضممنا الى ممثل الحكومة اللبنانية اليوم لتبادل الآراء في السبل الأفضل لدعم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي من أجل لبنان ينعم بالأمن والديموقراطية والإزدهار الإقتصادي ويتميز بانسجام طائفي وبولاء مواطنيه. من شأن لبنان المستقر أن يمنح زخماً إيجابياً للسلام والأمن الدوليين في المنطقة ككل وخارجها.

«نبقى ملتزمين بقوة دعم الحكومة اللبنانية الشرعية والمؤسسات الديموقراطية في البلاد بينما تعمل على تحقيق هذه الرؤية المشتركة للبنان.

«نحن مستاؤون جداً من الأزمة السياسية المستمرة. وندعو الى المبادرة فوراً الى انتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية من دون شروط مسبقة، واقامة حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات عامة بموجب قانون انتخاب يوافق عليه جميع الأطراف، تطبيقاً للمبادرة العربية. وندعو الى حوار لبناني – لبناني ولا سيما من خلال المؤسسات الدستورية اللبنانية.

«المؤسسات اللبنانية، كرئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس النواب والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، هي العمود الفقري لدولة سيدة وآمنة ومزدهرة. نجدد دعمنا الكامل للحكومة اللبنانية في الجهود التي تبذلها للحفاظ على استقرار البلاد وتأمين الإزدهار للشعب اللبناني – من مختلف الطوائف والمناطق.

«ندعو جميع الأطراف داخل لبنان وخارجه الى احترام استقلال لبنان وسيادته. بعد ثلاث سنوات من الإنسحاب العسكري السوري من لبنان، حان الوقت لتعيد سوريا ولبنان تحديد العلاقات وتطبيعها بين هذين الجارين القريبين تاريخياً، وذلك في إطار من الإحترام المتبادل لسيادتهما وسلامتهما الإقليمية واستقلالهما السياسي. في هذا السياق، من شأن إقامة علاقات ديبلوماسية كاملة بين لبنان وسوريا وترسيم حدودهما المشتركة والتزام كل بلد عدم السماح بإستعمال أراضيه لزعزعة

الإستقرار في البلد الآخر، أن تشكل خطوات مهمة نحو تحقيق السلام والإستقرار في المنطقة.

«نرحب بإلتزام الجامعة العربية التطرق الى العلاقات اللبنانية – السورية كجزء من المبادرة العربية. في هذا السياق، أخذنا علماً بدعوة الرئيس السنيورة الى معالجة هذه المسائل وإيجاد حل لها. نأمل في أن يعمل جميع الأطراف على تحقيق هذا الهدف.

«إذ نأخذ في الإعتبار خطة النقاط السبع التي وضعها رئيس الوزراء السنيورة في تموز 2006، نؤكد من جديد أهمية التطبيق الكامل لإتفاق الطائف وكل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان ومنها القرارات 1559 و1680 و1701 و1757، وكذلك تطبيق المبادرة العربية».

وفي اليوم ذاته، أي 22 نيسان 2008 كان صدر عن الأمين العام للأمم المتحدة تقريره السابع عن تنفيذ القرار 1559 والذي قال فيه انه حان الوقت ليقرر اللبنانيون مصيرهم وينتخبوا رئيساً ويتحاوروا في مجلس النواب، ويجب اقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا ونزع سلاح حزب الله وتحوله حزباً سياسياً.

يومذاك كان «أصدقاء لبنان» من العرب والغرب، فضلاً عن الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي قد قرأوا المشكلة، وحددوا موضعها، وهي كانت في دمشق وهذا ما كان توصل إليه تحديداً وزراء خارجية اسبانيا (موراتينوس) وايطاليا (داليما) فضلاً عن كوشنير (فرنسا) بعدما اكتشفوا ان سوريا لا تخفي تدخلها، وبعدما ظهر وليد المعلم في اجتماعات الجامعة العربية قبل ذلك، بأنه ناطق بإسم المعارضة اللبنانية. ولذلك عندما حضر المسؤول الأميركي دايفيد ولش في نيسان 2008 الى لبنان قدمت له قوى 14 آذار مذكرة أكدت فيها «أن الأزمة اللبنانية سورية المنشأ وان الجانب اللبناني منها هو نتيجة للأزمة اللبنانية – السورية، وأي كلام خارج هذا الإطار يهدف الى التعمية على الحقيقة بغية تجميد أزمة لبنان في

إطار لعبة كسب الوقت تمهيداً للإنقلاب على كل ما تحقق وإعادة عقارب الساعة الى الوراء. وبالتالي ثمة آولوية لدعم الجهود العربية الرامية الى فتح ملف العلاقات اللبنانية – السورية وتحديداً من زاويتي ترسيم الحدود والتبادل الدبلوماسي ترجمة لاتفاق الطائف ومقررات الحوار الوطني».

• خراب اتفاق الدوحة: أين مكان السلطة

كانت سمة تلك المرحلة لتحرير لبنان من الرهن. لأنه كان مرتهناً، وكانت سوريا تمسك بالمفتاح، في طريقة تعاملها مع لبنان، تماماً كما كانت تفعل أيام الوجود العسكري، وكما صرح بشّار (وفق ما سبق) بأن الدور مستمر. ولكنه مستمر وفق منطق نظام الحكم وحساباته في لبنان، ومع سائر الدول العربية والغربية، وكان وسط العاصمة مقفلاً، ومجلس النواب مقفلاً، في أغرب واسوأ ظاهرة للتعبير عن الرأي، والتي كانت في الحقيقة ظاهرة تمرد تستهدف الإنتظام العام. لأنه ليس هنالك من بلد في العالم يجري فيه اعتصام يطال حقوق الآخرين وحقوق الدولة لمدة تتجاوز السنة ونصف السنة، وبدون ان يكون للدولة وللقوى الأمنية أي قدرة على وقف ذلك التمرد المعلن.

إثر توقيع اتفاق الدوحة في 21 أيار 2008، والذي كان في الحقيقة اتفاقاً استثنائياً لتلك المرحلة، أعلن رئيس المجلس النيابي من العاصمة القطرية فك الإعتصام. ولكن أضرار ذلك الإتفاق كانت قد حصلت، مهددة الحكم بتحويله الى نظام لا يعرف مكان السلطة فيه، ولا مكان اتخاذ القرار.

كانت سلطة الوصاية السورية، وعلى مدى سنوات بعد تطبيق اتفاق الطائف وتحولها الى مرجعية لحل النزاعات السياسية اللبنانية، قد جعلت السلطة التنفيذية – ومجلس الوزراء تحديداً– سلطة مفككة، نتيجة طريقة تأليف الحكومات اولاً،

وممارسة المرجعية السورية بإستقطاب أعضاء الحكومة لها. فلم يعد مجلس الوزراء فريقاً واحداً متضامناً، بل انه تحوّل الى هيئة يجلس فيها وزراء بعضهم الى جانب البعض الآخر، من ضمن معادلة «الثلث المعطّل»[1] الذي تجاوز مسألة أكثرية الثلثين المنصوص عنها في المادة 65 لإقرار المواضيع الأساسية، الى الإصرار على تعيين «أكثر من الثلث» في التأليف، لضمان استقالة الحكومة إذا ما وقع خلاف حول موضوع معين، بإعتبار ان الفقرة «ب» من المادة 69 من الدستور، التي تحدد الحالات التي تعتبر فيها الحكومة مستقيلة ومن بينها «إذا فقدت الحكومة أكثر من ثلث اعضائها المحدد في مرسوم التأليف». وهكذا، وبعد ازمة تأليف استمرت خمسة أشهر، بين تكليف الرئيس سعد الحريري بتأليف الحكومة إثر الإنتخابات النيابية بتاريخ 7 حزيران 2009، وإعلان تأليف الحكومة بتاريخ 9 تشرين الثاني 2009، فإن أكثر من الثلث (أي عشرة وزراء مع وزير آخر اعتبر وديعة من حصة رئيس الجمهورية وتبين انه ليس من تلك الحصة عندما استقال هو أيضاً بعد أقل من ساعة من استقالة العشرة) كانوا في عداد الوزراء المعينين في مرسوم التأليف. وهو العدد نفسه، أي أحد عشر وزيراً، الذين أعلنوا استقالتهم من الحكومة بتاريخ 12 كانون الثاني 2011، عندما كان الرئيس سعد الحريري يتأهب للدخول الى المكتب البيضاوي لمقابلة الرئيس الأميركي باراك أوباما، في عملية إنقلابية واضحة.

فالمادة الدستورية تلك لم تكن هذه روحها. فالمشترع الدستوري افترض انه إذا حصلت خلافات داخل مجلس الوزراء فصار بعض الوزراء يستقيلون تباعاً حتى تجاوز عددهم الثلث، إذاك تعتبر الحكومة مستقيلة. ولكن ذلك لا يعني ان أحد

---

(1) كلمة «تعطيل» غير واردة في المادة 65 أو المادة 69 من الدستور، وكما ان لا وجود لها في أي فلسفة دستورية.

عشر وزيراً من لون واحد يفترض ان يكونوا في عداد الحكومة، حتى إذا وقع أمر خلافي يطلب إليهم الإستقالة دفعة واحدة. وهذا هو ما حصل مع حكومة الرئيس سعد الحريري بسبب موضوع مفتعل، تم إدخاله على الشأنين السياسي والحكومي بغية شلّ العمل الحكومي برمته وهو ما عرف «بالشهود الزور»، فطالبوا بوقف جميع المواضيع الأخرى، ولم يمهلوا رئيس الحكومة الى حين عودته الى بيروت، فافتعلوا اسقاط الحكومة بتلك الوسيلة. وبعد ذلك، ومع الحكومة الجديدة التي تم تأليفها، لم تعد تلك القضية مطروحة.

وهكذا، مع ممارسات السنوات السورية الطويلة، ومع إتفاق الدوحة، ضرب عمل المؤسسات الدستورية في لبنان. وبسبب مسألة السلاح وطغيان وجوده في الحياة العامة كلها وعلى عمل المؤسسات الدستورية، أكان ذلك في مجلس الوزراء أو في هيئة الحوار أو في الشارع وأحداث أيار 2008، فقد تبين ان عملية اتخاذ القرار في لبنان صارت اوسع من مجلس الوزراء. والتشاور في اي موضوع كان لم يعد وقفاً على ممثلي القوى المجتمعة في مجلس الوزراء، أو حتى بالتشاور بين رئيسي الجمهورية والحكومة، حتى وان اضيف اليهم رأي رئيس مجلس النواب الذي كانت ظاهرة "الترويكا" معه بدعة ساهمت في تشتيت مركز القرار السياسي، بإسم الإعتبار الطائفي، وجعل رئيس السلطة التشريعية شريكاً في قرارات السلطة التنفيذية، ومن دون ان يكون هو وحده ممثلاً للقرار الشيعي في لبنان.

• سياسة التعاطي مع الأفرقاء اللبنانيين

كانت دمشق تتعامل مع هذا الواقع اللبناني بالتعاطي مع الأفرقاء وليس مع الدولة. فالرئيس السوري ابدى في مناسبات عديدة انتقاده للنظام الطائفي في لبنان داعياً اللبنانيين الى تغييره، موضحاً ان من يسيطر على اللعبة السياسية

هم «الطائفيون» كما دعا الى بلورة مشروع جديد للدولة، «عليكم ان تتفقوا على نظامكم السياسي ومشروعكم للدولة، وهي مسؤوليتكم، على ما قال في حديثه امام المشاركين في مؤتمر العلاقات اللبنانية – السورية» الذي عقد في دمشق في منتصف نيسان 2009، وذلك في الوقت الذي تعاملت فيه سوريا مع مختلف القوى الطائفية في لبنان، ومع القوى السياسية، بطريقة تحول دون اتفاقها فيما بينها، ومن جهة ثانية لأن الواقع الطائفي ليس غريباً عن نظام الحكم السوري، وان «علمانية» النظام هو طرح لم يقنع أحد يوماً مع نظام الحكم القائم في سوريا منذ عام 1970. وقد دلّت الأحداث المتفجرة منذ آذار 2011، على حقيقة ذلك الواقع[1].

في ذلك المؤتمر بالذات الذي افتتحته نائبة الرئيس نجاح العطار، كان كلامها لافتاً للانتباه، بكونه يلتقي بصورة أفضل مع طروحات لبنانية بشأن النظام اللبناني أولاً وبشأن العلاقات اللبنانية – السورية ثانياً، فأثنت على التنوع والوفاق في لبنان الذي «لم يكن طائفياً ولن يكون، وان لبنان في عروبته كان درعاً للعروبة» وتطرقت الى مرحلة التوتر التي سادت العلاقات اللبنانية – السورية بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري قائلة: «لا سبيل الى انكار المحن السوداء التي ألمت بنا والتداعي الحزين الذي أصابنا [...] لكن كل هذه الأمور تدفعنا للتأكيد على ما يجمع بيننا... كي تعود العلاقة التي تربطنا متسامية مبنية على الإحترام المتبادل والإلتقاء على الأهداف ومفاهيم السيادة والإستقلال...».

هكذا كان بعض الكلام في ذلك المؤتمر. ولكن الممارسة كانت غير ذلك تماماً، قبله وبعده، ان في عملية التجاذبات الطويلة في تأليف حكومات الرئيسين فؤاد

---

(1) عام 1973 ادخل تعديل على الدستور السوري أصبح بموجبه «دين رئيس الجمهورية هو الإسلام»، وذلك بناءً على كتاب وجهه الأسد الى مجلس الشعب «لأن ذلك يتجاوب مع رغبة أعداد كبيرة من المواطنين» كما جاء في الرسالة.

السنيورة وسعد الحريري التي استغرقت أشهراً، فتعامل نظام الحكم السوري بإسلوب إرسال الرسائل التي تدحض بشكل قاطع المواقف المعلنة، والتصريحات التي ابتذلت من فرط تكرارها والتي ما عادت تعني شيئاً.

وهكذا بعدما مثلت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة أمام مجلس النواب في آب 2008 لنيل الثقة، إثر جهود لتأليفها بعد إتفاق الدوحة في أيار 2008، وعلى أساس بيان وزاري جاء فيه كلام عن «الإرتقاء بالعلاقات اللبنانية - السورية الى قواعد الثقة والمساواة واحترام سيادة الدولتين واستقلالها، واقامة العلاقات الدبلوماسية»، بعد ذلك الوقت بأشهر قليلة استقبلت دمشق العماد ميشال عون بتاريخ 3 كانون الأول 2008، في زيارة جاءت مثاراً للعجب في توقيتها واسلوب الحفاوة الإستثنائي الذي رافقها، ليضرب مبدأ ترسيخ العلاقات بين الدولتين على مستوى المؤسسات وليس للتعاطي مع الأفرقاء السياسيين، الذي استمر نظام الحكم السوري يعتمده حتى بداية الثورة السورية، ومن خلال وصفه لأصدقاء سوريا في لبنان.

• الإتفاق السعودي-السوري في نشوئه وإفشاله

كان الرئيس سعد الحريري منسجماً مع نفسه وطروحاته، إثر إنتخابات 7 حزيران 2009، عندما قال بعد النجاح ان «السماء الزرقاء تتسع للجميع»، ومد يده إليهم، مصمماً على تأليف حكومة اتفاق وطني، وليس حكومة أكثرية.

وكان التحدي الذي واجهه، من ضمن الموروثات التي طبعت مسيرته السياسية في الظروف المأسوية المعروفة، بالإضافة الى الوفاق والوحدة الوطنية هو انجاح الممارسة الديموقراطية في عمل نظام الحكم. فسعى، بعد إعتذار عن عدم التأليف بتاريخ 10 أيلول 2009، وإعادة التكليف مرة ثانية، الى تذليل كل العقبات وتوظيف

مختلف العناصر الداخلية والخارجية في سبيل تأليف الحكومة التي يتطلع إليها.

فقد كانت الإنتخابات النيابية مثالية في المقياس اللبناني، ولكن الظروف اختلفت في عملية التأليف، إذ تمت تسمية بعض الوزراء والحقائب (من قِبَل ميشال عون بخاصة) قبل صدور المراسيم وتوقيع رئيسي الجمهورية والحكومة.

كان الرئيس سعد الحريري يرغب، عبر ذلك التحدي، في تثبيت نظام الحكم البرلماني في حصر السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء وتقديم المحاسبة أمام مجلس النواب، حتى لا يتجه نظام الحكم الى حالة غير معروفة الأوصاف جراء وجود مرجعيات خارج مؤسسات الدولة.

ولكن فترة حكومته كانت سلسلة معاناة يومية لم تنجح معها مرونته وصبره وإعتداله ومحاولاته لتفهم الآخرين، وتضحيته القصوى في قرار الذهاب الى دمشق، وتكرار زياراته لها[1].

لم ينفع ذلك، لأن المطلوب من قِبَل دمشق كان أمراً آخر، هو طريقة التعامل مع لبنان وحكمه والمواضيع المطروحة فيه وبخاصة موضوع المحكمة ذات الطابع الدولي، وكلها مواضيع يريد نظام الحكم السوري التعامل معها عبر منطقه الخاص، حتى وإن راح ضحيتها الإتفاق مع السعودية، وتلك الزيارة المشتركة للملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز مع بشّار الأسد الى بيروت بتاريخ 30 آب 2010، وزيارة العاهل السعودي الى منزل الرئيس سعد الحريري. كما ما لبثت الوساطة التركية - القطرية المشتركة ان تعثرت هي الأخرى، وإعلان فشلها بتاريخ 20 كانون الثاني 2011.

(1) الرئيس سعد الحريري قام بزيارة دمشق خمس مرات في 19 كانون الأول 2009، وفي 18 أيار 2010، وفي 31 أيار 2010، وفي 18 تموز 2010، وفي 28 آيلول 2010.

فقد أعلن رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني ووزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو يومذاك أنه «بسبب بعض التحفظات قررا التوقف عن مساعيهما في لبنان في هذا الوقت ومغادرة بيروت من أجل التشاور مع قيادتهما».

يومذاك سقط مشروع الإتفاق السعودي – السوري المشترك (الذي تم التعبير عنه إعلامياً بالسين سين)، والذي قام بمبادرة من الملك عبدالله، وأنتج ورقة بنود محددة. فالمبادرة كانت مشروع مصالحة وطنية يتوج بمؤتمر يعقد في الرياض بدعوة من الملك عبدالله بن عبد العزيز، ويضم جميع الأفرقاء اللبنانيين، بمشاركة عربية ومشاركة الجامعة العربية. وقد تم التأسيس لذلك أثناء اللقاء الذي جمع الملك عبدالله والرئيس السوري في القاعدة الجوية بالرياض بتاريخ 17 تشرين الأول 2010. ولَحَظ المشروع خطة متكاملة لحل مواضيع الخلاف في لبنان، بصورة جذرية. وكان مقدراً لها أن تنقل لبنان نهائياً من حال الى حال، لوكتب لها النجاح. ولكن الأسباب التي حملت المسؤولين التركي والقطري على الانسحاب من الوساطة السياسية هي ذاتها التي جعلت الملك السعودي قبل ذلك يسحب يده من المبادرة، بعدما تبينت له صعوبة حمل مسؤولي نظام الحكم السوري على الإلتزام بما تعهدوا به. فأبدى إمتعاضه من ذلك، وكان حينئذ في الولايات المتحدة في شهر كانون الثاني 2011 يخضع لعلاج. ووفق الأسلوب السوري في الرد، تم إفتعال إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري. وهنا دخلت الوساطة القطرية – التركية على خط المساعي، وكان مصيرها مشابهاً لوساطة الملك عبدالله. فسقوط مشروع الإتفاق كان دلالة إضافية على مدى التباين بين النظرة العربية الى لبنان، والنظرة السورية إليه، وما يريده العرب من لبنان، وما تريده سوريا منه.

وقد تم إفتعال استقالة حكومة الرئيس سعد الحريري في 12 كانون الثاني 2011، عندما أعلن أكثر من ثلث الوزراء (وزراء التيار العوني وحزب الله وحركة أمل مع وزير الدولة عدنان السيد حسين الذي حُسِبَ وهماً على حصة رئيس الجمهورية)، فاستقال أكثر من الثلث، واعتبرت الحكومة مستقيلة، طبقاً للفقرة «ب» من البند الأول للمادة 69 من الدستور، وهو تفسير يخرج عن روحية الدستور، كما سبقت الإشارة إليه.

حصل ذلك مبدئياً على خلفية مناقشات شلّت عمل مجلس الوزراء معظم مدة السنة والنيف تقريباً من عمر حكومة الرئيس سعد الحريري، بإصرار الفريق الذي كان يمثل المعارضة آنذاك على طرح موضوع ما عرف «بشهود الزور» وإحالته على المجلس العدلي قبل أي شأن آخر، بحيث أنه عندما سقطت الحكومة بالشكل المشار إليه أعلاه، وتألفت حكومة اللون الواحد، ما عاد الموضوع مطروحاً. لأن المطلوب كان أمراً آخر.

إنه كان يتجاوز مسألة شهود الزور، التي لم تكن مبسطة على الشكل الذي أراده دعاة إحالتها على المجلس العدلي، وفق ما أفاد به وزير العدل آنذاك إبراهيم نجار، في المطالعة التي طلبها منه مجلس الوزراء بتاريخ 18 آب 2010 [1]. فلو كان الموضوع قضائياً – قانونياً فقط، لسهلت معالجته. فقد كان المطلوب أمراً موصولاً بالأجواء التي عرقلت تأليف حكومة سعد الحريري. فهو كلف بتأليف الحكومة

(1) في مطالعة علمية معمقة، عالج وزير العدل مختلف نواحي القضية، في ما يعود منها الى صلاحيات المحكمة الخاصة والقضاء اللبناني وإن «صلاحيات المحكمة الخاصة بلبنان لا تطول ما حصل قبل نشؤ المحكمة» محدداً صفة شاهد الزور والمرجع القضائي المختص بتحديده، وإمكانية الفصل بدعوى شهادة الزور قبل الدعوى الأساسية أم لا، وبصلاحية المجلس العدلي للنظر في ذلك، مبيناً أن لا صلاحية له، مذكراً بقانون أصول المحاكمات الجزائية الذي ليس فيه حالة من الحالات التي عددها...».

في 27 تموز 2009، ولم يعلن عن تشكيلها إلا في 9 تشرين الثاني، أي بعد أكثر من خمسة أشهر من التكليف، وبعد اعتذار وإعادة التكليف في 16 آيلول.

حصل ذلك في وقت أصّر فيه سعد الحريري على تأليف حكومة وحدة وطنية، معلناً أكثر من مرة مدّ يده الى الجميع، في محاولة منه لإعادة تغليب المصلحة العامة إنطلاقاً من شعاره «لبنان أولاً». فتبين أنه كان هنالك مراهنات مختلفة لدى أفرقاء داخليين وخارجيين، ليست راغبة لا في تسهيل عملية التأليف ولا في تسهيل عمل الحكومة بعد ذلك، بدليل الحؤول دون إتخاذ القرارات، أو تحقيق الحد الأدنى من البيان الوزاري للحكومة.

ولا بدّ من التذكير هنا، بأن الذين سبق أن عطلّوا مفاعيل مؤتمر باريس 2 الذي كان مؤتمراً دولياً لصالح لبنان ولمساعدته، لا لشيء إلا لأنه إنجاز للرئيس رفيق الحريري، لا يتوقفون عند اعتبارات المصلحة الوطنية اللبنانية - لأن حساباتهم هي في مكان آخر[1].

• استقبال سعد الحريري ومذكرات توقيف بحق معاونيه

وكان المطلوب أبعد من مسألة شهود الزور. فمقتضيات الإستمرار في الإمساك «بالورقة» اللبنانية تحتم استمرار التوتر والإنقسام. فحاول سعد الحريري أن يقوم بتجربته الشخصية مع النظام السوري واكتشف ما كان معروفاً في السياسة اللبنانية لهذا النظام. المطلوب هو المزيد دائماً. إنهم يستقبلون الرئيس سعد الحريري، ولكنهم قبل ذلك يصدرون مذكرات توقيف في حق معاونيه. فقبل أن يقوم بزيارته الأولى

(1) سبقت الإشارة الى ذلك على لسان Flynt Leverett في مؤلفه **وراثة سوريا - اختبار بشّار بالنار** الصفحات 214 - 215 - 216.

الى دمشق بتاريخ 19 كانون الأول 2009، ووسط المساعي التي كانت قائمة لتحضير تلك الزيارة، ورد من القضاء السوري الى القضاء اللبناني، إبتداءً من 23 تشرين الثاني 2009، مذكرات توقيف غيابية بحق 26 شخصية لبنانية بينهم عدد من معاوني الرئيس سعد الحريري. وذلك على خلفية الدعوى التي أقامها المدير العام للأمن العام السابق اللواء جميل السيد في دمشق في مسألة شهود الزور[1].

حصل ذلك في الوقت الذي كان فيه سعد الحريري يستعد لإتخاذ خطوة لعلها الأصعب في حياته هي زيارة دمشق. القيادة السورية ترحب به، ولكن القضاء السوري يصدر مذكرات توقيف في حق معاونيه. وهو تجاوز ذلك أيضاً، مع معرفة العالم كله بأنه في نظام حكم مثل النظام السوري كان من الصعب بمكان تخيل وجود قضاء مستقل يعمل بمعزل عن القرار السياسي من جهة، وعن الشرعية القانونية لمثل هذا الإجراء القضائي السوري من جهة ثانية لجهة الإختصاص تحديداً. وبالنظر الى هوية الأشخاص الذين أصدر القضاء السوري مذكرات غيابية بحقهم. وحاول البعض يومذاك الإيحاء بأنه مثلما هنالك من يعتقد بأن المحكمة الدولية خارج أي تسييس ويجب أن تعطى الثقة، فهنالك في المقابل من يقول بأن الخطوة القضائية السورية بعيدة عن أي تسييس.

وبالطبع شتان ما بين القضاء الدولي الذي هو ضمانة للعدالة، وقضاء دول الأنظمة الشمولية. فنظام الحكم السوري أعطى يومذاك الرئيس سعد الحريري

(1) إعتباراً من تاريخ 2009/11/23 وردت الى القضاء اللبناني من القضاء السوري مذكرات دعوى بصفة مدعى عليه بالدعوى المقامة من اللواء جميل السيد أمام قاضي التحقيق الأول في دمشق بحق 26 لبنانياً بينهم: سعيد ميرزا، الياس عيد، صقر صقر، شارل رزق، مروان حمادة، حسن عكيف السبع، أشرف ريفي، سمير شحادة، وسام الحسن، الياس عطاالله، فارس خشان، هاني حمود، نديم المنلا، محمد عبد الحفيظ فرشوخ وغيرهم.

عشية زيارته، إثباتاً بأن لديه طريقة واحدة للتعاطي مع لبنان.

فالأسلوب السوري ذاك، والذي خبره جميع الذين تعاطوا مع النظام السوري، كان أرهق الرئيس الشهيد رفيق الحريري على مدى سنوات طويلة. وهذا ما اكتشفه الوسطاء العرب أيضاً الذين حاولوا المضي حتى آخر الطريق، ليجدوا أن الحائط المسدود هو الذي ينتصب أمامهم في طريقة التعامل مع النظام السوري. إذ إن الملك عبدالله بن عبد العزيز لم يتردد قبل ذلك ببذل جهوده، والحضور الى دمشق ثم الى بيروت برفقة بشّار الأسد لهذه الغاية. ولكن حسابات نظام الحكم السوري كانت مختلفة.

• القتل بدون محاسبة: سياسة أنظمة الإستبداد

فالسياسة السورية هذه كانت ثابتة إزاء المتغيرات الخارجية والداخلية اللبنانية، من منطلق الحرص ليس فقط على إبقاء دمشق مرجعية الخلافات والإنقسامات اللبنانية، بل على بقائها المرجعية الوحيدة، دون سائر العرب أو الأصدقاء الغربيين. فمسؤولو نظام الحكم السوري لا يريدون لهم شركاء في معالجة الشأن اللبناني، ولا وسطاء معهم.

فالمرحلة اللاحقة لتاريخ استشهاد الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005 وانسحاب الجيش السوري في 26 نيسان من السنة ذاتها، شهدت سلسلة إغتيالات لشخصيات سياسية وإعلامية وأمنية وضعت لبنان على مفصل دقيق: إما الإنصياع لمنطق الإرهاب الذي عرفه اللبنانيون قبل ذلك على مدى سنوات، وإما التمرد على آلة القتل تلك عبر ما هو متوافر أمام اللبنانيين من وسائل. وكانت المحكمة الخاصة بلبنان قد تم الإتفاق عليها في أول جلسة للحوار في ربيع 2006. وما تجدر ملاحظته أنه في جلسة الحوار الأولى تلك كان هنالك سعد الحريري

(والده شهيد) والمرحوم غسان تويني (ما لبث أن أصبح ابنه جبران شهيداً) والرئيس أمين الجميّل (جلس وراءه النائبان بيار الجميّل وانطوان غانم اللذان أصبحا شهيدين)، وميشال المر (كاد ابنه الياس أن يصبح شهيداً) ووليد جنبلاط (رفيقه مروان حمادة الذي كاد أن يصبح شهيداً) وذلك دون العودة الى قافلة الشهداء الذين سقطوا قبل ذلك من قادة ورؤساء وشخصيات من مواقع مختلفة، في مراحل الحروب.

جميع الشهداء الذين سقطوا في 14 شباط 2005 وفي ما بعد، وآخرهم الرائد وسام عيد في 25 كانون الثاني 2008، كانوا من لون سياسي واحد. وكان لا بدّ معه من النظر الى الجرائم إذذاك عبر منظار موحد، إن لم يكن من حيث تشابه عمليات التفجير (وحده النائب بيار الجميّل استشهد بعملية إطلاق الرصاص) فعلى الأقل من حيث المواقف السياسية التي كانت لسمير قصير ووليد عيدو وجورج حاوي وجبران تويني. وتبعت ذلك تدابير إحترازية أمنية لنواب 14 آذار الذين إما غادر بعضهم الى الخارج، وإما أنهم لجأوا الى الفنادق المحصنة أمنياً، مع مصادفة ذلك إقفال مجلس النواب وإحتلال وسط العاصمة ثمانية عشر شهراً، واضطرار أعضاء الحكومة الى البقاء داخل السرايا الحكومية مدة طويلة.

فالفترة الأمنية الشديدة الإضطراب تلك شهدت، فضلاً عن عمليات الإغتيال، تفجيرات متعددة متنقلة في مختلف المناطق، أشاعت الرعب بين اللبنانيين، ودفعت بأعداد كبيرة منهم الى الهجرة.

فقبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وقيام المحكمة الخاصة بلبنان بالقرار 1757 في 30 أيار 2007 ووصفها بالجريمة الإرهابية، وتكوين المحكمة قانونياً تحت الفصل السابع وبدء عملها، فإن جميع جرائم القتل والإغتيالات والخطف والإختفاء والتفجير، لم يحدد أي من مرتكبيها. ولم يتوصل القضاء اللبناني الى

تسمية أي جهة أو مرتكب لها، في خضم أعمال العنف التي تضيع المسؤولية معها أحياناً في مسار الحروب الأهلية، فكيف إذا كان لبنان، ولمدى سنوات طويلة، ساحة حروب استعملت فيها أسلحة تستعمل في الحروب التقليدية، وتصارعت داخله وعليه أكثر من جهة خارجية إقليمية أو دولية وتحكّمت في أمنه ومصيره أجهزة مخابرات كانت أقوى من مناعة الدولة اللبنانية وأجهزتها.

فقد كانت العدالة أضعف من أن تحدد المسؤوليات وتجري المحاسبات. وبخاصة في موضوع الإغتيالات السياسية، التي عرفتها جميع أنظمة الحكم العربية دون استثناء، مشرقاً ومغرباً، في أي نوع كان من الأنظمة. فقتل المعارضين، في أنظمة الإستبداد، تحوّل في تفكير المواطنين الخاضعين لتلك الأنظمة لعقود طويلة، على انه أمر عادي. فالقتل كان يصدر بأمر من القائد، دونما أي تهمة أو محاكمة. وبعد سقوط نظام معمر القذافي ومقتله، بعد أثنتين وأربعين عاماً على حكمه ليبيا بدون شريك أو مؤسسات تضبطه، صدرت تصريحات عديدة لمسؤولين سابقين عملوا معه مباشرة أو عرفوه عن قرب، تفيد بأنه كان يأمر بالسجن أو القتل بقرار مباشر منه. أما أخبار صدام حسين المماثلة فكانت معروفة في حياته. وقد ذكر نوري المسماري، أمين جهاز المراسم أثناء حكم القذافي، أن معمر القذافي وصدام حسين كان يكره كل منهما الآخر كرهاً شديداً، وانهما تواجها دائماً بصورة غير مباشرة ودبرا المؤامرات أحدهما للآخر[1]. بما يدل على أن الحكم الفردي المستبد والدموي، كان يوصل أصحابه الى الهذيان. فالثروات التي أنفقها كل من صدام

(1) حديثه الى جريدة الحياة بتاريخ 15 تموز 2012 كان يكرهه في شكل غريب. كان يشتمه وينعته بالغبي، ويقول عنه أنه إنسان تافه متهور. ربما يرجع ذلك الى أن صدام أيضاً كان صاحب سلوك يوحي الإستعلاء. ثم أن صدام لم يكن في وارد الإعتراف للقذافي بدور وزعامة. دعم القذافي خصوم صدام في العراق، فرّد صدام بدعم خصوم القذافي في تشاد. كانت العداوة بين الرجلين شديدة.

حسين ومعمر القذافي على أولوية زعامتيهما، دليل على مدى الإنحراف الذي يصيب الديكتاتوريات داخل نظام الحكم وخارجه.

فأي نظام حكم تسيطر فيه أجهزة المخابرات، وأي عنوان للحكم يعطي الأولوية للأمن على ما عداه، تسقط فيه مؤسسات الدولة، ويتعطل مبدأ فصل السلطات، ولا يعود هنالك من مكان ليس فقط للعدالة، بل لسلطة القضاء.

هكذا كان انشاء المحكمة الخاصة بلبنان لمحاكمة قتلة الرئيس رفيق الحريري ورفاقه أمراً جديداً ليس فقط في العالم العربي، بل وفي القضاء الدولي. فللمرة الأولى تتألف محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة قتلة شخص، كإشارة قوية من المجتمع الدولي، إلى أن العدالة الدولية ستتوصل الى تحديد المسؤولين عن الجريمة، والى أن عمليات القتل المماثلة في المستقبل لن تمر بدون عقاب. والحؤول دون العنف في المستقبل.

• القاضي انطونيوس كاسيزي: فلتأخذ العدالة مجراها حتى لا يفني العالم

فاستشهاد الرئيس رفيق الحريري لم يؤسس للإنسحاب السوري فحسب، بل أسس لمرحلة جديدة في العالم العربي وهي عدم الإفلات من عقاب الإغتيالات السياسية، على أي مستوى كان القرار المتخذ بشأنها وأياً كان منفذوها. وجاءت تطورات «الربيع العربي» لتعطي زخماً إضافياً ليس فقط لقيام دولة المؤسسات وفصل السلطات، بل لمفهوم العدالة والمحاسبة والحدود التي يجب أن يقف عندها الحاكم. وقبل كل شيء إنتهاء مرحلة الديكتاتور والديكتاتوريات في العالم العربي، حتى وإن حفلت المرحلة الفاصلة بين قيام الثورات في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا بتطورات لعلها لن تقود مباشرة أو بسرعة الى النظام الديموقراطي والحريات العامة وتداول السلطة ودولة المؤسسات.

ففي تقريره السنوي الثاني بتاريخ 4 آذار 2011، قال القاضي الدولي:

« تدرك المحكمة كلها، ورئيسها إدراكاً تاماً أن تصديق قرارات الاتهام ونشرها في الأخير قد تترتب عليهما آثار جسام في لبنان، وهذا أمر متوقع عند تطبيق عملية قضائية على ما سماه مجلس الأمن «تهديداً للسلام والأمن الدوليين».

وأضاف: «ليس سراً أن نقاشاً كبيراً ما زال موجوداً في لبنان وسواه بشأن جدوى المحكمة. ويجب علينا مع ذلك، باعتبارنا موظفين في الخدمة المدنية الدولية يعملون في مؤسسة قضائية دولية، وباعتبارنا على سبيل التحديد قضاة مستقلين، الامتناع عن أخذ الاعتبارات السياسية في الحسبان. أما أولئك الذين ما زال يساورهم الكثير من الشكوك والمخاوف بشأن المحكمة، فإنهم لا يلتفتون إلى الواقع الذي يشهد أن المحكمة قد قدمت حتى الآن دليلاً وافراً على روحها المهنية ونزاهتها واستقلاليتها. وقد يكفي التذكير بالاستقلالية التي أبدتها المحكمة إذ أمرت فوراً بإخلاء سبيل الضباط اللبنانيين الأربعة الذين كانوا محتجزين في سجن لبناني، نظراً لعدم كفاية الأدلة ضدهم؛ وأيدت سعي جميل السيّد الرامي إلى أن يضع بين يدي المحكمة طلبه الخاص بالمستندات التي يود الاطلاع عليها. وقد عقدنا العزم على التمسك بالمبدأ الذي دعا إليه هيغل إذ قال «فلتأخذ العدالة مجراها كي لا يفنى العالم» (Fiat justitia ne pereat mundus). وفي سبيل ذلك، علينا العمل على نحو نثبت به إثباتاً لا يقبل الجدل أن لدينا الحصانة من التأثر بالانحياز السياسي أو الإيديولوجي، وأننا في كل لحظة نحترم احتراماً تاماً الحقوق الأساسية لأي من المدعى عليهم المحتملين، وعلى رأس هذه الحقوق حقهم في قرينة البراءة. ونحن نفعل ذلك لا لعجز متأصل في حاسة البصر يحول دون إدراكنا الحساسيات السياسية، بل لأن المهمة التي أُسندت إلينا بموجب الوثائق التأسيسية للمحكمة تتطلب منا الانطلاق من نظرة بعيدة المدى لا تتوقف على ألعابٍ واعتبارات سياسية طارئة».

وأضاف القاضي الكبير الذي توفي بعد فترة قصيرة من تقديم تقريره هذا الذي ينطوي الى حد كبير على رؤية للعدالة لعلها كانت بمثابة وصية له:

«يغفَل منتقدو المحكمة أيضا الطابع الحقيقي للتأثير المحتمل لمؤسسة جنائية دولية على المجتمع اللبناني بوجه عام. فلا يقتصر المراد من ترسيخ العدالة على معاقبة أولئك الذين ينتهكون قواعد المجتمعات المتحضرة انتهاكاً صارخا، وعلى التخفيف من شدة الآلام التي يعاني منها المتضررون، بل يشمل أيضا إعادة إقامة مقدار من العلاقات السلمية في مجتمعات ابتليت بالعنف المزمن. ويساهم ترسيخ العدالة مساهمة فعالة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية على المدى البعيد. ولكن المشكلات تظل تتفاقم إذا ما ارتكبت جرائم عنيفة وخيمة العواقب على المجتمع برمته، ولم تتحرك العدالة لتثبت أن وجود مؤسسة عامة نزيهة يمكن أن يؤدي إلى معاقبة المجرمين واستعادة الاحترام لمقتضيات القانون. وفي هذه الحالة، سيطلّ العنف من جديد عاجلاً أو آجلاً، ما يجعل ثنائية "السلام مقابل العدالة" الشائعة ثنائية باطلة. ويترتب على ذلك فيما يترتب عليه أن نشوب أي أعمال عنف بسبب اتخاذ إجراءات قضائية، لن يكون على أيدي أفراد حرصاء كل الحرص على ترسيخ العدالة، بل على أيدي أفراد هم دون سواهم ضد العدالة والسلام».

• لا ديموقراطية بدون عدالة

وأضاف كاسيزي: «المجتمع اللبناني في حاجة ماسة إلى عمل مؤسسة دولية نزيهة لا تقيدها قيود أي إيديولوجية أو أي برنامج سياسي. لبنان الفخور بأنه عضو مؤسس في الأمم المتحدة، هو من طلب إنشاء محكمة ذات طابع دولي تقوم مستقلة عن مؤسساته القضائية الوطنية من أجل تحقيق هدفين أساسيين هما: تأكيد مبدأ المساءلة القضائية وتطبيقه على أولئك الذين انحرفوا انحرافًا جسيماً

عن قواعد الكرامة البشرية؛ وترسيخ المفهوم القائل بأن لا بقاء للديموقراطية بدون العدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية للجميع، بما فيها الحق في الحياة وفي الأمن. واستند لبنان في طلبه إنشاء محكمة دولية إلى مفهوم في غاية التجديد كان أول من طرحه الفيلسوف والدبلوماسي اللبناني الكبير شارل مالك، الذي كان أحد الأشخاص الأربعة الذين تولوا إعداد وصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الثلاثة الآخرون هم إلينور روزفلت ورينيه كاسان وبينغ شون شانغ). ويقوم هذا المفهوم على وجود صلة وثيقة بين المجتمعات المحلية والمجتمع الدولي. وهذا المفهوم الذي تجسده المادة 28 من الإعلان يقول بأن "لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً».

وختم القاضي كاسيزي تقريره يومذاك بقوله: «وإني لأكتب هذا الكلام، ولست بغافل عن أمرين أحدهما حدود ما يمكن للمحكمة أن تفعله، وثانيهما ضخامة المهمة التي تواجه المجتمع اللبناني. ومع ذلك، يجدر بنا أن نبذل أي جهد مهما بدا بسيطاً ومتواضعاً. واسمحوا لي أن أذكّر بحكمة كلمات فيلسوف بارز آخر في ميدان القانون قالها في مناقشة مسألة الحرب «صادف أحياناً أن ذرّة رمل تذروها الرياح قد عطلت آلة كبيرة عن العمل. فإذا وجد احتمال حتى بنسبة واحد من البليون أن تستقر ذرّة الرمل التي تذروها الرياح في أدقّ مسنّنات آلة العنف، وأن تعطل هذه الآلة»، كان ذلك الاحتمال جديراً بمحاولة تحقيقه. وهذا هو بالتحديد ما يجب علينا السعي إلى فعله».

فالمحكمة تلك، بالأفكار الموضوعة على مستوى المبادئ الكبرى للعدالة ولسلام المجتمعات ولحقوق الإنسان وكرامته، جاءت لتعمل في بلد فرض عليه العنف زمناً طويلاً، وفي بيئة إقليمية لا تولي تلك المبادئ إعتباراً في ممارسة السلطة، بسبب إحتكار

السلطات فيها، ولعقود طويلة، بين أيدي رجل واحد. فعندما يقول انطونيو كاسيزي «إن لا بقاء للديموقراطية بدون العدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية للجميع بما فيها الحق في الحياة وفي الأمن»، فإن مثل ذلك التفكير القانوني والسياسي النابع من الحضارة الإنسانية، غرباً أو شرقاً لا فرق، ليس له مكان في حساب مصالح أنظمة الحكم. ولكن كان ولا يزال له مكان في لبنان، صاحب التراث الدستوري والقانوني العريق، والذي شهد في مختلف الحقب التي رافقت نشوءه ككيان ترسخ ذلك التراث عبر علماء قانونيين وقضاة ومحامين وجامعيين، أفادوا من التقاء نصوص واجتهادات العلوم الغربية–والفرنسية بخاصة – مع ما انتجه الفكر الإسلامي والعربي عبر العديد من الفقهاء في المجالات القانونية والفقهية. فلبنان، في هذا المجال بالذات، لعله كان ولا يزال من أنجح المختبرات في المنطقة العربية.

وإذا كانت إستقلالية القضاء قد ضربت في سنوات الوصاية، مثلما ضربت العديد من المؤسسات، إلا أن ذلك لم يعطل الإرث الكبير، ولا تنامي الجامعات، ولا استمرار التخصص في الخارج. ولذلك سهل كثيراً على البيئة اللبنانية تقبل إنشاء المحكمة، وحسن التعاطي معها.

أما حسابات الأخرين فكانت على المستويات السياسية. ولكنها لم تمنعهم من التنبه إليها تنبهاً كلياً. لأن التعامل هذه المرة هو مع المجتمع الدولي.

• بين عدالة وعدالة

وهكذا فإن الجميع تنبهوا جيداً لموضوع المحكمة الخاصة بلبنان، وفي هذا الصدد كانت لسوريا ردود فعل. فشهدت المراحل الأولى تعاوناً مع المحقق الأول ديتليف ميليس الذي زار دمشق بتاريخ 12 أيلول 2005، كما أن مسؤولين أمنيين سوريين مثلوا أمام المحققين الدوليين في جنيف بتاريخ 26 آب 2005، وفي فيينا

بتاريخ 5 كانون الأول 2005، وفي الوقت ذاته عمدت الحكومة السورية الى تأليف لجنة تحقيق برئاسة القاضية غادة مراد بتاريخ 29 تشرين الأول 2005.

فلم يكن بمستطاع الحكومة السورية آنذاك سوى إظهار الإستعداد للتعاون، بالنظر الى الصفة الدولية التي لازمت إنشاء لجنة التحقيق الدولية ومفاعيل القرار 1559 الصادر بتاريخ 7 نيسان 2005، أي قبيل حوالي عشرين يوماً من قرار الإنسحاب من لبنان.

- **حرائق من بحر قزوين حتى المتوسط**

ففي تلك المرحلة، كان نظام الحكم السوري يواجه على الصعيدين العربي والدولي إحراجاً كبيراً. فالرئيس الفرنسي جاك شيراك كان لا يزال في قصر الإليزيه، والرئيس جورج بوش الابن في البيت الأبيض، ومجلس الأمن الدولي يعيش أجواء شديدة التلبد مع دمشق، وصلت الى ذروة ساخنة في 31 تشرين الأول 2005، في جلسة شهيرة حضرها أحد عشر وزيراً للخارجية من أصل خمسة عشر، وشهدت مشادة بين وزير خارجية بريطانيا جاك سترو ووزير خارجية سوريا فاروق الشرع، من بين ما شهدت. وجاء في إحدى حيثيات ذلك القرار: إن مجلس الأمن «إذ يحيط علماً بالإستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة ومفاده أنه في ضوء تغلغل دوائر الإستخبارات السورية واللبنانية، عاملة جنباً الى جنب، في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني، يصعب تخيل سيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة إغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علمها، وأن ثمة سبباً مرجحاً للإعتقاد بأن قرار إغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ما كان يمكن له أن يُتخذ بدون موافقة مسؤولين أمنيين سوريين رفيعي المستوى»، طالباً في الفقرة 12 منه «أن تتوقف سوريا عن التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، سواء بصورة مباشرة

أو غير مباشرة، وأن تمتنع عن أي محاولة ترمي إلى زعزعة إستقرار لبنان، وأن تتقيد بدقة باحترام سيادة هذا البلد وسلامته الإقليمية ووحدته وإستقلاله السياسي».

ولكن في ما بعد، تجاوزت الحكومة السورية حالة الإلتباس إزاء المحكمة لتقول بلسان بشّار الأسد بتاريخ 10 أيار 2007، وأثناء خطابه أمام مجلس الشعب إن «القرار الوطني أهم من القرار الدولي» بعدما قال إن «موضوع المحكمة ذات الطابع الدولي هو خاص بين لبنان والأمم المتحدة، ولا نرى أننا معنيون بها بصورة مباشرة... إن أي تعاون مطلوب من سوريا... في حال تطلب تنازلاً عن السيادة الوطنية هو أمر مرفوض بالنسبة إلينا جملة وتفصيلاً [...] هنالك من يقول بأن سوريا وقعت ميثاق الأمم المتحدة، فنحن وقعنا ميثاق الأمم المتحدة ولم نوقع على مصالح الولايات المتحدة وبعض حلفائها».

وفي الوقت عينه، وأثناء حديث هاتفي له مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في أيار 2007، كما أوردت جريدة «النهار» بتاريخ 13 منه، حصل «حوار ساخن أسمع فيه الرئيس السوري أمين عام الأمم المتحدة كلاماً حاداً فيه تهديد بإشعال المنطقة من بحر قزوين الى المتوسط». وأضافت «النهار» أن ذلك الحوار «أتى في سياق متابعة الأمين العام للأمم المتحدة موضوع إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي الذي سيمضي الاسبوع المقبل الى أروقة مجلس الأمن».

ومن المعروف أن التحقيقات قادت الى بيان الإتهام الذي صدر بتاريخ 10 حزيران 2011، وذكر أسماء أربعة لبنانيين، ينتمون الى حزب الله. واتخذت قيادة حزب الله، بلسان أمينها العام السيد حسن نصرالله وغيره من المسؤولين، أكثر من موقف إزاء ذلك الإتهام.

وعلى كلٍ فقد أعلن رئيس المحكمة ذات الطابع الدولي دايفيد باراغونت بتاريخ 17 تموز 2012، أن المحاكمات سوف تبدأ في 25 آذار من العام 2013.

الفصل الرابع

مع البطريرك مار نصرالله بطرس صفير
والبابا يوحنا بولس الثاني

صبيحة يوم أربعاء في مطلع كانون الأول 2003، اتصل بي الرئيس رفيق الحريري قائلاً: «أنا خارج من مجلس الوزراء، لاقيني الى قريطم».

وحضرت، وعند دخوله من المدخل الغربي لدارته، وكان برفقة الرئيس فؤاد السنيورة، وزير المال آنذاك، أخذنا الرئيس الحريري جانباً لنتمشى في الممر الخارجي للحديقة، تحت مطر خفيف. وهو كان عاد مساء اليوم الذي سبق من دمشق، إثر ذلك الإجتماع الشهير والعاصف مع الرئيس السوري بشّار الأسد، والذي جمع فيه كل ضباط المخابرات السورية العاملين في لبنان، بهدف مناقشة الرئيس الحريري، ولكن بالحقيقة لممارسة عملية تطاول سافر عليه اثناء الجلسة تمكن فيها الرئيس الحريري من ضبط نفسه، بالرغم من ذلك الأسلوب المشين.

وكان من بين المآخذ التي صممت القيادة السورية على مواجهة الرئيس الحريري بها عبر الضباط المتطاولين هؤلاء، موضوع الإتصالات مع القوى المسيحية ومع البطريرك صفير بالذات، الذي كانت مواقفه بالنسبة الى السوريين ثابتة ومعروفة ومتكررة في كل المناسبات، وبخاصة بعد النداء الشهير في أيلول 2000.

وبما ان العقل الإستخباراتي يريد دائماً شخصنة المسؤوليات والمواقف، فإن المسؤولين السوريين بحثوا عمن يمكن ان يؤثر على مواقف البطريرك، وبخاصة من قِبَل الرئيس رفيق الحريري، وكنت أنا المقصود شخصياً في ذلك، وهذا ما دفع بالرئيس الحريري الى الحديث معي في اليوم التالي بالذات. وبما يدّل على ان الموضوع أثير في الإجتماع مع الأسد ومعاونيه. فقال لي ونحن نتمشى في الممر الخارجي بعدما ردد كلاماً عن علاقته بي وعاطفته الأخوية وتقديره وديمومة تلك العلاقة: «انهم يأخذون عليك اتصالاتك باليمين المسيحي، وبالبطريرك واجتماعاتك به».

وقاطعته قائلاً: «دولة الرئيس، ماذا يقصدون باليمين المسيحي، فأنا اؤدي مهمتي من ضمن مجالها الطبيعي، ثم اني لم اجتمع مرة مع البطريرك قبل ان اتفق على ذلك معك». فقال: «أعرف، أعرف. والمشكلة ليست في علاقتي بك، بل في كيفية نظرتهم الى الأمور». ثم وضع يده على جبينه في حركة لم اعهدها فيه من قبل وقال بصوت يائس: «انهم يهذون، لقد بلغوا حد الهذيان». ثم ذكر اسم مسؤول لبناني كبير حمّله مسؤولية التحريض عليه. فقلت: «وما هو المطلوب؟»

– المطلوب ان تسافر. ان تخرج من لبنان لفترة. شهران، ثلاثة. اذهب الى باريس، الى روما، الى أي مكان تريد. ولكن اترك لبنان في الوقت الحاضر. وأرجو ان تعرف في الوقت ذاته انك آخر شخص أتخلى عن التعاون معه. فاذهب الآن ودبّر شؤونك، وقم بالإتصالات اللازمة واخبرني اليوم أو غداً متى ستسافر.

كان وقع هذا الكلام شديد الوطأة عليّ، إذ لم أتوقع أبداً ان تكون مهمتي مع البطريرك صفير موضع مراقبة وتشكيك واستياء الى الحد الذي طلب فيه المسؤولون الأمنيون السوريون إبعادي عن لبنان، لا لشيء إلا لأن الشكوك تساورهم، ولأني لم أكن لأدلي بأي تصريح بعد اجتماعاتي بالبطريرك ولم أقم يوماً بزيارة المسؤولين السوريين لأخبرهم بما يجري، شأن العديد من الذين اعتادوا ذلك طوال سنوات

الوصاية. وبما أن المطلوب كان الحد من نشاط الرئيس الحريري مع القوى المسيحية كان لا بدّ من ذلك الحل، على الطريقة السورية.

في اليوم التالي أبلغت الرئيس الحريري بأني سأسافر يوم الاثنين ولكن قبل ذلك بيومين، اي يوم السبت، طلب أن يراني وقال لي: «الآن حضر الى هنا رستم غزالي، فتباحثنا في الموضوع، واتفقنا أن لا لزوم لكي تسافر، ولكن انقطع الآن عن زيارة البطريرك».

وانقطعت عن الزيارات حوالي شهرين، الى ان اخبرني بعض الأصدقاء في مطلع عام 2004 بأن البطريرك يسأل عني. فأخبرت الرئيس الحريري بذلك فقال لي: لا بأس اذهب وبلغه تحياتي. وكانت تلك أول زيارة بعد انقطاع طويل.

ولكن بعد يومين من ذلك طلب الرئيس الحريري ان يراني وقال لي: «البارحة في مجلس الوزراء، واثناء بحثنا لمسألة انشاء مسلخ جديد في محلة الكرنتينا، همس الرئيس إميل لحود في اذني قائلاً «قبل بت هذا الموضوع من الأفضل ان تأخذ رأي البطريرك»، وتابع الرئيس الحريري متوجهاً إليّ «اذهب وقابل البطريرك واعرف منه لماذا يعارض انشاء مسلخ حديث بتمويل من الصندوق الكويتي، ولكن وأنت في طريقك الى بكركي عرّج على الكرنتينا وعاين بأم العين حالة المسلخ الحالي». فسألت الرئيس الحريري: «ولماذا يعارض البطريرك ذلك؟» فأجاب: «لا أعرف، اسأله». وهكذا، بعد يومين فقط من الزيارة الأولى، قمت بزيارة ثانية.

وذهبت في اليوم التالي واجتمعت بالبطريرك وفاتحته بالموضوع فبدا انه لا يتذكر شيئاً، وان تجاراً جاؤوا إليه قبل اشهر وأبدوا معارضتهم لإنشاء المسلخ بحجج مختلفة. كان ذلك كل ما فهمته من البطريرك قبل ان ننتقل الى شأن آخر.

وكان الرئيس رفيق الحريري، وقد اعتاد معاونوه ذلك، من النوع الذي يتابع بدقة وبسرعة. فاتصل بي وأنا في الطريق طالباً إليّ ان أحضر الى قريطم لمعرفة

النتيجة. وعندما وصلت قلت له: في الحقيقة لم افهم الكثير، والبطريرك بدا أنه لا يتذكر الكثير عن الموضوع، ولذا أقترح أن ترسل إليه مهندساً أو تقنياً ليشرح له. وللحال قال لي بتعبيره المألوف: «وينك، اتصل بفادي فواز واذهبا معاً لمقابلة البطريرك ثانية». فذهبنا في اليوم التالي، لنفاجأ في الممشى الطويل المؤدي الى صالة الاستقبال بالصحافيين الخارجين منه، وبادرتني إحدى الصحافيات قائلة: «ثلاث زيارات في اسبوع واحد، فما سبب ذلك؟»، إذ ذاك تنبهت ان تلك كانت الزيارة الثالثة لبكركي في اسبوع واحد، وان الأمر سيثير الشكوك.

بعد الإجتماع الذي ناقش خلاله البطريرك المهندس فواز بدقة في ملاءمة انشاء المسلخ في ذلك المكان، انصرفنا وبدأت معاناة فادي فواز مع أجهزة المخابرات السورية في البوريفاج، فقد ارادوا معرفة ماذا دار من حديث مع البطريرك، غير مصدقين ان القضية قضية مسلخ. ولكن، لحسن الحظ، لم يبادر أي من هؤلاء الى الإتصال بي، وانتهى الوجود السوري في لبنان بدون ان ألتقي أي مسؤول سوري.

كانت تلك الحادثة من الأدلة على المرحلة التي بلغتها اجهزة المخابرات السورية في إحكام القبضة على الحياة السياسية في لبنان. فالسوريون لم يكونوا مكتفين بمراقبة نشاط السياسيين جميعاً عبر المؤسسات كلها من رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء والإدارة العامة والقضاء والجيش والسلك الخارجي، بل انهم أرادوا مراقبة الكنيسة أيضاً، والتحكم في كل ما يجري على خطها في التواصل مع المسؤولين. ولم يكن هنالك من يهمهم في ذلك اكثر من الرئيس رفيق الحريري، وتفاهمه مع البطريرك الماروني.

كانت السياسة السورية في لبنان تقضي بمراقبة مختلف أنواع التحركات، وعلى أي مستوى كان. وإذا حصل والتقت أطراف في ما بينها، من ضمن التقليد السياسي اللبناني، فإن ذلك يفترض أن يحصل بمعرفة المخابرات السورية وإشرافها. وأي

لقاء آخر هو مبعث للشكوك، كما في كل نظام مخابراتي.

فنظام الوصاية السورية دخل، أو أنه حاول أن يدخل في علاقات مع المكونات الكنسية لمختلف الطوائف المسيحية، وبخاصة عندما استعصى البطريرك نصر الله صفير على التجاوب، في سياسة الإستيعاب التي كانت تلجأ إليها سلطة الوصاية. ففي ما عدا المناسبات التي يفرضها الواجب مثل تقديم التعزية، عبر وفد، إثر مقتل باسل الأسد عام 1994، أو في عدم الممانعة باستقبال شخصيات موالية لنظام الحكم السوري، فإن البطريرك صفير لم يقم مرة بزيارة سوريا في عهد حافظ الأسد، ولا في عهد بشّار ولا حتى أثناء زيارة البابا يوحنا بولس الثاني لسوريا عام 2002. وزاد من متانة موقفه أنه لم يطلب شيئاً على صعيد المناصب السياسية، بالرغم من مراجعته غير مرة بمن يريد أو من يرشح لهذا المنصب أو ذاك، فكان يتحاشى الدخول في لعبة الأسماء، تاركاً للمسؤولين مهمة اختيار الأفضل، لعلمه بإن إرضاءه بهذا الشكل سوف يكون ثمناً لنوع من الإسكات، وهذا ما كان يرفضه.

وهكذا لم يتردد نظام الوصاية من إقامة اتصالات برؤساء رهبانيات، ومطارنة، عبر الأسلوب ذاته في الإرضاء والتكريم والتلويح بالتحالفات من جهة، وبالأخطار المتمثلة بالآخرين من جهة ثانية، وهذا ما انساق فيه بعض رجال الدين. وحالهم في ذلك لا يختلف عن أحوال كثيرين من اللبنانيين أو من الفاعليات السياسية القائمة أو المستجدة التي تلاشت ممانعتها إزاء طول مدة الوصاية وعدم بروز ملامح إقليمية أو دولية أخرى من شأنها أن تبدل الوضع، أو تمنع عنهم الكأس المرة.

• سرّ غير معلن

الرئيس رفيق الحريري، في مسيرة معاناته المريرة مع النظام السوري، كان يعوّل

على الصمود المسيحي. وفي ذلك سرّ غير معلن من أسرار تفاهمه مع البطريرك نصرالله صفير الذي وجد فيه منذ البدء وعلى طول علاقتهما وحتى استشهاده، رجلاً صلباً لم تتغير اقتناعاته يوماً إزاء سوريا. إذ كل ما سلم به البطريرك في بعض المراحل، بناءً لطلب المسؤولين السياسيين، هو التخفيف من مطالبة السوريين بالإنسحاب، التخفيف وليس الإمتناع. لأن البطريرك، وبخاصة بعد عام 2000، تاريخ الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب، وبعدما لمس سهولة العبث بالدستور في سبيل التجديد وبالتحديد عام 2004 للرئيس إميل لحود، تبين له صواب الخط الذي كان قد اعتمده منذ البدء.

والرئيس رفيق الحريري كان يجد في البطريركية المارونية، وبمن يمكن أن يتأثروا بها، مواقف تعبّر عن حقيقة تطلعه. والقريبون منه كانوا يعرفون ذلك جيداً، ويدركون الحرج الذي يمكن أن يصيبه لو جاهر بذلك علناً. ولم يكن في مستطاع أي قيادي آخر من الطوائف الأخرى أن يتخذها من دون أن يتعرض للنبذ أو العزلة أو أكثر، ليس بالنظر الى انعدام الوطنية أو الجرأة بل الى عوامل مختلفة قضت بها ظروف المعالجة في البدء، ثم تكرست بعد ذلك بشكل جعل سوريا ممثلة للمسلمين اللبنانيين. وقد تم تدشين تلك القاعدة عند وضع الوثيقة الدستورية في 14 شباط 1976، بالتفاهم بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس اللبناني سليمان فرنجية. فكانت تلك الوثيقة ثمرة تفاهم بين الرئيسين السوري واللبناني ليس من منطق الدولتين، بل من منطق الفريقين اللبنانيين: حافظ الأسد مثّل المسلمين اللبنانيين، وسليمان فرنجية المسيحيين منهم. تلك الوثيقة التي كانت المشروع الأول لمحاولة حل الأزمة اللبنانية، على طول المحاولات التي تكررت حتى تاريخ إقرار وثيقة الطائف في خريف 1989، أسست بالفعل لجعل سوريا طرفاً رئيسياً في المسألة اللبنانية، قبل التفويض الأميركي لها بالتدخل.

كأنه، في سياق تلك السياسة التي رسمها حافظ الأسد ونفذها بدقة وبالتدريج، كانت لديه صفة تمثيلية للمسلمين اللبنانيين، انتزعها وثبتها على طول سنوات حكمه، مع العلم بأن المسلمين هؤلاء هم الذين قلبوا الأوضاع عام 2005، مع استشهاد الرئيس رفيق الحريري، واعترف بشّار الأسد بعد ذلك كما تقدم بأن «تغير مواقف شرائح من الشعب اللبناني» هي التي دفعت سوريا الى الإنسحاب. والمقصود بالشرائح هم المسلمون اللبنانيون.

وهكذا، عندما كان الرئيس رفيق الحريري يرى أن نائباً أو وزيراً أو سياسياً مسيحياً من الذين كان هو بالتحديد وراء تشجيعهم أو تعيينهم قد ذهب الى دمشق أو عنجر، فإنه كان يمتعض كثيراً، ويرى في ذلك نوعاً من الخيانة الوطنية. فقد كان يرى في عدد من الوجوه المسيحية الذين ارتبط معها بصداقة أو تفاهم، شيئاً من حماية لرؤيته ومشروعه الوطني، ولا يريدهم بأن حال من الأحوال أن يتلونوا بالسياسة السورية مهما كانت الإغراءَات. وقد حدث أن راهن على بعض منهم لمهمات أو مناصب عليا، ووجدهم بالنتيجة على علاقة بنظام الوصاية.

• حقيقة المهمة مع البطريرك صفير

عندما تولى الرئيس رفيق الحريري مهمات رئاسة الحكومة في تشرين الثاني 1992، كنت قد بدأت تعاوني معه قبل ذلك بسنتين في مكتب الدراسات الذي أسسه في باريس، واستمر العمل معه بعد ذلك، في تحديد مهمات استشارية على ملفات مختلفة.

الرئيس رفيق الحريري كانت له رؤية لإعادة الإعمار، ولإعادة تكوين النسيج اللبناني الذي كان عرفه في الستينات من القرن الماضي قبل مغادرته الى السعودية. فكان حريصاً على قاعدة الثنائية المسيحية - الإسلامية، مرتكز الميثاق الوطني

الذي كان يعرفه، في نشأته وشبابه ونشاطه وكان في الوقت نفسه عرف المناطق اللبنانية كلها تقريباً، وهو فاجأ البطريرك الماروني في زيارته الاولى للديمان صيف 1993 بقوله انه عرف حصرون وحدث الجبّة اثناء جولاته في المناطق، أيام شبابه، ايام كان يعمل في المساعدة في قطف التفاح.

وهكذا، عندما تبوأ مركز رئاسة مجلس الوزراء أراد، من موقع القيادة التي كان يمثلها، والتي بدت ملامحها في ظاهرة الترحيب الشاملة بتعيينه رئيساً للحكومة، ان يمد يده الى الشريك، ليس على قاعدة التفاهم مع رئيس الجمهورية آنذاك، الرئيس الياس الهراوي، وهي كانت مؤمنة، بل على صعيد القيادة المسيحية والمارونية تحديداً. فرأى ان العميد ريمون إده الذي كانت تربطه به علاقة صداقة واحترام متبادلين، موجود في باريس منذ سنوات، وكذلك الرئيس أمين الجميّل الذي كانت تربطه به صداقة. أما العماد ميشال عون الذي مثّل قيادة مستجدة، فقد غادر الى باريس في الظروف المعروفة عام 1990 بالرغم من انه لم يكن مطروحاً ان يتعاون معه. وبعد ذلك، وفي ظروف معروفة ايضاً، دخل الدكتور سمير جعجع السجن، وهو كان يعرفه أيضاً قبل ذلك.

بقي له صنفان من الشخصيات المسيحية: بعض الوجوه المحترمة وغير المنغمسة في الإتصالات والتعاطي مع السوريين، ولكنها غير قيادية، والصنف الآخر الذي دخل في حلقة النفوذ السوري، وبخاصة النواب المسيحيون المفروضون على اللوائح، والذين كانوا ينتمون الى أحزاب عقائدية موالية لسوريا. لذا، وفي ظل ظروف تلك الأوقات، لم يجد الرئيس رفيق الحريري أمامه سوى بكركي، في شخص البطريرك مار نصرالله بطرس صفير، الذي كان السبّاق من جهة الى إدراك المعنى العميق لاتفاق الطائف، ومعنى الحفاظ على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، في ما يتجاوز مسألة صلاحيات رئيس الجمهورية التي نقل

قسم كبير منها الى مجلس الوزراء. وكان الرئيس الحريري التقاه في روما في خريف عام 1989 اثناء وجود البطريرك فيها يومذاك، وحين التقى أيضاً مبعوثين فرنسيين رسميين، كما ان اعضاء اللجنة الثلاثية العربية المتابعة لتنفيذ اتفاق الطائف والمؤلفة من وزراء خارجية السعودية والجزائر والمغرب، زاروا الفاتيكان والتقوا البابا يوحنا بولس الثاني ومعاونيه، للغاية ذاتها. وذلك في أجواء إقرار اتفاق الطائف.

لكن من جهة ثانية، كان البطريرك صفير، من خلال مواقفه الواضحة والقوية، يمثل مرجعية يعرف رفيق الحريري أهميتها في لبنان، وما كان دور بكركي مع البطريرك الياس الحويك عام 1919، وما حققه خلفاؤه المباشرون بعده مع البطريرك انطون عريضة في مرحلتي الإنتداب والإستقلال، ثم مع البطريركين بولس المعوشي وانطونيوس خريش، وفي تعاطي الشؤون العامة، في تلك العلاقات المتشابكة في وطن شرقي صغير، آلت إليه على صعيد الروابط السياسية والإجتماعية، كل موروثات الحكم العثماني والإنتداب الفرنسي، وبما للطوائف ولرجال الدين فيه من دور اجتماعي وسياسي، وفق الإختلاط المميز الذي كرسه دستور 1926 في عدد من مواده. فبالإضافة الى المادة التاسعة عن حرية المعتقد المطلقة، هنالك مواد أخرى عن الأحوال الشخصية وحرية التعليم، وجاء الدستور الجديد المنبثق من اتفاق الطائف، ليكرس ذلك الواقع، ويزيد عليه في المادة 19 حق رؤساء الطوائف في مراجعة المجلس الدستوري.

وهكذا بعدما قام الرئيس رفيق الحريري بزيارة أولى لبكركي مطلع عام 1993، وجد ان التعاون مع البطريرك هو تواصل ضروري لتلبية حاجة المصلحة الوطنية في تلك الظروف.

واثناء زيارة ثانية له، وأمام البطريرك وعدد من المطارنة طلب الرئيس الحريري أن أكون صلـة الوصل بينه وبين بكركي، فرحب البطريرك، وهي المهمة التي لا

أزال أؤديها حتى الآن مع البطريرك مار بشارة بطرس الراعي، بصفتي مستشاراً للرئيس سعد الحريري.

والحقيقة، وفي ما يتجاوز مسألة تأمين الإتصال بين كل من الرئيس رفيق الحريري والرئيس سعد الحريري مع بكركي، عبر شخص مسيحي يحظى بثقة رئيس الحكومة من جهة، ويرتبط بالكنيسة ارتباطاً وثيقاً من جهة، فأني من خلال مسيرتي كلها، طُبعت بالحوار والإعتدال بشيء من القدرة على تقريب المواقف، في نظرة الى الشأن اللبناني وفق ما نشأت عليه وآمنت به من ثوابت بالنسبة الى لبنان، وقد زادها صلابة ما شاهدته، مثل غيري من ممارسات الحروب الطويلة، التي لم تقوّض مع ذلك أياً من اقتناعاتي. فلم أجد في تفكير كل من رفيق الحريري وسعد الحريري وجوهما العائلي، ما يتناقض مع القناعات التي تكونت لديّ على مدى سنوات في تعاطي الشأن العام قبل ذلك عبر الصحافة والتعليم الجامعي والإلتزام الشهابي والمهمات الإستشارية بخاصة مع الرئيس الراحل الياس سركيس وغيرها. فجاءَت تلك المهمة لتندرج في شكل طبيعي في سياق مسيرتي.

- **نظرة البطريرك الى رفيق الحريري**

هذه المهمة التي امتدت حتى الآن حوالي عشرين عاماً، أديتها وأؤديها بصمت تفرضه اعتبارات المهمة ذاتها. فلم اصرح يوماً إلا بتعابير عامة عمّا دار في الإجتماعات، وقد تم التشويش عليها في بعض الأحيان، واطلقت حولها شائعات مغرضة ورخيصة، رددها بعض السياسيين والصحافيين لا لشيء، إلا لأنها استمرت وازعجت بعض من لا يريدون لهذا التواصل ان يستمر، وذلك في سياق محاربة رفيق الحريري أو سعد الحريري من جهة، والإعتراض على مواقف البطريرك صفير من جهة. فارادوا تحميل المسؤولية لمن يؤدي المهمة. ولكني في

الوقت ذاته لقيت على طول تلك السنوات الكثير من الترحيب والتشجيع، من المخلصين الذين يقدرون أهمية الوفاق في لبنان، وهو صنو الدستور، كما يقدّرون أهمية التواصل والتوافق بين قيادة وطنية مثلّها رفيق الحريري وسعد الحريري، ومرجعية بكركي التي أدّت مع البطريرك صفير، دوراً رئيسياً في سير التطورات اللبنانية، من خلال مواقف البطريرك بالذات، الذي أصبحت بكركي معه محطة واجبة لجميع الباحثين عن حلول أو المتطلعين الى إنجاح الإستحقاقات الدستورية، مثل طلب رأيه في المرشحين لرئاسة الجمهورية، كما حصل عام 1988 وعام 2008.

فما ميز حقبة البطريرك نصرالله صفير (1986–2011)، وهي طويلة نسبياً في تاريخ الحقب البطريركية (بالرغم من أن بطاركة في التاريخ الحديث تجاوزا تلك السنوات: بولس مسعد 36 سنة ما بين 1854–1890، والياس الحويك 33 سنة مابين 1899–1932، فضلاً عن ولايات سابقة في التاريخ لكل من البطريركين موسى العكاري واسطفان الدويهي)، ان البطريرك صفير حضر الحرب والسلام. وذلك بعدما قضت الظروف بتنحي سلفه البطريرك انطونيوس خريش الذي رفض الحرب وأفرقاءها وممارساتها، ولم يجد نفسه منسجماً مع القيادات المسيحية آنذاك. فقدم استقالته بحجة بلوغ سن الثمانين، عندما كان الحق القانوني للكنائس الشرقية يطلب ذلك، وهو شرط ألغي في ما بعد.

وكان البطريرك نصرالله صفير مدركاً تمام الإدراك تاريخ لبنان وتاريخ الموارنة وبطريركيتهم. وبخاصة لأنه، حتى تاريخ تنحيه عام 2011 وفي ما بعد، لم يعش سوى في بكركي، كمعاون للبطريركين بولس المعوشي وانطونيوس خريش، ثم كبطريرك.

وهو ورث تقليد بكركي على إصالته، أولاً في معرفة قيمة الموقف المتخذ، أي الصادر عن بكركي. فالكلام له وقع، وهو في أحيانٍ كثيرة كان كلاماً في الأساس.

فالبطريرك صفير، بحكم اعتبارات تفكيره ونشأته وتجربته ومكونات شخصيته، كان يعرف أنه كان فوق النزاعات، وأنه صاحب مقام ديني وليس زعيماً سياسياً - وهو ما ردده مراراً في مجالسه الخاصة - إلا أنه ليس على الحياد إزاء التطورات والأحداث التي، إن وصلت الى المقياس الوطني لبكركي، كان لا بدّ من اتخاذ الموقف.

«فللحق لا للقوة الغلبة»، كما كان يقول. ولأجل قول كلمة الحق، من منظار بكركي ومقياسها، لم يتردد، ولم يتراجع، بالرغم من كل الظروف والتهجمات والحملات التي كان يرد عليها بقوله: «لقد صلبوا المسيح، وأنا لست بأفضل منه».

ذلك أنه بالإضافة الى تلك الرؤية الراسخة لدوره ودور بكركي، انه كان يتميز بالبساطة الرهبانية، لأنه لم ينس أنه في الأساس كاهن. يستقبل زائره بود وحرارة ويسهّل له الحديث والدخول في المواضيع. متابع للأحداث، ومجرّب بها، عبر ما شهده وخبره في تاريخ لبنان المعاصر. لذا كانت رؤيته واضحة باستمرار، تعززها تجربة انسانية عميقة وصبر عال وثقافة رحبة، ومرونة تقف عند حدود الثوابت التي يؤمن بها للبنان ولبكركي. فهو كان رجل المرحلة في زمن العبث بلبنان، ليس بالتوازنات فحسب، بل بالقيم. فلم يتردد في إدانة الممارسات واضعاً يده على مكمن الداء، داعياً الى صون الإرادة الداخلية وحرية اتخاذ القرار وفق مقتضيات السيادة الوطنية.

وكان يشعر محدثه بأنه ملتصق بالأرض والتراب، يطيب له الرجوع أحياناً الى الأمثال الشعبية والتشابيه المبسطة التي تختصر حالات معقدة. فعندما كان يجري الحديث مثلاً عمن يستقوون بالخارج ويديرون وجوههم إليه كان يقول: «قديماً كانوا يُطلقون الحيوانات في حرش إهدن بدون سياج متين، فكانت الأحصنة تلتقي في الداخل ورؤوس بعضها مجمعة قرب البعض الآخر...»، فهو كان يريد

أن تبقى الوجوه ملتفتة الى الداخل، وليس التطلع من خلف السياج الى الخارج. كان يرى في ذلك علّة من علل الأزمة، أكانت مسؤولية ذلك تقع على من يتطلع أم على من يستدرج التطلع.

• قل له أن يصبح رياض الصلح آخر

وهكذا من موقع الخبير والمجرّب رأى في رفيق الحريري شخصاً يخرج عن المألوف الذي عرفه، أو عن المألوف لدى من تعاطوا الحروب. فتكونت المصلحة الوطنية بضرورة الإلتقاء بين رفيق الحريري والبطريرك صفير، في ظروف ما بعد الطائف وبداية مسيرة رفيق الحريري في المسؤوليات الكبرى المباشرة.

أما في حقيقة ما كان يجري من اتصالات فليست هنالك اسرار كثيرة تستحق ان تخفى. والبطريرك نفسه أفصح في المذكرات التي نشرها الصحافي انطوان سعد، بعض مداولاتي معه. وكانت الرسائل التي أنقلها، من الرئيس رفيق الحريري أو الرئيس سعد الحريري متعلقة بتطورات الأحداث، وبضرورة أو باستنساب ان يؤخذ رأي البطريرك بها. وهذا ما كان يحصل.

ولكن في ما يتجاوز تلك المهمات، نشأت علاقة جدية وعميقة بين الرئيس رفيق الحريري والبطريرك صفير، أساسها الثقة والإحترام المتبادلين. وهي علاقة كانت في مراحلها الأولى على الأقل أكثر من تفاهم وأقل من تحالف. كان البطريرك يرى في الرئيس رفيق الحريري صورة ذلك الرجل الذي بعدما استشهد عرف الجميع من هو، والى ماذا كان يهدف. لقد كان ملتقياً مع البطريرك في طروحاته الإستقلالية من دون أن يكون ذلك معلناً صراحة. لأن رجل إعادة الإعمار كان يعمل لإعادة الإستقلال بشكل آخر. كان الوقت شديد الصعوبة ليس في إعادة الإعمار المادي فحسب، واكتشاف الرئيس الحريري طبقة سياسية تقليدية وطبقة

أخرى خارجة من الحروب، في مشهد تطغى عليه السيطرة السورية، التي احكمت على لبنان بعد حرب الخليج عام 1990، وصفقة سوريا مع الغرب إثر اصطفافه معها في الحرب على العراق، بل في إعادة الوحدة بين مجموعات فرقتها الحروب.

ومنذ بدء لقاءَاتها، كان البطريرك صفير يرى في الرئيس رفيق الحريري رجلاً يمكنه، دون غيره، ان يقود لبنان الى الإستقلال الثاني. إذ كان يرى فيه رياض صلح آخر، وهو ردد ذلك التشبيه أمامي أكثر من مرة. وآخرها كانت يوم الثلاثاء في 24 آب 2004 في الديمان، في ذلك الأسبوع الذي سبق ان وصفته بأنه غيّر مجرى الأحداث.

فبعد ظهر ذلك اليوم، كان الرئيس رفيق الحريري يغادر الديمان مرتاحاً، بعد لقاء طويل مع البطريرك صفير، ظهرا فيه متفقين. وكان البطريرك يومذاك شديد الغضب نتيجة أخبار ذكرت يومذاك، أن هنالك نية لفتح التعديل الرئاسي بلا حدود، أي بإزالة الفقرة الدستورية التي تحظّر التجديد إلا بعد ست سنوات. وهي من المرات النادرة التي وجدته فيها بهذه الحال عندما التقيته قبل وصول الرئيس رفيق الحريري بقليل، جراء إنحدار الممارسة في نظامنا السياسي الى هذا الحد: «لقد أصبحنا مثل الأنظمة الديكتاتورية التي لا قيمة فيها للدساتير والنصوص» قال لي غاضباً في صالون الاستقبال بالديمان.

ذلك لأن ما حصل من ثم في التعديل من اجل التمديد ثلاث سنوات، لا يقل خطورة، بكون المبدأ هو ذاته، اي تعديل الدستور في سبيل شخص. وعندما انصرف الرئيس الحريري بقيت مع البطريرك مدة، لمتابعة بعض الحديث. وبعد اقل من نصف ساعة اتصل بي الرئيس الحريري يطلب مني موافاته الى قريطم حيث سألني عما دار من حديث اضافي مع البطريرك فسردته له واضفت «انه يطلب إليك ان تكون رياض صلح آخر». فانتفض الرئيس رفيق الحريري وقال:

«حذار ان تردد هذا الكلام ثانية. أنت تعرف ماذا يعني رياض الصلح بالنسبة الى السوريين».

والحقيقة ان ذلك لم يكن خوفاً من التشبيه، وكان الرئيس الحريري يعتبر رياض الصلح بطلاً إستقلالياً ونموذجاً يحتذى به، بل لأن تلك الأيام بالذات، والصراع مكشوف بين سوريا والغرب في مرحلة الإعداد للقرار 1559 الذي كان الرئيس رفيق الحريري مطلعاً على مراحل الإعداد له عبر صديقه الرئيس جاك شيراك، لم يكن يريد ادخال عنصر جديد في التأزم مع السوريين، عبر تشبيهه علناً برياض الصلح.

في مساء ذلك اليوم، الثلاثاء 24 آب، صدر عن رئاسة الجمهورية بيان يفهم منه ان رئيس الجمهورية ينزل عند رغبة النواب في تمديد الولاية. وفي اليوم التالي، 25 آب، كان الرئيس رفيق الحريري لا يزال مرتاحاً، وقد أسّر بذلك إليّ، بعد استقباله السفير البابوي لويجي غاتي، وبخاصة لأن أحداً لم يكن قد فاتحه بعد في موضوع تعديل الدستور.

حدث ذلك في اليوم التالي، في 26 آب، عندما ذهب الرئيس الحريري في زيارة لدمشق حيث قابل بشّار الأسد ثماني دقائق في مقابلة عاصفة. في اليوم التالي ذهب الى فقرا بعد اجتماع مع وليد جنبلاط حيث أمضى نهاره. ويوم السبت 28 آب اجتمع مجلس الوزراء في محلة المتحف ووافق على مشروع قانون دستوري لتعديل الدستور، في اقسى امتحان شخصي عرفه الرئيس رفيق الحريري لم يوفر فيه وزير شمالي على نفسه ممارسة الشماتة إزاءه.

ثم عاد الرئيس الحريري الى قريطم، واثناء مروره بالصالون الكبير التقت نظراته بنظراتي، ففهمنا من دون أن نتبادل الكلام، لأني كنت شاهداً قبل أيام قليلة على حقيقة موقفه، وعلى مدى معاناته، وفهمت إذذاك حقيقة ردّ فعله على دعوة

البطريرك اليه للإقتداء برياض الصلح. ثم سافر الى سردينيا في إجازة. وفي 2 آيلول صدر عن مجلس الأمن القرار 1559، ثم حصل التمديد في 3 أيلول خلافاً لذلك القرار. وفي أول تشرين الأول 2004 حصل الإعتداء على مروان حمادة. وبعد ذلك بفترة وجيزة استقالت حكومة الرئيس رفيق الحريري، لتدخل البلاد من ثمّ في ليل الإجرام، عبر متابعة الحرب على رفيق الحريري بمختلف الوسائل الممكنة، حتى الوصول الى 14 شباط 2005.

- **لقاء مطرانية بيروت للموارنة**

كان ذلك الفصل، في الأسبوع الأخير من آب 2004، بالأحداث المصيرية التي حفل بها، من دلائل ذلك التعاون والتفاهم الوثيقين بين الرئيس رفيق الحريري والبطريرك صفير. تعاون إن لم يؤد يومذاك الى النتيجة المطلوبة في سبيل عدم تعديل الدستور من أجل التمديد، فإنه دلّ على عمق المشكلة، وعلى إحساس الطرفين، كل من موقعه، بخطورة ما يخطط للبنان. فالتقيا على خلفية الإئتمان على القضية اللبنانية، ولو من باب الموقف.

ولكن قبل ذلك، حصلت المسيرة الإستقلالية الهادفة لكل من الرئيس رفيق الحريري والبطريرك صفير في الزمن الصعب. ولم يكن من السهل اعادة وحدة كانت سلطة ذلك الوقت تريدها ان تتم على يدها فقط، إذا كانت ستتم، وعلى طريقتها، لأن أي وحدة من هذا النوع كانت ستكون موجهة ضد السوريين.

فلم يكن ميسراً لرفيق الحريري أن يقيم احلافاً مع المسيحيين بدون معرفة السوريين وموافقتهم. ولذا، عندما سأل المطران بولس مطر، راعي أبرشية بيروت للموارنة الرئيس رفيق الحريري الذي حضر لتهنئته بعيد مار مارون صبيحة يوم 10 شباط 2005 لماذا لم يقم بالمزيد من المبادرات تجاه المسيحيين وتجاه الأشرفية

بالذات، وهو نائب بيروت، أجابه فوراً «لأنه ليس مسموحاً بذلك، فهم يمنعونه». وجرى بعد ذلك حديث بالغ الأهمية عن السوريين وطريقة تصرفهم منذ ثلاثين عاماً.

حصل ذلك اللقاء في الصالون الكبير للمطرانية. وقد رافق الرئيس رفيق الحريري يومذاك النائب باسم السبع والعقيد وسام الحسن وهاني حمود وأنا. وحضر كاهنان من المطرانية. أهمية الحديث يومذاك دلّت على الحالة التي كان الرئيس رفيق الحريري قد انتقل إليها. وهو كان قد بدأ يعلن مثل هذه المواقف في لقاءَات بيروتية متنوعة. فبعدما رحب به المطران بولس مطر أضاف: «إننا في الحقيقة يا دولة الرئيس، وكما عبّرت عن ذلك في كلمتي بالأمس أثناء القداس نعيش طور النقاهة، وعسى أن ننتقل قريباً الى الشفاء الكامل».

عند ذاك استدار الرئيس الحريري فجأة صوب المطران، وكان يجلس الى يمينه وقال له فوراً «كلا يا صاحب السيادة إننا لم نعد في حالة النقاهة. نحن لسنا بمرضى ولبنان ليس مريضاً. لقد شفينا تماماً. ولكنهم يريدون لنا أن نبقى في المستشفى، نقول لهم شفينا فيقولون كلا، إن ظهركم يؤلمكم. نقول لهم إن الألم قد زال فيجيبون إن بطنكم الآن يؤلمكم. يريدوننا أن نبقى مرضى وقيد المعالجة. منذ ثلاثين عاماً يتصرفون على هذا النحو. إنهم يتدخلون في كل شيء، في السياسة والقضاء والإدارة والجيش وقوى الأمن الداخلي والسياسة الخارجية وفي كل شي. هذا هو الواقع الذي لم يعد يحتمل إطلاقاً».

فقال له المطران: «كن صبوراً يا دولة الرئيس». فأجاب: «عندي من الصبر ما يوزع منه على العالم العربي كله. ولكني لم أعد أتحمل».

كان الحديث بالطبع عن السوريين. وقد وصل الأمر بالرئيس رفيق الحريري الى حد عدم القدرة على السكوت. والأشهر الأخيرة من عام 2004 شهدت إصرار

بشـّار الأسد على التمديد لإميل لحود، في وجه المجتمع الدولي كله، وعلى ممارسة النهج السياسي إياه، بالأسلوب الفج الذي كان يلازم تصرف بشـّار، بتعاطيه اليومي بالشأن اللبناني، وباستقبالاته للسياسيين اللبنانيين. وفوق كل ذلك، بعرقلة أي مشروع يمكن أن يأتي من الرئيس رفيق الحريري مثل مؤتمر «باريس 2»، الذي كان مؤتمراً دولياً من أجل لبنان.

كان الرئيس رفيق الحريري قد وصل يومذاك الى مرحلة عدم كتمان تمرده على ذلك الوضع، والشعور العميق بأن مصلحة لبنان باتت تتطلب عملاً حاسماً. وكان معروفاً أن علاقته مع بشـّار لم تكن يوماً مسهلة، وقد شهد هذا الأخير أن رفيق الحريري يمثل مشروعاً إستقلالياً لبنانياً، ولم تكن له قدرات والده ليخفي معارضته لذلك من جهة، أو ليحاول على الأقل الإفادة من علاقات رفيق الحريري الدولية وصداقاته.

وهكذا تم التعبير عن شيء من ذلك التمرد في ذلك اللقاء الصباحي يوم الخميس في 10 شباط 2005، في دار مطرانية الموارنة ببيروت.

وبعد أربعة أيام فقط، يوم الإثنين 14 شباط 2005، كان الموعد مع القدر.

فاللقاء ذاك، أراده الرئيس رفيق الحريري استكمالاً لمسيرة اختارها في سعيه لتعزيز التفاهم مع المسيحيين، ليس فقط في إطار الوفاق والعيش المشترك الذي كان من أكثر المواضيع التي تحدث عنها مسؤول لبناني عبر مواقفه وتصريحاته وبياناته الوزارية، بل في إطار ذلك النهج السيادي والإستقلالي الذي كان يعمل له ولتمتين التحالف مع مراجع من الطبيعي أن تكون متفقة معه عليه.

فهو بالإضافة الى البطريرك صفير أقام علاقات صداقة واحترام متبادلين مع مراجع مسيحية دينية من مختلف الطوائف. من بطريرك الكاثوليك الراحل مكسيموس الخامس حكيم مع الحرص على اللقاء به في المناسبات، وكذلك مع

خلفه غريغوريوس الثالث لحـّام، ومطارنة الطائفة. وبَنَى أيضاً علاقة مودة وثقة وإحترام مع متروبوليت بيروت للروم الأرثوذكس الياس عودة، وقد كان يعجب بمواصفات شخصيته وقوة كلمته، فيعقد الإجتماعات معه في مناسبات رسمية وغير رسمية، معلنة وغير معلنة. كما كان يلتقي متروبوليت جبل لبنان للروم الأرثوذكس جورج خضر، الذي رثى الرئيس رفيق الحريري بعد استشهاده في غير مناسبة، وهو الأديب والمفكر الكبير. وأقام الرئيس رفيق الحريري أيضاً علاقات مع الأكليروس الأرمني والسرياني والإنجيلي، في ذلك التنوع الفريد الذي كان يحبه. وكان لقاؤه مع وفد من السريان الكاثوليك قبل يومين من استشهاده، من آخر لقاءاته.

أما علاقته برئيس الجامعة اليسوعية الأب سليم عبو، فقد كانت من القوة والصلابة، بحيث أن الاب عبو، غداة إتخاذ مجلس المطارنة الموارنة عام 2002 موقفاً انتقد فيه الرئيس رفيق الحريري، تعمد في اليوم التالي أن يقوم بزيارته، للتعبير عن تضامنه معه، وهو الذي سبق ان أدرك مدى الرحابة التي تعاطى بها الرئيس الشهيد مع الجامعة اليسوعية، ومع جامعات مسيحية أخرى.

ولم يهمل المواقع المسيحية الدينية الأخرى. فأقام علاقة تعاون وثقة مع الرهبانيات المارونية كلها.

ولم يكن ذلك ليمر بدون ردود فعل، مثل تلك الشائعة التي انتشرت عام 1994–1995، بأن الرئيس رفيق الحريري اشترى جامعة الكسليك، في حين جرى الحديث يومذاك عن احتمال نقل مباني الجامعة الى منطقة أخرى، وذلك نتيجة علاقة صداقة نشأت تلك الأيام مع قيادة الرهبنة: الآباتي يوحنا ثابت والأب أنطوان خليفة والأب أنطوان أبي غانم، وأضيفت تلك الشائعة إلى ما كان ينسب يومذاك الى الرئيس الحريري من خطة «أسلمة لبنان» عبر شراء الأراضي.

وبالطبع لا تختصر العلاقة مع رجال الدين المسيحيين السياسة مع المسيحيين. أولاً لأنه ليس المفترض أن تكون هنالك سياسة تجاه الطوائف وممثليها الروحيين. فالسلطة السياسية، منذ تكوين لبنان السياسي مكونة من ممثلي الطوائف كلها، فليس هنالك سياسة تجاه المسيحيين وأخرى تجاه المسلمين. ولكن الموضوع طرح في سياق إعادة تكوين السلطة بعد انتهاء أعمال الحروب، وظهور نزعات لدى شرائح من المسيحيين الى الإنكفاء أو الإنزواء أو المقاطعة استوجبت تفهم المطالب، وبخاصة من مسؤول وصل الى هرم السلطة بوهج خاص ومارسها عبر مشروع، واسلوب جديد، لا سيما انه كان قادماً من خارج السياسة التقليدية والوراثة السياسية.

• الأفاق الرحبة والأفق الضيق

ولكن في ما يتجاوز العلاقات مع القيادات المسيحية أو الروحية المسيحية، كانت طروحات الرئيس رفيق الحريري الليبرالية وتشديده المتكرر على الديموقراطية والحريات العامة والإنفتاح وصداقاته الغربية والواسعة من العوامل الأساسية لإشاعة الإرتياح لدى اللبنانيين عموماً والمسيحيين خصوصاً. فهو، بالإضافة الى أنه أكثر مسؤول قابل البابا يوحنا بولس الثاني كما سيرد، كان صديق الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وعلى علاقة صداقة وثقة مع العديد من مقرري العالم الذين التقى معظمهم غرباً وشرقاً وحتى الشرق الأقصى وأميركا الجنوبية وأفريقيا. وحدث في أكثر من مناسبة أن قابل في مدى أيام البابا والرئيس جورج بوش الابن مع جميع معاونيه والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس وزراء كندا، ورئيس وزراء إيطاليا ومسؤولي البنك الدولي. في وقت حصر فيه رئيس الجمهورية آنذاك إميل لحود، علاقاته بحزب الله وسوريا فقط. فالصورة كانت واضحة بالنسبة الى اللبنانيين.

• المواضيع مع البطريرك صفير

كانت مواضيع البحث مع البطريرك صفير مرتبطة بالأحداث. يستمع إذا كانت هنالك رسالة ويعطي الجواب، ويبدي رأيه إذا كان هنالك من رأي للوقوف عليه.

لكن الموضوع الأساسي الثابت الذي لم يغير البطريرك صفير رأيه فيه، طوال السنوات العشرين تقريباً التي قدّر لي أن أجتمع خلالها إليه هو الموضوع السوري.

فمن العوامل الرئيسية التي جعلت البطريرك صفير يتفاهم مع الرئيس رفيق الحريري أكثر من غيره، هو أن البطريرك لمس أن رئيس الحكومة يتعاطى والوضع القائم، أي الوجود السوري، على اساس أنه مفروض واستثنائي وموقت، في حين رأى البطريرك مسؤولين آخرين يتصرفون على أساس أن ذلك الوجود هو أمر مسلم به وطبيعي.

ففي آخر لقاء للرئيس رفيق الحريري مع البطريرك صفير، في تشرين الأول 2004، اي قبل حوالي ثلاثة أشهر من استشهاده، قال موجهاً كلامه الى البطريرك على مائدة الغداء وفي معرض الحديث، وأمام الحاضرين: «يا صاحب الغبطة ان السوريين لا يفكرون مثلي ومثلك»! في اشارة الى ان البطريرك والرئيس الحريري كانا ملتقين في النظرة إلى مسؤولي نظام الحكم السوري.

كان ذلك هو الفرق. وهو فرق كبير.

الموضوع السوري، وموضوع السلاح، شكلا اقتناعاً لم يتغير يوماً عند البطريرك. استقبل العديدين ومن تبرعوا بنصحه بعدم الحديث عن الإنسحاب السوري، ونقلوا إليه مراراً تحيات القيادة السورية وتكرار دعوته لزيارتها. فقد كان في هذا المجال شديد الوضوح وشديد الصلابة: الجيش السوري في بلاده، وسوريا لا تتدخل في الشؤون اللبنانية، والسلاح يجب أن يكون بين أيدي

الدولة وحدها، وليس لها من شريك في ذلك، وهي التي تقرر المسائل المتعلقة بالحرب والسلم.

ولكن كانت للبطريرك صفير في الوقت ذاته هموم ومشاغل أخرى، رافقت مراحل تطورات الحروب والأزمات الناتجة منها، أولها الهجرة التي كانت شديدة الإيلام بالنسبة إليه. وكان هذا الموضوع بالذات مدار نقاش في لقاءات البطريرك والرئيس الحريري. فرئيس الحكومة الذي كان ماضياً في حركة إعادة الإعمار، كان يعتقد أن خطاب الكنيسة التذمري يساهم في الإحباط، فيأتي الجواب ان الكنيسة لا يمكنها أن تسكت إزاء ما يجري.

وفي ربيع عام 1994، وبتكليف من الرئيس رفيق الحريري، توصلت مع البطريرك صفير الى تحديد المواضيع التي تشكل هواجس للمسيحيين يجدر بالدولة أن توليها الإهتمام وكان قد عبّر عن بعضها في رسالة عيد الفصح وفي جلسة بتاريخ 8 نيسان عام 1994، وإنطلاقاً من مبدأ طرحه البطريرك اختصره بالقول «إن هدفي أن تكون الدولة أماً «للجميع»، حدد مواضيع، 15 شكوى (مواضيع ذلك الوقت) بأنها تراوح بين: المهجرين، الوظائف في الدولة، أراضي الضاحية، الزعماء المسيحيين في الخارج، جمع السلاح من فئة دون أخرى، تصحيح التمثيل في مجلس النواب، إحترام الرأي الآخر في المؤسسات الدستورية وتأمين حق الإعتراض وتوفير التوازن، القلق على الحريات، موضوع حل حزب «القوات»، لا تراجع عن الطائف ولكن مع ضرورة تطبيقه، العمل على استعادة ثقة المسيحيين بالدولة، وكيف يمكن للدولة أن تكون أماً للجميع، وإيجاد الحل ضمن الوفاق ولما فيه مصلحة الجميع.

وقد أخذ الرئيس الحريري علماً بهذه المطالب، وعلى الفور، وبالإتفاق مع البطريرك، تم تأليف لجنة رباعية لدرس هذه المواضيع، فسمى البطريرك صفير

المطرانين رولان أبو جوده وبولس مطر من جهته، والرئيس الحريري سمى نهاد المشنوق وداود الصايغ.

وعقدت اللجنة الرباعية إجتماعات عدة لمعالجة المواضيع، من واقع ذلك الوقت، وإمكانية إيجاد الحلول.

إن إيراد هذا الفصل من العلاقة هو للدلالة على أن الرئيس رفيق الحريري أراد الدخول في عمق الهواجس المسيحية. والتي كان البطريرك الماروني يعبر عنها.

وفي ما بعد، وفي ضوء التطورات، أخذت المطالب تتبلور في شكل جديد. وفي ورقة خاصة قدمت الى الرئيس رفيق الحريري بتاريخ 12 آذار 1996، جاء ما يلي:

«إذا كان لا بد من اختصار المطالب المسيحية، في ضوء الواقع وتجارب السنوات الماضية منذ المباشرة بتطبيق إتفاق الطائف حتى اليوم، يمكن تحديد هذه المطالب (أو معالم الأزمة المسيحية) بما يلي:

- «أزمة قيادة، وهي تعود الى غياب القادة المسيحيين البارزين، بسبب عدد من التطورات، وتمحور القوى الباقية، والمطالب المرفوعة، حول الكنيسة، المارونية تحديداً، وحول البطريرك الماروني بالذات.

«هذا الوضع، بالرغم من أن السلطة القائمة ليست مسؤولة عنه إلا أن النتيجة هي التالية:

- «هنالك زعامات كبرى وقوية لدى الطوائف الأخرى، ليس لها مقابل لدى المسيحيين.
- «المرجعية المعنوية التي تـمثلها بكركي لا يمكنها أن تتحول الى زعامة سياسية. وبالتالي لا يجد المسيحيون أمامهم في الوقت الحاضر شخصاً قوياً قادراً على التعبير عن تطلعاتهم، على نحو ما كان عليه الحال منذ الإستقلال حتى السنوات الأخيرة من الحرب.

- «أزمة تمثيل مسيحي، ولها وجهان سلبيان الأول متمثل في وجود شخصيات مسيحية داخل المؤسسات مفروضة على الطوائف المسيحية، في الوزارة وفي مجلس النواب. والوجه السلبي الثاني هو غياب ممثلي الفاعليات والأحزاب المسيحية التي لا يزال لها حضور في الوسط المسيحي، وحصل ذلك على وجه التحديد بعد إنتخابات 1992. لذا يتطلع المسيحيون من جهة الى قانون إنتخابي جديد يؤمن تمثيلهم بصورة صحيحة، والى إجراء الإنتخابات بصورة سليمة لا يتم فيها فرض الممثلين عليهم.
- «عودة المهجرين: هنالك اتجاه في الوسط المسيحي الى الإعتقاد بأن عودة المهجرين لن تُستكمل، وهي كلما تأخرت رُسم الوضع القائم وخصوصاً بالنسبة الى الشباب الذين لم يعرفوا المناطق التي هُجّر منها آباؤهم. وأن كثافة حركة البناء في «المناطق الشرقية» تُعزز مخاوف عدم الرجوع والإستقرار نهائياً في أماكن التهجير.
- «موضوع الإدارة الحكومية: المتمثل في استمرار إبتعاد المسيحيين عن إدارات الدولة، وعدم إقدامهم على الإشتراك في المباريات، وشعورهم بأن الدولة لم تعد لهم. ويُعزز هذا الشعور فقدانهم لعدد من مراكز الفئة الأولى.
- «موضوع الإنسحاب السوري: إنه ليس مطلباً خاصاً بالمسيحيين، ولكن هنالك حالة عدم تفاهم بين الحكم السوري والمسيحيين، فضلاً عن أن الانسحاب وارد في اتفاق الطائف، ولم يتم تطبيقه، من جملة الأمور التي لم يتم تطبيقها في ذلك الإتفاق. ولذا تبدو المطالبة بالإنسحاب كأنها وقف على المسيحيين.
- «موضوع المحاكمات: بعد سنتين من حادثة تفجير كنيسة سيدة النجاة، لم يتوصل القضاء بعد الى إدانة قائد القوات اللبنانية، الذي دين بتهمة أخرى

وُجهت إليه أثناء التحقيق في تفجير الكنيسة، وهو اليوم في السجن، بينما زعماء الميليشيات الأخرى في السلطة. وبالتالي من هي الجهة التي فجرّت الكنيسة؟

- «موضوع المبعدين في باريس: إذا أخذ كل واحد على حدة، لتبين أن لكل واحدٍ ظرفاً خاصاً بابتعاده أو بإبعاده. ولكن وجودهم معاً في الخارج وفي مكانٍ واحد لا بد من أن يُضيف الى العناصر الأخرى عنصراً آخر من تكوين الأزمة.
- «موضوع المعتقلين في سوريا: الذين يتم سوقهم الى سوريا من لبنانيين ليسوا مسيحيين فقط. ولكن من هي الجهة التي بإمكانها أن تستنكر ذلك وتُطالب بمحاكمة اللبنانيين في لبنان إذا كانوا متهمين أو ملاحقين؟

وخلصت الورقة الى القول:

- «كان المسيحيون غير متحمسين لاتفاق الطائف، بالرغم من أن البطريرك الماروني وافق عليه وأعطاه تغطيته. ولكن المسيحيين يعتقدون اليوم بأن هذا الإتفاق يُطبق على حسابهم ولا يُنفذ منه إلا ما هو ضدهم. وهم اليوم في وضع المطالب بتنفيذه».

وبعد أشهر قليلة، وإثر الإنتخابات النيابية لعام 1996، ظهر وضع مسيحي جديد، تسلم الرئيس رفيق الحريري ورقة ثانية تختصر الوضع المسيحي على النحو التالي:

الرئيس الحريري أعلن في تصريح عشية إنتخابات بيروت إن إلغاء الطائفية السياسية لن يتم دون رضى المسيحيين. وهو موقف يدخل في عمق الوفاق الوطني. ويشكل ركيزة أساسية للمستقبل، ولا يمكنه إلا أن يرضي الرأي العام المسيحي والمرجعيات المسيحية.

إن المسيحيين لم يكونوا غير مبالين في الإنتخابات الأخيرة بدليل ميل قسم كبير منهم الى المشاركة في الإنتخابات ترشيحاً وإقتراعاً. ولكن الوضع المسيحي العام يبدو أنه لم يخرج بعد من حالة الإنكفاء التي لا تزال تسوده.

والقوى المسيحية هي التالية:

- على صعيد بكركي

«البطريركية المارونية هي مرجعية معنوية. والبطريرك صفير لا يريد لها أن تخرج عن هذا الدور، بالرغم من كل الإنتقادات التي وجهت وتوجه إليه. ففي ما عدا بيانات مجلس المطارنة وعظات البطريرك في المناسبات، لن يقوم البطريرك بأي تحرك سياسي مباشر لترجمة مواقفه على الأرض. وهو يردد أن على الآخرين أن يفعلوا ذلك وليس عليه هو.

«إن الرأي العام المسيحي، إذا كان يريد من بكركي هذا الدور الفاعل، فما ذلك إلا بسبب غياب الزعماء السياسيين، وفي الوضع الذي تبدو فيه رئاسة الجمهورية غير قادرة على ترجمة هذه الآمال، وتحديداً لجهة العلاقة مع سوريا. والمسيحيون يعتقدون أن التمديد لرئيس الجمهورية قلل كثيراً من حرية حركته في هذا الإتجاه.

«فالعلاقة مع سوريا، وعدم الإطمئنان الى المستقبل من جراء هذه العلاقة، وأخطار إحتمالات التسوية في المنطقة، هي الهاجس الذي يطغى على كل ما عداه في تفكير المسيحيين. وليس هنالك أي أمر آخر يوازيه. وهو يزداد يوماً بعد يوم. وعلى ما تقول أحدى الشخصيات المسيحية البارزة: «كل يوم هنالك المزيد من سوريا والأقل من لبنان».

«إن مقياس التمثيل المسيحي يجب أن يوضع في هذا الإطار. في العلاقة مع سوريا أو في حجم هذه العلاقة. وهذا يقودنا الى العنصر الآخر في الوضع المسيحي.

- الشخصيات المسيحية

الرئيس الحريري لم يسم مرشحاً مارونياً على لائحته. والجميع فهموا هذه الإشارة، ليس لأن الرئيس الحريري لا يُريد ذلك، بل لأن هنالك رغبة معينة في إبقاء المجال مفتوحاً أمام مرشح معين يريده السوريون، الذي قابل الناخبون، مسلمون ومسيحيون، ترشيحه بأقل نسبة من الإندفاع.

وهذا ما يفسر جزئياً عدم حماسة ناخبي الأشرفية الذين لم يروا في اللائحة أي وجه مسيحي بارز يستحق التحرك من أجله. والجميع على كل حال عرفوا كيف تعذر على الرئيس الحريري إدخال فؤاد بطرس في لائحته. وهنالك سبب آخر هو الهجرة الكثيفة التي ضربت الأشرفية، وعدم انطباق أسماء المقيمين فيها على الأسماء الواردة في لوائح الشطب.

«إن بعض ممثلي المسيحيين من موارنة وروم أرثوذكس وروم كاثوليك فرضوا فرضاً. أي أنهم لا يمثلون طوائفهم بقدر ما يمثلون حزبهم العقائدي الموالي لسوريا. وبالرغم من أن هنالك وجوهاً مارونية جديدة، فإن مجيء بعضهم على لوائح إنتخابية ليس لها طروحات سياسية متعلقة بالوجود السوري، يضعف من صفتهم التمثيلية. وما ينطبق على الموارنة ينطبق على الأرثوذكس والكاثوليك الجدد».

كان الرئيس رفيق الحريري على اطلاع دائم على الهواجس المسيحية، ساعياً مع بكركي وغيرها الى محاولة العلاج، وسط ظروف منتصف التسعينيات.

• لقاء بكركي لنهار كامل

حتمت التطورات إستمرار التشاور مع بكركي، لمختلف العوامل الواردة أعلاه. وذات يوم، وخلال لقاء في السرايا القديمة، قال لي الرئيس رفيق الحريري: «أتمنى أن أعقد إجتماعاً مع مجلس المطارنة الموارنة، للتباحث في مختلف المواضيع التي تشكل ما يسمى بالهواجس المسيحية».

وبعد حوار طويل أجريته مع البطريرك، الذي فاجأته الفكرة بمضمونها وشكلها، وافق وحصل الإجتماع في 6 آذار 1998، وليوم كامل، تمت خلاله مناقشة مذكرة أشرف على تحضيرها البطريرك، وتضمنت عناوين: الطائف، الشأن الإقتصادي، عودة المهجرين، الشأن الإجتماعي، التربية، الإستشفاء، الشأن الإداري الشأن الإعلامي والشأن السياسي. واشترك معظم الحاضرين في النقاش خلال اليوم الطويل[1].

ولكن عام 1998 شهد أيضاً تعديل الدستور في سبيل انتخاب العماد إميل لحود، وهو تعديل عارضه البطريرك بشدة إنطلاقاً من إعتبارات دستورية وسياسية، تماماً كما فعل عام 2004، وفق ما سبق. كما انه عارض التعديل في سبيل التمديد للرئيس الياس الهراوي، وتلقى يومذاك بهذا الشأن مراجعات كثيرة عام 1995، حتى من قِبَل حلفاء له، تطالبه بالموافقة على التمديد، وشهدت السفارة البابوية في 5 أيار 1995 في حريصا إجتماعاً مهماً لهذه الغاية حضره الى جانب البطريرك الرئيسان الهراوي والحريري والنائب وليد جنبلاط، والسفير البابوي بابلو بوانتي.

• ومع البابا يوحنا بولس الثاني

كان الرئيس رفيق الحريري، قبل أن يصل الى مركز رئاسة الحكومة في خريف 1992، قد أدرك قيمة المكانة التي يحتلها البابا يوحنا بولس الثاني في العالم. وكان أول ما لفته في تلك الشخصية الإستثنائية هو قدرته على تحريك الجماهير أينما ذهب، وتجمع الملايين في الإحتفالات التي يرأسها.

---

(1) في الجزء الثاني من كتاب **مار نصرالله بطرس صفير السادس والسبعون**، لأنطوان سعد، وردت المذكرة بتفصيلها إبتداءً من الصفحة 303.

وفي الوقت نفسه كان يعرف القيمة المعنوية للفاتيكان، أصغر كيان في العالم والذي لا تبلغ مساحته أكثر من 0،44 كلم2، ولكنه مركز الكنيسة الكاثوليكية في العالم التي يبلغ عدد المنتمين إليها ملياراً و300 مليون نسمة. فالبابا رئيس دولة ورئيس الكنيسة الكاثوليكية. ولكن المرجعية المعنوية التي يمثلها، فرضت احترامها على العالم كله، وعلى المقربين أينما كانوا.

وشاءت الأقدار أن يرحل البابا بعد شهرين من استشهاد الرئيس رفيق الحريري، ذلك الحدث المأسوي الذي استشعر البابا هوله فبعث برسالتي تعزية الى البطريرك صفير والى السيدة نازك الحريري يعبّر فيهما عن مشاعره بخسارة ذلك الرجل الذي تولدت معه، منذ اللقاء الأول في نيسان 1993 علاقة قوية ومميزة. إذ وجد البابا في شخص رفيق الحريري رجلاً في عز العمر والعطاء يمكن التحاور معه والإعتماد عليه من خلال ذلك الإهتمام الخاص للكرسي الرسولي بلبنان. فأصبح رفيق الحريري، الرجل المسلم، هو المحاور اللبناني، لا بل العربي، للفاتيكان، تشهد على ذلك أهمية الإجتماعات التي كانت تحصل إثر لقاء البابا مع معاونيه الذين كانوا يشغلون مناصب رئيس الحكومة والخارجية والمسؤولين عن الملف اللبناني والشرق أوسطي.

وكان البابا يوحنا بولس الثاني، بعد مراسم الإستقبال التي لا يزال فيها بعض الأبهة التاريخية للفاتيكان ولمركز البابوية، يدخل زائره الى مكتب بسيط ومتواضع، ليعيد الأجواء الى اصالة المهمة الرسولية. وكانت تلك الجلسة، التي لا تتجاوز مدتها البروتوكولية عشرين دقيقة، تمتد مع الرئيس رفيق الحريري الى أكثر من نصف ساعة، يدخل على أثرها الوفد المرافق، وعائلة الرئيس، قبل أن تعقد جلسة عمل طويلة مع معاوني البابا. وخلال الجلسة يتم التداول في مختلف شؤون المنطقة ولبنان.

وكان الرئيس الحريري يردد ان على رئيس وزراء لبنان أن يقابل البابا على الأقل مرة كل سنة. وهو كان بالفعل أول مسؤول يقابل البابا ست مرات، بالإضافة الى زيارة هذا الأخير لبنان في أيار 1997، وهي الزيارة التي أولاها الرئيس الحريري كل عنايته، واعتبر حصولها حدثاً بالغ الأهمية بالنسبة الى لبنان.

ولكن، في ما يتجاوز أهمية اللقاء في ذاته، كان الرئيس رفيق الحريري يرمي، من وراء ذلك الحرص على لقاء البابا الى أمرين أساسيين: الأول هو إقامة الإتصال المتين مع أعلى مرجعية مسيحية في العالم، يعتبرها القسم الأكبر من مسيحيي لبنان مرجعيتهم الروحية الأخيرة. والسبب الثاني هو تعاون الفاتيكان على الصعيد الدبلوماسي، من خلال أهمية إتصالاته الدولية، لمساعدة لبنان، وبخاصة بعد الإلتزام القوي للبابا يوحنا بولس الثاني بالقضية اللبنانية. فالبابا البولوني الأصل كان مناضلاً، وهو رفع لبنان في فكره الى مرتبة بلده الأصل من حيث إيلائه الأهمية القصوى، والتي ترجمت في سنوات الحروب مواقف وتصريحات عن لبنان كانت من الكثافة بحيث جمعت في كتاب خاص. من بينها ذلك التعبير أن لبنان هو «أكثر من بلد وأنه رسالة حرية ونموذج في التعددية للشرق كما للغرب» كما قال في أيلول 1989. وكرر ذلك القول في 25 أيار 1990. ولم ينسَ الذين شاركوا في أعمال السينودوس الخاص بلبنان، في تشرين الأول 1995، قوله في حفل الغداء الختامي «قبل اليوم كنت لبنانياً بصورة عاطفية، أما اليوم، فإني لبناني بصورة فعلية».

وكان الفاتيكان، مع يوحنا بولس الثاني، هو المرجعية الدولية الوحيدة، مع فرنسا، التي لم يَفتُر إهتمامها بلبنان، بالرغم من مختلف التطورات والتحولات والصفقات التي جعلت سوريا هي المرجعية. الفاتيكان ذاك، كان سنداً للبنان في مرحلة بعد إنتهاء أعمال الحروب. والرئيس رفيق الحريري كان يعرف أن أعضاء اللجنة العربية الثلاثية المؤلفة من وزراء السعودية والمغرب والجزائر قاموا بزيارة

الفاتيكان إثر إقرار إتفاق الطائف، واطلعوا البابا ومعاونيه على مضمونه. والبابا ارسل يومذاك سفيراً جديداً في شخص السفير بابلو بوانتي لمواكبة سير ذلك الاتفاق.

وكان الرئيس رفيق الحريري حريصاً على الإتصال المباشر مع الفاتيكان، إذ كان يكلفني القيام بزيارة روما أحياناً أكثر من مرة في السنة، لإطلاع المسؤولين، بشخصي المونسينيور جان لوي توران ومساعده لويجي غاتي الذي أصبح في ما بعد سفيراً في لبنان، على التطورات المهمة.

ففي مطلع عام 1994 كان طرح موضوع زيارة البابا للبنان، ولكن صرف النظر عنها بعد ذلك، وتم الإعداد للسينودوس، وهي لم تتحقق إلا في أيار 1997. وفي زيارة الى الفاتيكان في آخر شهر كانون الثاني من تلك السنة، قال لي المسؤولون في الفاتيكان إنهم «لم يتشاوروا مع السوريين في موضوع زيارة البابا للبنان، وإنهم لن يفعلوا ذلك إطلاقاً، رغم أن السوريين سألوا عن الموضوع، فكان الجواب أنها زيارة رعوية متعلقة بالسينودوس. وهم يعتقدون أن أي حديث مع السوريين بشأن الزيارة سيكون تسليماً من قِبَلهم بالدور السوري في لبنان، رغم تنبههم الى أهمية الوضع الأمني المتعلق بالزيارة وإمكانية تهديد حياة البابا من قِبَل جهات متطرفة. فمسؤولية ذلك تقع على عاتق اللبنانيين الذين يعود إليهم التنسيق أو عدم التنسيق مع السوريين بهذا الخصوص».

يومذاك كان الفاتيكان قد اعترف بإسرائيل. وحصل ذلك، من وجهة نظر الفاتيكان، بعد مؤتمر مدريد للسلام وبعدما بدأت محادثات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أيلول 1993. وبعدما أقدمت دول عربية على الإعتراف بالكيان الإسرائيلي. ولكن كان للمسؤولين في الكرسي الرسولي أجوبة خاصة لذلك: «ان البابا معروف بحكمته، والفاتيكان مشهور بدبلوماسيته

الهادئة واللبقة، فهل من المعقول أن يأتي الإعتراف بإسرائيل متسرعاً، حتى بالنسبة الى من يعتقدون بأن التوقيت كان خاطئاً؟».

وأضافوا: «ما كان الفاتيكان ليقدم على هذه الخطوة إلا لأن هنالك شيئاً تغير، وإن الإيرانيين والسوريين قرأوا الإتفاق الفاتيكاني - الإسرائيلي قراءة سيئة. فالفاتيكان دخل على خط الحلول، ووسائل عمله من أجل لبنان ستزداد إذ أصبح بالإمكان إقامة حوار مباشر دون المرور بالأميركيين الذين كانت التجربة معهم مخيبة. فالولايات المتحدة لها مصالح تتجاوز «مشاعر التعاطف والإهتمام التي يبديها الكرسي الرسولي». هذا مع العلم، كما قال المونسينيور توران بأن موضوع لبنان كان أهم نقطة في حديثه مع المسؤولين الأميركيين في زيارته لواشنطن يومذاك (1994)، ووجوب عدم جعل لبنان عملة مقايضة.

وبالإضافة الى زيادة إمكانية العمل من أجل لبنان في دوافع الإعتراف بإسرائيل، كان هنالك موضوع القدس، وأملاك الفاتيكان ومؤسساته في الأراضي المحتلة، وموضوع الفلسطينيين. فالإعتراف يسهل دخول الفاتيكان على خط الجهود المبذولة من أجل السلام.

كان المسؤولون في الفاتيكان يتابعون كل ما يجري في لبنان. وهم اليوم كذلك، وبخاصة مع وجود المونسينيور دومنيك مامبرتي على رأس السياسة الخارجية، بكونه سبق ان خدم في لبنان في مرحلة النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي.

- **دور الفاتيكان في قضايا الشرق الأوسط**

وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، كان المسؤولون الفاتيكانيون يطلعون على الوضع القائم ما بين لبنان وسوريا وإسرائيل من وجهة النظر الإسرائيلية، ويتبادلون هذه المعلومات مع المعنيين في شؤون المنطقة، بما يؤكد على

الدور الدبلوماسي الفعّال للفاتيكان.

يومذاك فهم المسؤولون الفاتيكانيون من الإسرائيليين أن دمشق أجبرت اللبنانيين على إيجاد إرتباط بين الجولان ولبنان الجنوبي، وإنه، بالرغم من أن لهم مصلحة في أن يبقى لبنان بلداً سيداً ومستقلاً فإنهم «ليسوا مستعدين لمحاربة سوريا من أجل لبنان». وكان المسؤولون في الكرسي الرسولي قد فهموا من الإسرائيليين أيضاً أن «وضعية الإنتظار» التي يتخذها حافظ الأسد هي أكثر ما يريحه وأضافوا «يمكن لسوريا إذا استمرت في وضع الإنتظار أن تعيش بدون الجولان، ولكن لبنان لا يمكنه أن يعيش طويلاً كما هو».

وفي مجال نظرتهم الى نظام حافظ الاسد، فهم المسؤولون الفاتيكانيون يومذاك (عام 1995) من الإسرائيلين أنهم مرتاحون الى نظام حافظ الأسد، الى نظام رجل واحد، لا برلمان ولا صحافة ولا قوى سياسية، وبالتالي إنهم ليسوا مهتمين باستبدال النظام السوري».

في بدايات تلك الإتصالات، إطّلع المسؤولون في الكرسي الرسولي، من الجانب الإسرائيلي، على مدى أهمية احتفاظ سوريا بنفوذها في لبنان. واستناداً الى هذه المعلومات وغيرها، وفي ضوء مشروع السلام الذي كان مطروحاً يومذاك، استدعى وزير خارجية الفاتيكان المونسينيور جان لوي توران السفير الأميركي لدى الفاتيكان وطلب إليه أن ينقل الى الرئيس كلينتون مذكرة خطية بشأن لبنان تضمنت نقاطاً عدة منها:

- في المفاوضات الجارية حالياً، يجب أن يكون لبنان حاضراً ولاعباً، لأنه الآن مُغيَّب. لا يمكن أن يُستبعد ولا أن تُفاوض سوريا عنه. سوريا تفاوض معه ولكنها ليست بديلاً منه. فالتحركات الدبلوماسية الكبرى المتعلقة بمستقبل المنطقة تتم خارج لبنان، وما من مسؤول كبير يزور بيروت في جولته على عواصم المنطقة.

إن هذا الإستبعاد هو مصدر قلق كبير (لدى الفاتيكان) بالنسبة الى مستقبل لبنان.

- يمكن أن يدفع لبنان الثمن من إستقلاله، وهو حالياً منتقص، وليس ذلك بسبب إسرائيل. فإذا قامت حالة سلام وتفاهم بين سوريا وإسرائيل، يخشى أن يكون إستقلال لبنان هو ثمن هذا التفاهم الناشئ. لأن المراقبة السورية تشمل جميع الميادين (من سياسيين، جيش، موظفين، إعلام، سياسة خارجية الخ...). وان الخوف هو من أن يتثبت هذا الوضع في حال السلام الإسرائيلي - السوري.

• اللقاء الأخير... والموعد المتلازم مع القدر

كانت زيارات الرئيس رفيق الحريري للفاتيكان موعد فرح يستشعره الجميع قبل الرحلة وأثناءها. وكان الرئيس الحريري وزوجته السيدة نازك يستعيدان ذكرياتها مع روما التي زارها للمرة الأولى عام 1975، وحضورهما جلسة عامة مع البابا الراحل بولس السادس. وكانت العائلة، التي تحضر غالباً في اللقاءات البابوية تشعر بفرح غامر، كما حصل في زيارة الرئيس سعد الحريري الأولى للفاتيكان في 20 شباط 2010، حين اصطحب معه عائلته، وكان ذلك موضع ترحيب وتقدير خاصين من الدوائر الفاتيكانية.

وكان مرد ذلك الشعور، بالإضافة الى الجو المميز الذي يتم فيه الإستقبال في المقر التاريخي - والفاتيكان هو التعبير المعروف للأماكن التي يقيم فيها البابا ومعاونوه فيما التعبير الرسمي هو الكرسي الرسولي - الى ان الزيارة هي لمرجعية ليست لها أي مصلحة خاصة في لبنان، من النوع الذي يمكن أن يزعج الزائر مسبقاً أو يقلقه. كل شيء مريح. على وقع الزمان ربما، مع خطوات الحرس السويسري. ووقع السكينة التي تحيط الكنيسة نفسها بها، بالرغم من العواصف العديدة التي مرت بها.

ولذا كان الزائر يخرج مرتاحاً جداً! فالموقع المعنوي الكبير يولي لبنان أهمية أولى، ويولي صيغته الفريدة عناية خاصة، كونها التجربة التي يعتبر أن فيها الكثير من قيم الكنيسة في الإنفتاح والحرية وإحترام الآخر. فهنالك دول كثيرة مسيحية أو كاثوليكية في أكثريتها، وهنالك دول إسلامية عديدة. ولكن تلك التجربة الفريدة في الشرق، في المكان الذي شهد نزول الدعوات السموية، يجب صونها وإحاطتها بالتفهم والمحبة والعناية الدائمة. ولذلك وصل الأمر بالبابا يوحنا بولس الثاني أن خاطر بحسن العلاقة مع الولايات المتحدة، التي تضم أكثر من ستين مليون كاثوليكي، لأن الإدارة الأميركية تعاطت مع لبنان على اساس مصالحها، وليس على اساس ما يمثله. فيما الفاتيكان نظر الى لبنان من خلال تجربته الإنسانية بالدرجة الأولى، وصيغة عيشه المشترك، وتآخي الأديان والطوائف فيه. وعلى هذا الأساس التقى البابا الحالي بينيدكتوس السادس عشر بالملك السعودي في الفاتيكان بتاريخ 6 تشرين الثاني 2007، وبعدما تعاوناً معاً على إعلاء شأن حوار الأديان والحضارات.

تلك النظرة الى لبنان كانت تنعكس حتماً في لقاءات البابا مع المسؤولين اللبنانيين بصورة عامة ومع الرئيس الحريري. فالفاتيكان لا يريد من لبنان إلا ما يريده اللبنانيون له. وقد روى الأديب الفرنسي الراحل آلان دوكو في كتابه «السجادة الحمراء»[1] بعض ما ورد من حديث له مع البابا الراحل الذي كان شديد الغضب إزاء ما يجري في لبنان فقال له، وكان يومذاك عضواً في الحكومة الفرنسية في عهد فرنسوا ميتران:

- ماذا سنفعل من أجل لبنان؟

(1) Le Tapis Rouge 1992 لقاء المؤلف مع البابا يوحنا بولس الثاني.

حاول الوزير أن يشرح له ما تفعله الدبلوماسية الفرنسية في هذا الصدد، فقاطعه البابا بغضب قائلاً: «إنه لأمر مشين، كيف يسمح المجتمع الدولي باستمرار المجزرة وإفناء شعب بأكمله؟، ولماذا لا تقوم جبهة من الدول الكبرى لإجبار سوريا على القبول بوقف النار؟».

– وعندما قال له الوزير الفرنسي إن مشاورات تجري مع مجلس الأمن الدولي قال له البابا:

«لقد التقيت بيريز دوكويلار (الأمين العام السابق للأمم المتحدة) وخرجت بانطباع أن بعض الدول الكبرى ليست حريصة على أن تتحسن الأوضاع. فإذا كان الأمر غير ذلك فهذا حسن». ثم تابع « يجب العمل بسرعة، ربما الإتصال بموسكو له فائدة، في إمكانها أن تضغط على سوريا...».

أن تضغط موسكو على سوريا. حديث الثمانينات من القرن الماضي كأنه حديث اليوم.

كان الفاتيكان ولا يزال سنداً للبنان ولما يمثله. وهذا ما يدركه الجميع، في ثوابت الكرسي الرسولي وثوابت لبنان.

عام 2002، في الزيارة ما قبل الأخيرة للفاتيكان، وقد اصطحب الرئيس رفيق الحريري معه وفداً وزارياً كبيراً في الزيارة، وأثناء السلام على البابا الذي بدا ضعيفاً مثقلاً بالمرض والسنين، تساءل البعض قائلين: كيف سيتمكن البابا بعد وقت قصير من زيارة مالطا واليونان وسوريا، من فرط ما بدت عليه إمارات التعب. ولكنه قام بزيارة البلدان الثلاثة من ثمّ، واستمر يصارع المرض تلو الآخر، حتى عام 2005.

نظامان متشابهان

«بحسبي النصر ما لبنان منتقم»

سعيد عقل

منذ نشوئهما ككيانين مستقلين، وحتى أحداث الثورة السورية في آذار 2011، لم يصل لبنان وسوريا الى علاقة طبيعية.

في مراحل ما قبل بداية الحروب في لبنان والتدخل السوري عام 1975، كانت العلاقة متوترة بشكل شبه مستمر، لم ينجح معها لبنان، بالرغم من كثافة الإجتماعات واللقاءَات واللجان المشتركة المتخصصة، في إرساء تفاهم مع الأنظمة السورية المتعاقبة، لا بل أنه لم يتمكن يوماً من إرضاء سوريا.

وقد خُصصت الفصول السابقة من هذا الكتاب لمراجعة الحقب تلك ومحاولة شرحها وفهمها. وهي بالطبع تعقدت كثيراً مع إرساء نظام الوصاية السورية على لبنان لأكثر من ثلاثة عقود، وإستمرار ممارسة النفوذ بعد ذلك بشكل عرقل الحلول أو سهلها تبعاً لمواقف دمشق ومصالحها من التطورات اللبنانية، والمراجعات العربية والدولية معها، بخاصة في استحقاقات انتخابات الرئاسية وتأليف الحكومات.

وقد تبين للبنانيين أن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بتاريخ كانون الأول 2008 عقد الأمور أكثر مما سهلها. فنظام الحكم السوري لم يكن مستعداً

إطلاقاً لهذا النوع من العلاقات مع لبنان. والتمثيل السوري في لبنان كان أقرب الى جهاز أمني استخباراتي مشرعن منه الى التمثيل الدبلوماسي بالمعنى المتعارف عليه، ومع استمرار المجلس الأعلى اللبناني – السوري بالعمل.

فسوريا، مع انسحاب جيشها من لبنان بتاريخ 26 نيسان 2006، لم تنسحب سياسياً منه، بل أنه بقي في سياسة نظام الحكم السوري منطقة نفوذ رئيسية، وورقة تفاوض ومقايضة على نحو ما ألفه النظام السوري في علاقاته الخارجية. وأراد نظام الحكم ذاك أن يبقى لاعباً أساسياً في كل ما يعود الى الشأن اللبناني، حتى وإن كان على علاقة تحالف مع فريق، دون الفريق الآخر، وعلى خصومه معلنة معه.

فالعقبة الرئيسية لإقامة علاقات سوية بين البلدين تكمن بصورة رئيسية في الإختلاف الصارخ بين نظامي حكم البلدين. وهذا ما تم شرحه وعرضه من مختلف الجوانب.

وطالما أن سوريا لم تعتمد نظاماً شبيهاً بنظام الحكم اللبناني لجهة الفصل بين السلطات وتداول السلطة والحريات العامة، فلن يكون هنالك من أمل في اقامة علاقات طبيعية. وإذا كان هنالك من لا يزال يتجه في سوريا لاستحضار أوهام التاريخ، فإن ذلك يخضع لنقاش في نظام ديموقراطي حر، في وسائل الإعلام المتاحة وحرية الرأي، لا بفرض المعتقدات بقوة السلاح كما حصل.

فحين ينفتح نظام الحكم السوري على آفاق الأفكار، وحين لا يعود المعارض عدواً يجب إبعاده أو سجنه أو تصفيته، وحين يسقط الخوف من نفوس الراغبين في عرض آرائهم، وحين يلتقي السوريون مع الآفاق الرحبة في العالم، مع عصر التواصل والعولمة وإسقاط الحواجز بين الناس، حين يصبح في سوريا صحافة حرة ومحطات تلفزيونية وإذاعية خارجة عن رقابة الأجهزة، ووسائل التواصل الإجتماعي تلبي حاجات مستعمليها للأهداف التي وجدت من أجلها. حين

يصبح مجلس النواب سلطة للتشريع وللرقابة على عمل الحكومة، وحين يصبح رئيس الجمهورية رئيساً دستورياً منتخباً بأكثرية في مقابل أقلية، والقضاء خاضعاً لإستقلاليته، وحين تنزل صور بشّار الأسد من الساحات والطرق، ويتحول رئيس الجمهورية من صفة القائد الى الرئيس الدستوري المنتخب لولاية محددة، وتختفي تلك الشعارات التي رافقت رئاسة والده بأنه «رئيس الى الأبد»، وحين يعود المنفيون السوريون من الخارج، ويكتشف المجتمع السوري حيويته وقدراته الخلاقة، وتصبح دمشق والمدن السورية العريقة مدناً منفتحة على المبادرات واللقاءات والتواصل بين الناس من أي جهة أتوا ولأي معتقدات إنتموا، حين يتحقق كل ذلك، بربيع سوريا المخضب بالدماء، إذ ذاك يتطلع اللبنانيون للمرة الأولى، الى علاقات جديدة بجارتهم الأقرب.

هل أن ذلك هو حلم صعب المنال، وقد بلغ العنف في الحروب السورية حدوداً استهولها العالم كله، وبلغ الدمار حدوداً لعلها فاقت، مدى أشهر، ما شهده لبنان من دمار طوال اعوامه الستة عشر من الحروب التي عرفها؟

فحروب لبنان كانت مختلفة، فهي لم تكن بين الجيش الوطني والمواطنين، أما في سوريا فإن ما جرى فيها، وما عرّض أبناءها للموت والدمار والتهجير والمآسي المتنوعة هو تصميم نظام الحكم على الإستمرار في مواجهة الداعين الى إسقاطه.

وبالطبع تجاوز الصراع بعد ذلك تلك المعادلة، ليغدو صراعاً دولياً بكل معنى الكلمة. صراعاً في سوريا وعليها. مع العلم أن المسؤولية الأولى في كل ما جرى تقع على نظام الحكم أولاً، نظام الحكم الشمولي الذي لم تكن لديه سوى وسيلة واحدة للتعامل مع المطالبين بإسقاطه وهي القمع، والقمع الأعمى، الذي بدأ في درعا في آذار 2011، وامتد الى سائر المدن والمناطق السورية الشاسعة.

ولم يحسم الأمر في سوريا مثلما حُسم في مصر وتونس وليبيا واليمن. فالربيع

السوري تخضب بالدماء الغزيرة والدمار الشامل، وبمخاطر تقسيم سوريا، وتحولت سوريا مدى أكثر من سنة الى عنوان رئيسي في وسائل الإعلام العالمية. وبفضل هذه الوسائل عرف العالم ماذا يجري إن على صعيد المواجهات والعمليات العسكرية، وإن على صعيد الصراع السياسي والدبلوماسي الأوسع. ولم تبخل الكاميرات المتجولة والمغامرة، والتي سقط بسببها عدد من المراسلين والصحافيين، بتصوير أعنف مشاهد القتل والبربرية. فخصصت التحقيقات «للشبيحة» كما فعلت جريدة «لو موند» الفرنسية بتاريخ 7 آب 2012، متحدثة بإسهاب عن تلك الميليشيا المساندة للجيش السوري، في نشأتها في نهاية السبعينات من القرن الماضي في عهد الرئيس حافظ الأسد، وهوية أفرادها، ووسائل العنف التي يستعملوها.

هذا الكتاب يصدر في ظرف لم تتضح معه بعد ملامح الحل السوري، أو ملامح المستقبل السوري الجديد.

والغاية من نشره، وله بالطبع ما يبرره على مشارف التغيير السوري، بالإضافة الى الدوافع الوارد ذكرها في المقدمة، هي التطلع الى علاقات جديدة بين لبنان وسوريا.

وإذا كان هنالك من تاريخ مثقل بين البلدين، نتيجة إرث سنوات طويلة من الوصاية، فإن نهاية النظام السوري تشكل حدثاً فاصلاً في تاريخ سوريا، وفي مسار العلاقة مع لبنان، يريدها اللبنانيون أن تكون منطلقاً لعلاقات جديدة، كما يجب أن تكون، لا للتشفي ولا للإنتقام. «بحسبي النصر ما لبنان منتقم» كما قال الشاعر سعيد عقل[1]. فانتصار لبنان ليس بسقوط نظام حكم شمولي يتحمل

(1) «حتى إذا قال كفوا فقد عفوت أنا بحسبي النصر ما لبنان منتقم» من قصيدة الشاعر في مهرجان شبلي ملاط كانون الأول 1961.

المسؤولية الكبرى في الحروب والمآسي التي وقعت في لبنان طوال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، بل ان انتصار لبنان هو إنتصار الحرية أينما كانت وعلى أيدي من تحققت. وعندما «يدخل النور الى سوريا» وفق لغة إذاعية سادت في بعض الزمن أثناء الصراع مع دول مجاورة، إذ ذاك يشرق في سوريا عهد جديد. لعلها ستصبح عندئذ بالفعل وبالحق قلب العروبة النابض، العروبة المنفتحة، المعطاء، الملتقية مع العصر، ومع التحولات العلمية، ومع الانسان أينما كان، في حقوقه وحرياته وتطلعاته، بعيداً عن شعارات ظاهرها قومي ونضالي وباطنها هاجس وحيد هو تأمين إستمرار النظام. شأن جميع الأنظمة الشمولية ماضياً وحاضراً.

ولذا فإن التغيير السوري، عندما يتحقق، ستشعر به منطقة الشرق الأوسط كلها. وهو ليس انتقاصاً من أولوية الصراع مع إسرائيل، بل على النقيض، فهو يفتح باب النقاشات كلها. يفتح أبواب مؤسسات الدولة. يضع ثروات البلاد في خدمة أبنائها، يزيل العقائد المصطنعة من عقول مواطنين خضعوا لها عقوداً طويلة. وبكلمة، ينتقل السوريون من حال الى حال، للمرة الأولى في تاريخهم الحديث، ملتقين مع مواعيد القرن الحادي والعشرين.

[...] تاريخ العلاقة بين لبنان وسوريا مثقل بإرث سنوات الوصاية التي تركت في لبنان آثاراً لا تمحى بسهولة، جراء ممارسات إمتدت على أكثر من ثلاثة عقود من الزمن. ولذا فإن الثورة السورية هي تحول مفصلي ليس فقط في تاريخ سوريا بل في تاريخ المنطقة العربية ككل، وفي مسار العلاقة مع لبنان. إذ في ما يتجاوز القلق المرافق للثورات في أي مكان وزمان، فإن سوريا الغد موعودة بالديموقراطية وبالنظام الحر. لأن هذا هو الحدث الذي ستنتج عنه مفاعيل عديدة في الشرق العربي كله. وفي ذلك واقع جديد، ليس فقط لعلاقة مختلفة مع لبنان ترسى على أساس نظامي حكم متشابهين ودولتين سيدتين، بل لمفهوم العروبة نفسه، العروبة المنفتحة، المعطاء، الملتقية مع العصر ومع التحولات العلمية، ومع الإنسان أينما كان، في حقوقه وحرياته وتطلعاته، بعيداً عن شعارات ظاهرها قومي ونضالي وباطنها هاجس إستمرار النظام. شأن جميع الأنظمة الشمولية ماضياً وحاضراً...

داود الصايغ دكتور دولة في الحقوق من جامعة السوربون، وصاحب نشاطات متعددة في الحقل العام. صدر له عن دار النهار: **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته** (2000) **ولبنان والعالم بين الدور والضرورة** (2002) **ولبنان ثورة الحرية الدائمة** (2011) **وما بين لبنان وسوريا** (2012).

تصميم الغلاف: وسيم ابو موسى

دار النهار
L20000


9 789953 743462

ISBN 978-9953-74-346-2